أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا – غزة

تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد

جـامعـة الأقـصـى

دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني

1994م - 2014م

إعـداد الطالب

خالد محمد جمعة النجار

إشــراف الدكتور

إبراهيم محمود حبيب

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الدولة والحكم الرشيد

يناير 2016م

{ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴿٣﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾ }

(قريش : 1-4)

{ فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالأَمْنِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ * الَّذِينَ آمَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُواْ إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ }

(آل عمران : 81-82)

إهداء

أقدم عملي هذا خالصاً لله سبحانه وتعالى الذي قال "علم الإنسان ما لم يعلم".

إلى الذين احتضنهم تراب فلسطين من أجل الحرية والتحرير ..... شهدائنا الأبرار

إلى إخواني الصامدين القابعين في زنازين الاحتلال ..... أسرانا الأبطال

إلى أستاذي الفاضل الذي لم يكل ولم يمل وأمضى وقتاً طويلاً وبذل جهداً كبيراً معي في سبيل انجاح هذا البحث.....الدكتور : ابراهيم حبيب

إلى ذلك البليغ في صمته، الذي علمني المثابرة والإصرار..... والدي

إلى من علمتني الصبر والتضحية إلى نبع الحنان..... أمي

إلى المخلصة التي آزرتني في هذا المشوار..... زوجتي

إلى من كان عوناً وسنداً لي طوال حياته .....أخي م . جمعه النجار

إلى اللواتي لم يبخلن عني بجهدهن ..... أخواتي الغاليات

إلى الأرض التي رعتنا بدفئها وحنانها، إلى أرض الوطن..... فلسطين

أهدي هذه الأطروحة

شكر وتقدير

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ» . (رَوَاهُ أَحْمَدُ (7755)، وَأَبُو دَاوُد (4198)، وَالتِّرْمِذِيُّ)

أحمدك ربي حمد الشاكرين وأثنى عليك الخير كله فأهلٌ أنت أن تعبد وأهلٌ أنت أن تحمد وما عبدناك حق عبادتك فمقامك عظيم ، وسلطانك قديم ، وعزتك فوق كل عظيم ، ربى إني شاكر لأنعمك و أعترف أنك أكرمتني فلا أقدر أن أعدَّ نعمك .

الشكر لله الذي أكرمني بأستاذي الدكتور / ابراهيم حبيب ، أستاذاً ومشرفاً ، أتقدم لك بكل الشكر والتقدير على ما علمتني إياه وعلى عطائك وتوجيهاتك ومؤازرتك لي ، شكراً لك لسعة صدرك ومعاونتك المخلصة ، أسأل الله تعالى أن يجزيك خير الجزاء وأن يجعلك دوماً نبراساً لكل من يهتدي بالعلم طريقاً اللهم آمين .

كما أنني أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة ، الأخ الدكتور هشام المغاري ، والأخ الدكتور أحمد الوادية على جهودهم المبذولة في إثراء هذه الدراسة ، فجزاهم الله عني خير الجزاء .

وعرفاناً مني بالجميل ، فإنني أتقدم بخالص شكري وتقديري إلى أخي المهندس جمعه النجار، لما قدمه لي من مساندة لإنجاز هذا العمل على أكمل وجه ، والشكر موصول لأخي الدكتور عماد مقاط " أبو حذيفة " والذي لم يبخل بجهده ونصائحه خلال تلك الفترة .

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر إلى جامعة الأقصى بغزة ، و أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجميع القائمين عليها من إدارة وكادر تدريس وموظفين على ما بذلوه وما سوف يبذلوه بإذن الله تعالى ، وأهنئ نفسي وجميع الطلاب والطالبات بهذا الصرح العلمي المميز.

ولا أنسى أن أبرق بالشكر والتقدير لمن أضفوا بلمساتهم على الدراسة من ترجمة وتدقيق ، وكل من مدَّ يد العون والمساعدة ، أو أسدى إليَّ نصحاً ، أو آزرني بالدعاء حتى اتمامها ، فأسأل الله بمنَّه أن يرزقهم من الجنة أعلاها ، ومن القلوب أنقاها ، ومن الأعمال أصلحها وأزكاها .

الباحث

قائمة المحتـويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
الإهداء	ب
شكر و تقدير	ج
قائمة المحتويات	د
ملخص الدراسة باللغة العربية	ح
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ط
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	4
أهمية الدراسة	5
أهداف الدراسة	5
منهج الدراسة	5
حدود الدراسة	6
مصطلحات الدراسة	7
الفصل الثاني : الدراسات السابقة	
المقدمة	9
الدراسات المتعلقة بالأمن القومي	9
الدراسات المتعلقة بالديمقراطية	13
مصفوفة الدراسات	21
التعليق على الدراسات السابقة	26
الفجوة البحثية	27
الفصل الثالث : الأمن القومي الفلسطيني	
المقدمة	33
المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي	34

الموضوع	الصفحة
تعريف الأمن القومي	34
مستويات الأمن القومي	37
أبعاد الأمن القومي	37
الأمن القومي الفلسطيني	38
المبحث الثاني : التحديات الداخلية للأمن القومي الفلسطيني	41
التحديات الرئيسة الداخلية	41
الانقسام الفلسطيني	41
ضعف التنمية	43
التنسيق الأمني	46
التحديات الثانوية الداخلية	51
الفساد	51
التطرف الفكري	53
التزايد السكاني	55
المبحث الثالث : التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني	57
الاحتلال الإسرائيلي	57
الحصار الإسرائيلي	58
التحديات الإقليمية	64
التطبيع مع الاحتلال	65
الفصل الرابع : واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية	
المقدمة	69
المبحث الأول : التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني	70
التصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني	72
أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني	75
المبحث الثاني : التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 1996م	79
مؤشرات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني	79
اتفاقية أوسلو	80
الانتخابات التشريعية والرئاسية	82
المبحث الثالث : التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 2006م	86

مشاركة حركة حماس في الانتخابات	86
تأثير المشاركة السياسية لحركة حماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية	88
نتائج الانتخابات	88
مواقف الأطراف المحلية والعربية والدولية من فوز حركة حماس في الانتخابات	89
التحديات التي واجهت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات وتشكيل حكومتها الأولى	93
الفصل الخامس : مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية	
المقدمة	100
المبحث الأول : المؤشرات السياسية	101
الشراكة السياسية	101
حرية الرأي والتعبير	103
بناء المجلس التشريعي الفلسطيني والمؤسسات الحكومية	104
المبحث الثاني : المؤشرات الإدارية	112
النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم(13) لسنة 1995م	112
الاجراءات الرقابية على الانتخابات الفلسطينية	115
إجراءات الفرز ونتائج الانتخابات الفلسطينية	117
المبحث الثالث : المؤشرات الأمنية	119
دور الاحتلال الاسرائيلي خلال العملية الانتخابية وقبلها	119
دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إدارة العملية الانتخابية	123
الفصل السادس : دور الديمقراطية في حماية الأمن القومي الفلسطيني	
المقدمة	125
المبحث الأول : نماذج تاريخية يمكن الاستفادة منها (الهند ، ماليزيا ، تركيا)	126
التجربة الديمقراطية في الهند	126
التجربة الديمقراطية في ماليزيا	129
التجربة الديمقراطية في تركيا	132
المبحث الثاني : دور الديمقراطية في تحقيق المشاركة السياسية الفلسطينية	140
مفهوم المشاركة السياسية	140
دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية	141
دور الشباب الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية	143
دور المرأة في المشاركة السياسية	146

المشاركة السياسية واتخاذ القرار	148
المبحث الثالث: دور الديمقراطية في استعادة الحقوق الفلسطينية	149
إعادة ترتيب البيت الفلسطيني	149
بناء استراتيجية وطنية	151
إعادة بناء المؤسسات الوطنية	156
النتائج والتوصيات	159
المراجع	162
الملاحق	176

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني من الفترة الممتدة ما بين عام 1994م وعام 2014م ، و تكمن مشكلة الدراسة في غياب الممارسة الحقيقية للديمقراطية وظهر ذلك بعد التجربة الديمقراطية الثانية عام 2006م ، وحدوث الانقسام الفلسطيني مما أدى إلى ضعف الشراكة السياسة والذي نتج عنه ضعف في الأمن القومي الفلسطيني ، بينما هدفت التعرف إلى التجارب الديمقراطية الفلسطينية وعوامل ضعفها ، والوصول إلى فهم مدى قدرة التجارب الديمقراطية على تعزيز الشراكة السياسية والوطنية ، والتعرف إلى المهددات الداخلية والخارجية للأمن القومي الفلسطيني . لذلك تكتسب الدراسة أهميتها في محاولتها ربط الديمقراطية بالأمن القومي الفلسطيني من خلال تسليط الضوء على دور الديمقراطية في بناء الشراكة الوطنية ومن ثم تعزيز الأمن القومي الفلسطيني ، كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي للدراسة ، إضافة إلى استخدامها للمنهج المقارن كمنهج مساعد لمقارنة المراحل التي مرت بها التجربة الديمقراطية في فلسطين ، وقسمت الدراسة إلى ستة فصول رئيسية ، تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ، والتعقيب على الفصل ، كما تناول الفصل الثاني التعرف على الدراسات السابقة والتعليق عليها ، وتناول الفصل الثالث الأمن القومي الفلسطيني في الفترة (1994م – 2014م) ، كما تناول الفصل الرابع واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية ، بينما تناول الفصل الخامس مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية في الفترة من (1994م– 2014 م) ، في حين تناول الفصل السادس دور الديمقراطية في حماية الأمن القومي الفلسطيني

توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة ، أهمها أن الأمن القومي الفلسطيني يتأثر بالديمقراطية وأن هناك بعض التحديات الداخلية والخارجية التي أثرت على الديمقراطية في فلسطين ما أدى إلى تهديد الأمن القومي الفلسطيني ، و أن القرار السياسي الفلسطيني هو أحد المرتكزات المهمة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني نتيجة غياب الممارسة الحقيقية للديمقراطية ، الأمر الذي يؤثر سلباً على الأمن القومي الفلسطيني ، ولذلك أوصت الدراسة بضرورة اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية ، وتبني ميثاق وطني جديد يتفق عليه جميع أطياف الشعب الفلسطيني ، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ، و تشكيل حكومة وحده وطنية تشارك بها جميع التنظيمات والحركات الفلسطينية لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني ، وضرورة اصلاح المؤسسات الأمنية والإدارية ، والعمل على تعزيز الأمن القومي الفلسطيني من خلال : تحسين جودة الحياة وتوفير المساعدات الاجتماعية، وضمان وصولها إلى مستحّقيها، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية الأساسية والأمنية من أجل تحقيق آثار إيجابية مباشرة على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية .

Abstract

This study tackles the democratic role in strengthening and inhancing the Palestinian national security in the period from 1994 to 2014 . it aims to identify the Palestinian democratic experiences and its weakness factors to reach the point to what extent could the ability of the democratic experiences and how it inhances the national and political cooperation , and recognising the internal and external threats on the Palestinian national security .

The study problem is existed in absence of real democracy practice , it was shown after the second democratic experience in 2006 , as a result ,the Palestinian devision happened which led to a weakness in the political cooperation as well as a weakness in the Palestinian national security .

The study gained its importance by the attempt of connecting democracy with the Palestinian national security , through shedding lights at the role of democracy in building the national cooperation , then inhancing the Palestinian national security .

The study is devided into six main chapters , the first chapter deals with the general frame ti the study , as well as the comments on the study . the second chapter tackles the previous studies and comment on them , the third chapter explains the Palestinian national security in the era between (1994-2014) , the forth chapter deals with fact of palestinian democratic experience , the fifth chapter deals with the Palestinian democratic in the era between (1994-2014) , while the sixth chapter tackles the role of democracy in the Palestinian national security protection .

This study used the anylatic descriptive approach as a major approach in addition to using the comparative approach as a helping approach by comparing the stages and stations in which democracy passed through in Palestine .

The study reaches to a group of results , some of the important results showed that the Palestinian national security is affected by democracy and there are some internal and external threats which have affected democracy in Palestine , in which led to a weakness in the Palestinian national security . Also the study shows that the Palestinian political decision is one of the important basis which the Palestinian political system is suffering from as a result if abscance real practice to democracy , which is leading negatively on the Palestinian national security .

The study recommends aset of points , necessisty of reclaiming Palestinian liberation organization , adapting anew national charter agreed on by all the Palestinian parties and organizations . Also making legislative and presidential elections , and forming national government participated by all parties and Palestinian movements , adapting a program for reclaiming the security and administration institutions , rearranging the Palestinian home , working on inhancing the Palestinian national security through out improving the Palestinian life standard and quality of life . offering the social aids and guarantee to reach its deservers and presenting basic educational ,health security services for achieving positive direct effects on the Palestinian people in their daily life .

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- أهداف الدراسة
- فرضيات الدراسة
- منهج الدراسة
- حدود الدراسة
- مصطلحات الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة

تعد الديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة السياسية ، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل ، وليست فقط أشكالاً مفرغة الروح أو مجرد مظاهر . وهي بهذا المعنى ليست شكلاً قانونياً فقط ، وليست حالة مؤقتة ، أو منحة من أحد ، وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها ، وهي دائمة ومستمرة ، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز ، وهي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية (منيف ، 1991 : 8)

يؤدي الاستقرار والثبات في النظام السياسي الديمقراطي إلى تعزيز قيم الديمقراطية والشراكة السياسية التي من شأنها أن تشكل أهم أدوات الحماية للأمن القومي ، وفي فلسطين يكتسب الخيار الديمقراطي أهمية خاصة كون تعزيزه يشكل عاملاً مساعداً لإنجاز المهام الوطنية وإنجاز المشروع الوطني المتمثل بالحرية والإستقلال . إن الواقع الفلسطيني يعاني من أزمة حقيقية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، حيث يوجد خلاف واضح على البرنامج السياسي الأمثل، مما أدى إلى تعميق الانقسام بين أبناء الشعب الفلسطيني (منذر ، وآخرون ،2008 :10) .

يعاني الأمن القومي الفلسطيني من حالة ضعف في ظل تزايد التهديدات الداخلية والخارجية خصوصاً مع وجود الاحتلال الاسرائيلي ، وتعد غياب الشراكة السياسية من أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني على المستوى الداخلي ، لذلك لا يوجد مؤسسة جامعة لصناعة القرار الفلسطيني لمواجهة التهديدات ، أيضاً هناك تهديد على مستوى النخبة وقادة الرأي الفلسطيني وهم القادة والمفكرين الذين يعبرون عن آرائهم في كل مجالات الدولة، من خلال وسائل الإعلام أو المجلات أو المقالات الدورية التي يتم نشرها يومياً، وهذه النخبة لها تأثير قوي وفعال على صانعي القرار الفلسطيني . (حبيب ، 2010 : 129)

وتبدو الساحة الفلسطينية في حالة تخبط سياسي نظراً لغياب الخطاب السياسي الجماعي، والتي هي بأمس الحاجة إليه، ومن وهنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسطيني الجديد، وشكل الانقسام الفلسطيني عام 2007م بين حركتي فتح وحماس، أزمة لدى المواطنين الفلسطينيين وحدوث زعزعة في الثقة على مستوى المشاركة السياسية ، بسبب التوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فالانقسام السياسي والأزمة الداخلية الوطنية أثرت بشكل واضح على عملية بناء النظام الديمقراطي في فلسطين. لذلك يرى البعض أنه بالإمكان دمقرطة النظام السياسي من خلال توسيع دائرة المشاركة السياسية، التي تعد إحدى ركائز الديمقراطية، واللجوء إلى الحلول السلمية بين القوى السياسية، والانطلاق من مبدأ قبول الآخر والعمل على خلق أرضية سلمية، ممَّا يسهل الوصول إلى احترام الآخر، وعدم استبعاد أحد من صناعة القرار الفلسطيني، كما أنه من الممكن تعزيز ثقافة الديمقراطية المبنية على التسامح، وتحريم مبدأ استخدام العنف والصدام المسلح كبديل لثقافة الحوار، والعودة إلى آليات العمل الديمقراطي، من خلال تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة . (عامر ، 2014 : 149 –156) .

المشكلة الكبرى التي يواجهها المجتمع الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي وأعوانه ، حيث يسعى إلى تغييب الديمقراطية سيما إذا كانت نتائجها لا توافق مصالحه كما حدث عام 2006 وفازت حماس في الانتخابات البرلمانية فبدأ الاحتلال الإسرائيلي بتنفيذ عقوباته على قطاع غزة وفرض الحصار المستمر منذ ذلك العام حتى الآن ، الأمر الذي أدى إلى ضعف دور المجلس التشريعي في تطبيق النظام السياسي والبرنامج الذي كان يمكن أن يتم تنفيذها في قطاع غزة والضفة الغربية ، وهذا يعتبر الخطر الاكبر الذي هدد النظام الديمقراطي في فلسطين .

لذلك بالإمكان العمل على ايجاد نظام ديمقراطي قوي ممثل لأطياف الشعب الفلسطيني ليكون قادراً على حماية الأمن القومي وتحقيق شراكة سياسية حقيقية في جميع مناحي الحياة السياسية في فلسطين، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتربط بين الديمقراطية والأمن القومي الفلسطيني ، وتسليط الضوء على الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني.

كما تتناول هذه الدراسة تحليل الإشكاليات والمخاطر التي تواجهها الديمقراطية الفلسطينية ، ومدى تأثيرها على الأمن القومي الفلسطيني وتقديم التوصيات التي من شأنها مواجهة التحديات ، والوصول إلى قواسم مشتركة يمكن البناء عليها لحفظ الأمن القومي الفلسطيني .

مشكلة الدراسة

نجاح التجارب الديمقراطية يتطلب الثبات والاستقرار ودورية الانتخابات وتداول السلطة والحكم بشكل سلمي، وفي فلسطين يكتسب الخيار الديمقراطي أهمية خاصة كون تعزيزه يشكل عاملاً مساعداً لإنجاز المهام الوطنية وانجاز المشروع الوطني ، كما أن الأمن القومي الفلسطيني يعاني من مخاطر عديدة أهمها غياب القرار السياسي المستقل والوطني نتيجة عوامل عديدة ، أهمها غياب الديمقراطية الحقيقية التي يفترض أن تؤدي إلى تحقيق الشراكة السياسية التي بدورها تكون المحرك الأساسي للمصلحة الوطنية، والتي من المفترض أن يُبنى من خلال قرار وطني نابع من المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، والذي يشكل التهديد الأخطر على الأمن القومي الفلسطيني . لذلك يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى عرقلة أي عملية ديمقراطية حقيقية قد تؤدي إلى وجود قيادة سياسية وطنية تُغَلب المصالح الوطنية ، كما أن الانقسام السياسي الذي وقع عقب أحداث 14-6- 2007 م ، أدى إلى زيادة المخاطر التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني ، وأظهر العيوب الحقيقية للتجربة الديمقراطية التي لم تأخذ من الديمقراطية إلا شكلها ، وتركت قيمها النبيلة . لذلك كان رفض الآخر وعدم تقبل الشراكة السياسية واحترام رأي المواطن هو سيد الموقف والذي كان أحد أهم نتائجه ظهور الانقسام على السطح .

أضف إلى ذلك أن القانون الأساسي يعتريه بعض الغموض، وهو ما يستدعي فهم طبيعته ومكمن الإشكالية. ويمكن وصفه بأنه يفتقد للصلابة وغير متماسك لأنه يحتوي على حالة من الخلط بين النظام الرئاسي والبرلماني ويحتاج إلى تطوير، كما أنه أخفق في حماية الشرعية ، وبالتالي فإن كل ما سبق ذكره هو جزئيات تدعم الأمن القومي الفلسطيني ، ونحن أحوج ما نكون لأمن قومي قوي وموحد ضمن برنامج واضح المعالم لمواجهة المتغيرات الداخلية والخارجية التي تعصف بالعالم .

ومن هنا جاءت الحاجة لهذه الدراسة ، وعليه فإننا نطرح مجموعة من الأسئلة والتي تحتاج إلى إجابات واضحة ، ثم الاستفادة منها من خلال هذه الدراسة .

تطرح الدراسة سؤالاً رئيسياً هو: **ما دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني ؟**

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الاتية :

1- ما واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية في الفترة الممتدة من 1994م وحتى 2014 م ؟
2- ما واقع الأمن القومي الفلسطيني والتحديات التي تواجهه ؟
3- ما مدى قدرة التجربة الديمقراطية على تعزيز الشراكة السياسية والوطنية ؟
4- كيف يمكن بناء نظام ديمقراطي يساهم في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني ؟

أهمية الدراسة

أولاً : الأهمية النظرية

تكمن أهمية الدراسة في البحث والتحليل عن المعوقات التي تواجه النظام الديمقراطي في فلسطين وكذلك التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني وسبل مواجهتها، وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي :-

1- تسليط الضوء على دور الديمقراطية في بناء الشراكة الوطنية ومن ثم تعزيز الأمن القومي

2- فتح آفاق جديدة للبحث في تفاصيل الديمقراطية الفلسطينية وعلاقتها بالأمن القومي .

ثانياً : الأهمية التطبيقية

تتناول هذه الدراسة أحد القضايا المهمة في النظام السياسي الفلسطيني من خلال دراسة دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني ، وتكتسب الدراسة أهميتها التطبيقية من خلال ما يلي :

1- قد تكون هذه الدراسة مهمة لصانعي القرار الفلسطيني ، وغيرهم من السياسيين في الأحزاب والحركات الفلسطينية .

2- قد تساهم هذه الدراسة في رفع الأداء وترسيخ النهج الديمقراطي من خلال الاستفادة من تجارب الشعوب التي كانت للديمقراطية دور مباشر في تعزيز أمنها القومي .

3- يمكن الاستفادة من النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة من خلال تطبيقها عملياً وتحقيق الهدف المرجو من هذه الدراسة .

أهداف الدراسة

1- دراسة التجربة الديمقراطية الفلسطينية وعوامل ضعفها في الفترة الممتدة من 1994م وحتى 2014 م

2- تسليط الضوء على واقع الأمن القومي الفلسطيني في الفترة من 1994 م وحتى 2014 م

3- بيان مدى قدرة التجربة الديمقراطية على تعزيز الشراكة السياسية والوطنية .

4- التعرف على المهددات الداخلية والخارجية للأمن القومي الفلسطيني .

5- تقديم توصيات لبناء نظام ديمقراطي يساهم في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي لما يوفره من قدرة على جمع البيانات وتحليلها كونه يُعنى بوصف الظاهرة وتحديدها وتبرير الظروف والممارسات ، أو التقييم والمقارنة ، وذلك من خلال تحليل البيانات المجمعة ذات العلاقة بمجتمع معين ، ويتم الاعلان عن تلك الحقائق والمعلومات المجمعة في نتائج الدراسة ، بالإضافة إلى إمكانية الخروج بمجموعة من المقترحات

والتوصيات العملية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية والادارية وما يرتبط بها من أنشطة أخرى (قنديلجي والسامرائي ، 2009 ، 188) .

كذلك استخدم الباحث المنهج المقارن كمنهج مساعد، حيث يتم مقارنة جوانب التشابه والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة اجتماعية أو ممارسة معينة، على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة، أو تقوم بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها . (علبي ، 2006 : 132)

متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغيرين ، المتغير المستقل هي الديمقراطية ، والمتغير التابع هو الأمن القومي الفلسطيني .

حدود الدراسة:

الحد الموضوعي

يتمثل الحد الموضوعي للدراسة في القطاع السياسي الفلسطيني بما فيه من فصائل وأطر سياسية وحكومية .

الحد الزماني

تمتد حدود الدراسة ما بين عام 1994 وعام 2014 م ، ومن أهم الأسباب التي دفعت الباحث لاختيار هذه الفترة ما يلي :

1- نشأة السلطة الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية تحت ما يسمى الحكم الذاتي الفلسطيني بعد اتفاقية اوسلو عام 1994 م وكان هذا العام هو بداية انطلاقة السلطة الفلسطينية وبدأت من خلالها التجربة الفلسطينية في ادارة الحكم .
2- التجربة الديمقراطية الأولى في عام 1996م وتشكيل أول حكومة فلسطينية منتخبة من الشعب .
3- التجربة الديمقراطية الثانية عام 2006 والتي فازت فيها حركة حماس في الانتخابات البرلمانية وشكلت أول حكومة لها في تاريخها وتم محاصرتها حتى يومنا هذا .
4- فشل حكومة الوفاق الوطني في تعزيز الشراكة السياسية وإعادة بناء الوحدة الوطنية .
5- الانقسام الفلسطيني عام 2007 وما واكبه من تطورات أمنية كبيرة أدت إلى نشوب الحروب الاسرائيلية الثلاثة على قطاع غزة منذ العام 2008 وحتى العام 2014 .

الحد المكاني

دولة فلسطين

مصطلحات الدراسة

الأمن القومي : هو مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية (حبيب ، 2010 : 29) .

الأمن السياسي

هو مجموع النظم والخطط والاجراءات التي تحمي الكيان السياسي والدستوري للدولة ونظام الحكم فيها، وتحافظ على ثبات شرعية النظام والحكم . (المصري ، وآخرون ، 2008 :56)

الديمقراطية

هي حكم الشعب نفسه بنفسه لنفسه ، فالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية منبثقة من الشعب وتحكم أيضاً باسم الشعب ، والشعب باختياره الحر يقوم بتنصيب حكامه ، فالشورى وانتخاب الحاكم ومناقشة رئيس الدولة ، هذه هي الديمقراطية . (عبد العظيم ، 1990: 31)

الفصل الثاني
الدراســات السابقة

الفصل الثاني
الدراسـات السابقة

المقدمة :

تعددت الدراسات السابقة التي تناولت الديمقراطية والأمن القومي الفلسطيني ، وتطرقت معظم هذه الدراسات للتركيز على عوامل التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني منذ التجربة الديمقراطية الأولى والتي أجريت عام 1996 ، حيث أن الدراسات السابقة ركزت أيضاً على بعض المعيقات التي تقف حائلاً أمام تطبيق الممارسة الحقيقية للديمقراطية في المجتمع الفلسطيني وتناولت بعض القضايا المهمة في النظام السياسي الفلسطيني ، منها المشاركة السياسية ، والانقسام الفلسطيني ، والاحتلال الإسرائيلي. قسم الباحث الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى ثلاثة محاور حسب مكانها وهي على النحو التالي:

- الدراسات الفلسطينية.
- الدراسات العربية.
- الدراسات الأجنبية.

أولاً : دراسات الأمن القومي

- **<u>الدراسات الفلسطينية</u>**

<u>دراسة : شاهين ، بشار (2015) بعنوان : (الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية)</u>

تناولت الدراسة التعرف على واقعي التنمية السياسة والإدارية في فلسطين ، ومدى الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني للمساهمة في تحقيق التنميتين السياسية والإدارية بشكل يحقق الغاية الاستراتيجية للدولة ، واكتسبت الدراسة أهميتها في محاولتها للتعريف بمفاهيم وآليات ومداخل واستراتيجيات الأمن القومي والتنمية السياسية والإدارية التي تسهم في استشراق المستقبل المأمول لأجهزة الدولة وبيان أهميتها للمجتمع الفلسطيني .

طرح الباحث مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

1- أن الواقع الفلسطيني الحالي غير مستقر أو بالأحرى بعيد عما يطمح إليه من تنمية سياسية أو إدارية ، والتي بدورها تعتبر أساس عملية التنمية الشاملة .

2- هناك ضرورة استراتيجية لمجلس أمن قومي فلسطيني يتكامل مع أجهزة السلطة الفلسطينية لدراسة التهديدات الداخلية والخارجية

قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها :

1- ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني بشكل واقعي

2- تفعيل سريع وعاجل لمؤسسة وطنية جامعة كمنظمة التحرير الفلسطينية بشكل يشمل الكل الفلسطيني .

3- ضرورة تبني مشروع قانون مجلس أمن قومي فلسطيني ، يكون شاملاً بالاعتماد على ما تقتضيه الحالة الفلسطينية وأيضاً بالاستناد على مشاريع ناجحة لدول أخرى وأخذ ما هو مناسب منها .

دراسة : سليمان ، بسام (2013) بعنوان :(دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي)

تناولت الدراسة التعرف على دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي. كذلك تحديد المهددات الداخلية والخارجية التي تقف حائلاً أمام السلطة الفلسطينية في إحداث التغيير المطلوب على مستويات التنمية الشاملة، والأمن والديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتوصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها :

1- كان من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل اعتمادها الكامل على أموال المانحين، مما زاد من هشاشة دور السلطة الفلسطينية في توجيه الاستثمارات التنموية نحو المشاريع الأكثر استدامة وفائدة للشعب الفلسطيني.

2- من خلال الدراسة وجد الباحث أن السلطة الفلسطينية كانت تشبه صفحة بيضاء لمن أراد أن يدلي بدلوه، حيث كان للأجندة الخارجية خصوصاً الأمريكية منها دور بارز في تحديد دور السلطة الفلسطينية ووظائفها، مما شكل نقطة ضعف عند قيادة السلطة الفلسطينية والتي التزمت بخيارات لا تؤسس لواقع تنموي، وأمني، وديمقراطي فلسطيني مستقل.

3- لم تتمكن السلطة الفلسطينية من بناء أجهزة أمنية فلسطينية متوافقة مع حالة المجتمع الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، وإنما عملت على إعادة ترتيب، وتأهيل تلك الأجهزة الأمنية حسب مواصفات ومحددات غير وطنية.

3- ارتهنت الديمقراطية بمدى رضا الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية عن مخرجاتها، الأمر الذي انعكس سلباً على واقع المجتمع الفلسطيني وتسبب في انقسام المجتمع الفلسطيني سياسياً واجتماعياً وجغرافياً.. إلخ.

- **الدراسات العربية**

<u>دراسة : محمد ، ابراهيم (2013) بعنوان : (التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامن الوطني الاردني في الفترة < 1999-2013 >)</u>

أشارت الدراسة إلى أن الدولة الأردنية تواجه مجموعه من التحديات السياسية والاقتصادي والاجتماعية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الأمن الوطني الأردني نتيجة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية ترتبط بالبيئة الدولية أو بالبيئة الإقليمية ، مما شكل تحدياً رئيسياً أثَّر ويؤثِّر على الدولة الأردنية وخرج الباحث من الدراسة بمجموعه من النتائج ومن أهمها الآتي :

1- واجهت الدولة الأردنية منذ نشأتها حتى الآن تحديات سياسية واقتصادية وثقافية أثرت على بناء الدولة واستقرارها ونموها وتطورها في مختلف المجالات

2- تشكل التحديات السياسية الداخلية (ضعف المشاركة السياسية ، تعدد الأحزاب ، عدم التوازن في العلاقة بين السلطات ، بطء مسيرة الإصلاح السياسي ، الفساد الاداري والمالي) ، و الخارجية المرتبطة في (الصراع العربي الإسرائيلي ، توارث الربيع العربي ، الإرهاب ، المد الشيعي الإيراني ، أمن الخليج العربي) .

أما توصيات الدراسة فكانت على النحو الآتي :

1- تكثيف دور المؤسسات الحكومية والخاصة في غرس روح الإنتماء والإخلاص في المواطن الأردني لتجنبه المؤثرات الخارجية والتي تؤثر سلباً على المواطن .

2- محاولات تقريب وجهات النظر بين الأحزاب مع بعضها وبين الحكومة وذلك يحقق نوعاً من الارتياح الحزبي اتجاه الحكومة .

3- ايجاد فرص عمل حقيقية للشباب الأردني للتخفيف من أثر البطالة في الشارع الأردني لما له من مردود إيجابي على كل شرائح المجتمع .

<u>دراسة :المصري ، أحمد (2010) بعنوان : (دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي)</u>

تناولت هذه الدراسة البحث عن أساليب الاحتلال الاسرائيلي في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي، ومدى دور الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن القومي الاسرائيلي ، كذلك تناولت التعرف على التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي وكيفية النهوض بمستقبل الأمن القومي العربي في ظل الشرق أوسطية

ومن أهم نتائج الدراسة :

1- استنتج الباحث بأن وجود إسرائيل القائم على الأراضي العربية، وخطرها لا يكمن فقط في احتلالها للأرض العربية، بل في الأهداف العليا للحركة الصهيونية القائمة على التوسع ، واحتلال المزيد من

الأراضي العربية، ويمكن أن نضيف إلى التهديدات العسكرية الإسرائيلية المباشرة، تهديدات أخرى تتمثل في تضييق الخناق على المصالح والأهداف الوطنية والعربية.

2- في المجال السياسي: يعاني الكيان العربي من مظاهر التوتر، وعدم الاستقرار الداخلي الناتج عن الصراعات الحزبية والداخلية وعدم التوصل إلى سياسة استراتيجية موحدة للمواجهة مع إسرائيل، وهذا ينعكس أيضاً على العلاقات مع الدول العربية ودول العالم بشكل عام.

3- لعل أهم هذه التحديات التي تواجه وضع استراتيجية أمن قومي عربي لمواجهه سياسة إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي هو غياب صفة الدولة عن هذا الكيان، والتحدي الآخر يكمن في غياب الهدف الاستراتيجي الموحد للحركة العربية ، فكل دولة تحاول أن تملي رؤيتها وتفرضها. وفي غياب هذا المفهوم الواضح يضيع الجهد المبذول لإيجاد استراتيجية قومية للأمن القومي العربي.

لذلك جاءت توصيات الدراسة على النحو الآتي :

1- اقرار السلم العربي الداخلي ، والذي تتمثل عناصره بسلطه شرعية تمثل الغالبية من الجماهير العربية.

2- التدرج في بناء مقومات الأمن القومي العربي ، ومقومات التنمية العربية الشاملة ضمن خطة واقعية معلومة الأبعاد تنقل هذه الدول من وضعها الحالي الى الوضع المستهدف بكافة جوانبه ،ومواجهة كافة العقبات والمشاكل .

- **الدراسات الأجنبية**

<u>دراسة (Vishwanathan 2014) تجديد بنية الأمن القومي في الهند</u>

Revamping India's National security structure: Agenda for the Indian Government .

وضعت الدراسة تصور شامل للأوضاع والمهددات الأمنية الكبيرة التي تواجهها الهند ، وقد تم تشخيص أغلب هذه المهددات بصيغة مشكلات تنبثق من سوء السياسات وليس بسبب نقص الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية .

لذلك طرحت هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات منها :

1- هناك محاولات جادة من القيادة الهندية من أجل التخلص من المشاكل التي يعاني منها الأمن القومي الهندي بما في ذلك عملية تنظيم الدفاع .

2- تعتبر التنمية في الهند أحد الدعائم التي تساعد في تعزيز الأمن القومي في الهند ، لذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية التي تبنتها الهند في مرحلة ما بعد الاستقلال ما هي إلا استمرار للجهود التنموية التي شهدتها خلال النصف الأول من القرن العشرين .

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات ومنها :

1- من الضروري وضع استراتيجيات وطنية لكل من الأمن الداخلي والسياسة الاقتصادية والخارجية والدفاع ، وتخطيط الموارد ووضعها على أساس القدرات الوطنية والاحتياجات والتحديات التي تواجهها .

2- بإمكان صانعي القرار على المستوى الامني في الهند إجراء مراجعة شاملة لآليات الأمن القومي في الهند كل خمس سنوات .

ثانياً : الدراسات المتعلقة بالديمقراطية

- **الدراسات المحلية**

دراسة : عودة ، عواد (2011) بعنوان : (إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين <2004-2010م >)

تناول الباحث خلال هذه الدراسة معرفة إشكالية العلاقة بين حركتي فتح وحماس، ومحاولة رصد الإشكالية الديمقراطية ، التي يعيشها الشعب الفلسطيني حالياً بسبب حالة الصراع بين حركتي فتح وحماس، التي وصلت لحد الصدام المسلح وحدوث الانقسام الفلسطيني منذ عام 2007م .

ومن أهم نتائج الدراسة ما يلي :

1- اتسمت العلاقة بين الحركتين ، ومن قبلها الحركة الإسلامية، بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا، وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحدودة. وأن التوتر والنزاع والاختلاف كان الصبغة السائدة على العلاقة التي ربطت الحركتين .

2- الخلاف بين الحركتين ظهر على الساحة الفلسطينية منذ انطلاق حركة(حماس) في الانتفاضة الأولى عام 1988 م، وذلك من خلال العلاقة التي سادت في تلك المرحلة وحصول المناكفات، ومحاولة كل طرف فرض سيطرته، وإبراز أنه الأقوى والمسيطر على الساحة الفلسطينية .

جاءت توصيات الدراسة على النحو الآتي :

1- ضرورة اتفاق جميع الأطراف على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الجامع لجميع الأطراف الفلسطينية ، ولذلك لا بد من العمل على تفعيلها وإصلاحها وتفعيل مؤسساتها على أسس وطنية .

2- أن يتم التهيئة من أجل استمرار الحوار، وإعادة بناء الثقة وحسن النوايا بين الطرفين (فتح وحماس)، وذلك من خلال وقف جميع أشكال العنف بينهما، ووقف عمليات التحريض من خلال وسائل الإعلام ، وأن تبقى قضية إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، هي الأساس والمحدد للعلاقة بين الحركتين .

3- التوعية السياسية ، وإنشاء ثقافة سياسيه وديمقراطية مبنية على احترام الرأي الآخر، وعدم الإلغاء والإقصاء، لأن الجميع يحظى بتاريخٍ ونضالٍ مشرّف عبر تاريخيه الطويل .

دراسة : درويش ، عبد العزيز (2010) بعنوان : (آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية)

تحدثت الدراسة عن أهم أربع آليات من شأنها أن تدعم الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعززها، وهي الحوار الوطني، والانتخابات، ووحدة الهوية وثقافة الاختلاف، وتعزيز بناء الثقة بين القوى والفصائل الفلسطينية ، و قُسِّمت الدراسة إلى أربعة فصول حيث استعرض الفصل الأول الجانب النظري للدراسة، أما الفصل الثاني فقد تناول أهم آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية، وفي الفصل الثالث، ناقش الباحث أدوار القوى والفصائل الفلسطينية واتجاهاتها حيال آليات تعزيز الوحدة الوطنية، أما الفصل الرابع من الدراسة، فقد حلل الباحث عملياً أثر آليات تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية على التنمية السياسية بتركيزه على أداة المقابلة، من حيث دورها في إحداث التغيير السياسي في فلسطين، و في عملية التحول الديمقراطي .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها :

1- إن استمرار الخلاف والانقسام بين القوى والفصائل الفلسطينية يرجع ذلك إلى تجذر أزمة عدم الثقة بينها وعدم قبول كل منهما للآخر.

2- إن تحقيق التنمية السياسية في فلسطين يبقى رهينة نجاح الأطراف الفلسطينية في آليات تعزيز الوحدة الوطنية.

وكانت توصيات الدراسة كما يلي :

1- ضرورة السعي نحو تشكيل هيئة قيادية مشتركة تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، تسهم في تشكيلها مختلف القوى والفصائل الفلسطينية، بحيث يساند هذا التشكيل تحقيق الأهداف الوطنية .

2- توسيع دائرة المشاركة الجماعية في القرار السياسي، وهذا يكون من الضروري تطبيقه طالما بقي الخلاف السياسي قائماً على الساحة الفلسطينية، وعدم توصل الحوارات السابقة إلى وفاق وطني لتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية .

دراسة : الحلولي ، منذر (2009) بعنوان : (الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني)

تناولت الدراسة مفهوم الثقافة السياسية، وخصائصها ودورها في عمليات التحول الديمقراطي وعلاقتها بالمشاركة السياسية، كما تناولت الثقافة السياسية الفلسطينية ومكوناتها وسماتها وثنائية الاستقطاب في المجتمع السياسي الفلسطيني، وعوامل إنتاج هذه الثقافة، والبحث في خصوصية النظام السياسي الفلسطيني، والأزمة التي يعاني منها ، و معرفة أنماط التحولات الديمقراطية الفلسطينية ومراحل تطورها منذ الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام 1996، وحتى ما بعد الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية.

قدمت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

1- الثقافة السياسية الفلسطينية اعترتها صراعات فكرية متناقضة، وأصبحت التعبئة هي: أساس العمل السياسي لقوى المجتمع الفلسطيني السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافة السائدة الآن تقوم على ثقافة العنف وإقصاء الآخر، وهيمنة عقلية السلطة واحتكارها في نظام الحزب الواحد .

2- يعتبر مدخل الثقافة السياسية أحد مقومات الديمقراطية في المجتمعات، وتعثرت الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني نتيجة هذا المدخل، بسبب الفهم الخاطئ للثقافة والقيم الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني.

وكانت توصيات الدراسة على النحو الآتي :

1- تعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال التداول السلمي على السلطة، ونشر مفاهيم التسامح وحرية الاختلاف وعدم إقصاء الآخر .

2- التمسك بالديمقراطية كنظام وقيم داخل الحياة الفلسطينية بمختلف جوانبها، والتمسك باستراتيجية وطنية لتعزيز الوحدة الوطنية .

3- تفعيل المشاركة من قبل المواطنين وتطوير الوعي لديهم، ضمن مبدأ سيادة القانون وحماية الحريات والعدل والمساواة وحرية الرأي والتعبير.

دراسة : حامد ، قصي (2008) بعنوان : (دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين < ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006 >) .

تناولت الدراسة إلقاء الضوء على الدور الذي لعبته الولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس بوش الإبن الأولى والثانية في إحداث اصلاحات سياسية في السلطة الفلسطينية ولذلك سعت الدراسة للتركيز على الدوافع التي بلورت السياسة الأمريكية اتجاه السلطة الفلسطينية خلال هذه الحقبة. كذلك تابعت الدراسة الآليات والاستراتيجيات التي استخدمتها الولايات المتحدة في وضع السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني أمام خيار الاصلاح .

ومن أهم النتائج التي قدمتها الدراسة ما يلي :

1- يُعبر التوجه الأمريكي لإصلاح السلطة الفلسطينية عن ارتباط وثيق بين توجهاتها لتحقيق أمنها القومي ، وإنجاز عملية الإصلاح ، ومترجمًا لحاجاتها لتمرير سياساتها في المنطقة ، ويقوم هذا الارتباط على التوصل إلى صيغة تُسرع من إنجاز اتفاق مع إسرائيل يساهم في تهدئة الأوضاع، ويساعد الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز تحالفاتها في الشرق الأوسط .

2- يمكن الاستنتاج أن اتجاه الولايات المتحدة نحو قضية الإصلاح ونشر الديمقراطية ، جاء ليخدم أمنها القومي على اتساعه من خلال استخدام مبادئ الديمقراطية كأداة وظيفية في سبيل فرض سياساتها وسيطرتها على مواطن القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط ، والسيطرة على الأزمات فيه.

ومن أهم التوصيات ما يلي :

1- تمكين النظام السياسي الفلسطيني ذي القيادة المعتدلة من استيعاب فئات المجتمع المختلفة، وإدخالها النظام السياسي بشرط "الاعتدال" والالتزام بقوانين السلطة، وإعطائها أدواراً في رسم سياساتها العامة، وتمكين مؤسسات المجتمع المدني من التأثير على الحكومة .

2- تجسيد الوحدة الوطنية بين الأطر الفلسطينية من خلال المشاركة السياسية من أجل النهوض بالنظام السياسي الفلسطيني لتحقيق أهداف المشروع الوطني ، والذي يسعى إلى انهاء الاحتلال وقيام الدولة الفلسطينية .

دراسة : أبو عرب ، خليل (2008) بعنوان : (أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني)

وضحت الدراسة أن التحولات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني تزيد من صعوبة إيجاد قواسم مشتركة تؤدي إلى حدوث انفراج في الواقع السياسي الفلسطيني ، خاصة وأن الواقع مرتبط بتوجهات الفصيلين الأكبر على الساحة الفلسطينية فتح وحماس، حيث ظهر هناك تنازع للصلاحيات بين الفصيلين من خلال الحكومة التي تترأسها حماس والرئاسة التي تتزعمها فتح ، مما خلق حالة من الصراع بين الجانبين ، وإن وصول حركة حماس للسلطة شكل تحولا ديمقراطياً هاماً في تركيبة النظام السياسي الفلسطيني، والذي يعتبر تحولاً أساسياً في بنية النظام وخطابه وطبيعته، الأمر الذي يترك أثراً بالغاً على مستقبل هذا النظام، على اعتبار أن فوز حماس جاء بناءً على خيار ديمقراطي.

وأظهرت الدراسة مجموعة من النتائج ومن أهمها :

1- شكلت اتفاقية اوسلو تغيراً ملحوظاً في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني ، بأنه أظهر كياناً فلسطينياً داخل الأراضي الفلسطينية، يستند إلى إدارة محلية تقوم بإدارة شؤونه، لكنها مرتبطة باتفاقيات محددة مقيدة فيها.

2- الانتخابات التشريعية الثانية ، اكتسبت أهمية خاصة لأنها خلقت جو من التنافس الحقيقي بين القوى والفصائل الفلسطينية التي شاركت في هذه الانتخابات.

3- شكلت الانتخابات تحولاً هاما للديمقراطية الفلسطينية التي أدت إلى بروز حالة من التعددية السياسية داخل المجتمع الفلسطيني الذي شارك بفعالية في هذه الانتخابات.

لذلك قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ما يلي :

1- النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى تفعيل دور السلطات الثلاث ، كلٌّ ضمن اختصاصه بهدف تطوير أسس وقواعد النظام السياسي الفلسطيني.

2- تطور النظام الديمقراطي الفلسطيني يحتاج إلى إصلاح مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تعتبر الإطار الأعم والأشمل لبنيان الكيان الفلسطيني.

3- ضرورة تعزيز سلطة القانون وتطوير أداء المجلس التشريعي في رسم مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، بهدف تعميق الديمقراطية الفلسطينية.

- **الدراسات العربية**

دراسة : أبو حشيش ، شفيق (2014) بعنوان : (البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي – تونس نموذجاً)

تناولت الدراسة مفاهيم الديمقراطية ومدى أهميتها في تطور ونمو الأمم مع معرفة شروط ومحددات التحول الديمقراطي عالميا ، وتلمس واقع العالم العربي من العملية الديمقراطية ، وماهية الشروط الواجب توفرها لتحقيق واقع عربي يتصف بديمقراطية حقيقية فكراً وممارسة، من خلال تحليل الواقع التونسي كنموذج عربي فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي لتحقيق نجاحات في ذلك الأمر.

و قدمت الدراسة مجموعة من الاستنتاجات ومنها ما يلي :

1- أن أحداث الربيع العربي تركت تأثيرها على الوطن العربي، وتونس كانت أولى هذه الدول التي اتجهت نحو التحول الديمقراطي لكونها أولى دول الربيع العربي، ولكن دون مضامين حقيقية للعملية الديمقراطية ، والذي برز من خلال هيمنة حزب النهضة على مقاليد السلطة.

2- أن الديمقراطية كمفهوم وممارسة تلعب دوراً في تقدم وتطور الشعوب، وتخضع لعدة محددات وشروط معروفة عالمياً لإحداث عملية التحول الديمقراطي، فيما أن البعد السياسي يشكل ركيزة أساسية لعملية التحول الديمقراطي، وهو محدد لنجاح أو فشل هذه العملية والتي تؤدي لزيادة مساحة الحريات والمشاركة السياسية .

لذلك طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ما يلي :

1- ضرورة إعادة دراسة التاريخ العربي وأخذ العبر بما يخدم المرحلة الحالية، مع النظر للعوامل الثقافية والدينية والاجتماعية المتداخلة والتي تميز المجتمعات العربية وإيجاد نماذج تتوافق وتتناغم من تلك العوامل وخاصة في حال الاقتداء بتجارب ونماذج غربية.

2- عدم التسرع في عملية التحول الديمقراطي ، وتهيئة الظروف والمناخ الملائمين لاتخاذ القرار للسير نحو عملية تحول ديمقراطي حقيقية، مع الحذر في التعاطي مع نتائج ثورات الربيع العربي، وعدم الاندفاع وراء نشوة إسقاط الأنظمة التسلطية خشية الوقوع في خطأ الاختيارات والقرارات الخاطئة ، والسير مرة أخرى نحو إيجاد أنظمة تسلطية تحت غطاء العملية الديمقراطية.

دراسة : اللوزي ، مالك (2012) بعنوان : (دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية < 1989-2011 >)

تناولت الدراسة التعرف على مجلس الأمة الأردني وتنظيمه واختصاصاته ومقارنته بالأنظمة البرلمانية العالمية الأخرى ، كما أهتمت أيضاً ببيان ماهية الإصلاح السياسي الذي يعتبر هدف الحكومة الأردنية في ظل التحول الديمقراطي ، وإبراز دور مجلس الأمة في عملية الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي ، ومدى قدرته على ذلك مع توضيح المعيقات التي تحول بين مجلس الأمة الأردني وبين القيام بالإصلاحات السياسية .

وقدمت الدراسة مجموعة من النتائج ومنها ما يلي :

1- بذل النظام السياسي الأردني مجهوداً من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والاصلاح السياسي وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم ، وجاء هذا الجهد نتيجة الضغط من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي اللذان يدعوان أنظمة الشرق الأوسط إلى تطبيق الديمقراطية .

2- رغم المحاولات الكبيرة التي تبذلها الأردن من أجل الإصلاح السياسي ، لكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب مقارنةً مع الأنظمة الديمقراطية نتيجة ما تحكمه الإنفعالات المزاجية للسلطة ، فهي تريد تنمية وإصلاح سياسي يتماشى مع مصلحتها ومع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ودول الإتحاد الأوروبي .

لذلك اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات ومنها ما يلي :

1- المعادلة السياسية الراهنة لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية ، والاستمرار فيها سيؤدي إلى مزيد من الأزمات والمشكلات .

2- العمل على تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً فيما يتعلق بفترة الانعقاد والحل ، والحصانة والرقابة على مؤسسات الدولة بلا إستثناء .

دراسة : أمين ، سوزان (2011) بعنوان : (التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق)

تناولت الدراسة تقديم صورة واقعية عن وضع كوردستان العراق في إطار التجربة الديمقراطية التي تحاول الدراسة تقديم ملامحها وكيفية تطويرها ، ارتباطاً بكفاح الشعب الكردي من أجل بناء مؤسساته الدستورية، حيث تغطي الدراسة تاريخ كفاح الأكراد وتكوينه الاجتماعي والثقافي ، والنظام السياسي في الإقليم، ومدى إمكانيته في تجسيد مبادئ الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية في العملية الانتخابية.

وقد توصل الدراسة الى جملة من النتائج أهمها :

1- ان التجربة الديمقراطية في كوردستان هي تجربة حديثة نسبياً، بسبب حداثة البناء الديمقراطي في العراق ، مع وجود عوامل عديدة داخلية وخارجية تحاول تقويضها وإفشالها .

2- للشعب الكردي نضال طويل يتميز بالإصرار على المبادئ والقيم الأساسية لحقوقه المشروعة.

3- للكرد تأثير كبير على سياسات مجتمعات الدول التي يعيشون فيها بسبب كون القضية الكردية ورقة تستخدمها هذه الدول وتستغلها لتضغط أحداها على الأخرى.

4- تلتقي مصالح جميع الدول التي يتعايش الكرد فيها على محاربة القضية الكردية ، والحيلولة دون تحقيق الكرد لأهدافهم .

5- (ليس للكرد أصدقاء حقيقيون) حيث لم تقف الدول مع الكرد إلا إذا كانت لها مصلحة حتى في أحلك الظروف التي مر بها الكرد ،الأمر يوجب على الكرد التوحد فيما بينهم ويؤمِّن لهم القوة الكافية لردع أي اعتداء .

ولذلك كانت أهم التوصيات ما يلي :

1- على إقليم كوردستان بخلفيته التاريخية الثورية القومية ،وحاضره البرلماني القانوني ، ترسيخ قيم القانون، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي بين كل المكونات والتيارات داخل الإقليم ، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه من دون توفير فضاء ليبرالي حقيقي. بمعنى أن وجود الليبرالية شرط أساسي لتحقيق سيادة القانون في المجتمع الكردستاني.

2- نظراً لوجود تنُّوع طائفي وديني وقومي في ألوان الطيف العراقي ، فإن على قيادة الإقليم أن تعمل على تعزيز فلسفة الاقاليم (النظام الفدرالي) .

3- العمل بما هو متوفر الآن من مفاهيم ديمقراطية لتشكيل روح عصرية والتركيز على المطلب الديمقراطي بغض النظر عن توجهات التيارات السياسية المنضوية في العملية السياسية في الاقليم.

- **الدراسات الأجنبية**

<u>دراسة : الجابري ، نعمان (2013) بعنوان : (التحول من الدكتاتورية إلى الشرعية الديمقراطية في اسبانيا والعراق)</u>

تناولت الدراسة التحول الديمقراطي في اسبانيا. حيث تم تسليط الضوء على التحول والتغيير السياسي والأيديولوجي على مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والتحول في الحياة العامة للبلاد. هذا التحول السياسي في الاتجاه السياسي والقانون الشرعي الذي تناولته الدراسة ، والذي جاء من السياسة الدكتاتورية إلى فرانكو الذي كان يضع كافة العراقيل ، ويقاوم التغيير الى مؤيدي النظام من عسكريين

وفلانخ ، و وضع العراقيل خلال سنين التحول حيث استقبلت من قبلهم فكرة التحول بشروط جديدة تعجيزية .

ولعل أبرز نتائج هذه الدراسة ما يلي :

1- لعل تجربة المملكة الإسبانية مع الإصلاح الديمقراطي رغم ما عاشته من اضطهاد ، وقمع وتصفيات وفقر وتخلف خلال السنوات العجاف مع الدكتاتورية العسكرية المتخلفة، هذه التجربة تعتبر محفزاً للعراق والعراقيين والسياسيين أصحاب القرار للعمل على تطوير آليات الممارسة السياسية واحترام حق الاختلاف الإيجابي، ونبذ الخلافات كما عمل عليه في إسبانيا.

2-إن مسار التحول الديمقراطي ، يجب أن يهدف إلى بناء وتعزيز دعم الدولة ، دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى المشاركة والتمثيل الشعبي ، وهو ما يدعم الاستقرار ، وهذا ما ذهبت إليه اسبانيا خلال مرحلة التحول ولا زالت تعمل عليه .

قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات منها ما يلي :

1-لايمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم بدون مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل للتعبير عن قطاعات كبيرة من المجتمع ، وللتعبير عن إرادة منتسبيها من المواطنين وهذا ما ذهبت إليه اسبانيا .

2-الدستور في النظام الديمقراطي ، هو الفيصل بالرغم من كونه مثقل بنصوصه القانونية الملتبسة. حيث يمكن تأكيد بعض المعايير والمبادئ والقواعد الدستورية العصرية ، وتطبيقها على ظروف العراق مثل مبدأ الفصل بين السلطات بما يضمن تعدد وتوازن هذه السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها

3-بعد الفترة الطويلة من سيطرة السلطة التنفيذية ، وآثارها السلبية على الثقافة السائدة .يجب التأكيد على التعددية السياسية والفكرية والثقافية والقومية والدينية من خلال المؤسسات والندوات والأحزاب السياسية ، وقوى المجتمع المدني بحيث تعكس طبيعة تنوع وتعدد وتركيب المجتمع العراقي السياسي والفكري والقومي والاجتماعي والديني.

<u>دراسة : كرابيت ، ساميه (2009) بعنوان : (الديمقراطية ومعوقاتها في دول العالم الثالث)</u>

تناولت الدراسة إظهار التباين الكبير بين دول العالم المتحضر والمتمثلة بالدول العربية والدول النامية، المتمثلة بدول العالم الثالث، عن طريق تحليل العوامل التي أدت إلى هذا التباين، وإيجاد الحلول الممكنة لتجاوز تخلف دول العالم الثالث، والوصول بهذه الدول إلى ما وصلت إليه الدول المتقدمة، والتحقق من دور النظام الديمقراطي في رقي الدول في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

قدمت هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات ومنا ما يلي :

1- إن عدد كبير من الدول التي استقلت من السيطرة الاستعمارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، امتاز النظام السياسي فيها بالتسلط والدكتاتورية ، ونهب خيرات البلاد لصالح الحكام وحاشيتهم .

2- تميزت هذه الدول بتناقضات طبقية ودينية، وحوادث عنف واضطرابات متكررة، ومحاولات انقلابية عسكرية عدة جلبت حكام لم يكونوا بالمستوى المطلوب حيث إنهم اتبعوا سياسات اقتصادية وسياسية واجتماعية سببت الكوارث، وانتشرت الرشوة والمحسوبية والفساد، والتعدي السافر على حقوق المواطنين وحرياتهم وانخفاض مستوى الكفاءة الثقافية والعلمية لإدارة البلد.

لذلك طرحت الدراسة مجموعة من التوصيات ومنها ما يلي :

1- إن الديمقراطية تعني مجموعة من قيم واتجاهات ومشاعر، تشجع الممارسات الديمقراطية الفاعلة من جانب الحاكم والمحكوم .

2- ضرورة إرساء البديهيات التالية: إقرار حقوق الإنسان واحترامها ، وإصدار التشريعات التي تحمي حرية الرأي والتعبير والتنظيم ، والتسامح السياسي والفكري، والمساواة، والسماح بالتعددية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة واحترام إرادة الأغلبية .

ثالثاً : مصفوفة الدراسات السابقة

الجدول التالي الذي أعدَّه الباحث ، يلخص الدراسات السابقة ويوضح أهدافها وأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليه .

م	عنوان الدراسة	أهداف الدراسة	أهم نتائج وتوصيات الدراسة
	أولاً : دراسات الأمن القومي		
1	دراسة :(سليمان ، 2013) : دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي .	تعالج الدراسة دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية الشاملة والأمن في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي	أظهرت الدراسة أنه من الصعب على السلطة الفلسطينية تحقيق التنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل اعتمادها الكامل على أموال المانحين . لم تتمكن السلطة الفلسطينية من بناء أجهزة أمنية فلسطينية متوافقة مع حالة المجتمع الفلسطيني الذي يرزح تحت الاحتلال، وإنما عملت على إعادة ترتيب، وتأهيل تلك الأجهزة الأمنية حسب مواصفات ومحددات غير وطنية .

2	دراسة : (شاهين ، 2015) بعنوان : الضرورة الاستراتيجية لتفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني لتحقيق التنمية السياسية والإدارية	التعريف بالمفاهيم وآليات ومداخل الاستراتيجية في إدارة الدولة ، والوقوف على واقع التنمية السياسية والإدارية في فلسطين .	أظهرت الدراسة أن الواقع الفلسطيني الحالي غير مستقر أو بالأحرى بعيد عما يطمح إليه من تنمية سياسية أو إدارية ، والتي بدورها تعتبر أساس عملية التنمية الشاملة . وأوصت الدراسة بضرورة تبني مشروع قانون مجلس أمن قومي فلسطيني ، يكون شاملاً بالاعتماد على ما تقتضيه الحالة الفلسطينية وأيضاً بالاستناد على مشاريع ناجحة لدول أخرى وأخذ ما هو مناسب منها .
3	دراسة : (محمد ، 2013) بعنوان : التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الاردني في الفترة < 1999-2013 >	التعرف على أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على الأمن الوطني الأردني .	أظهرت الدراسة التحديات السياسية الداخلية والمتمثلة في (ضعف المشاركة السياسية ، تعدد الأحزاب ، عدم التوازن في العلاقة بين السلطات ، بطء مسيرة الإصلاح السياسي ، الفساد الاداري والمالي) . وأوصت الدرسة بضرورة ايجاد فرص عمل للشباب الأردني للتخفيف من أثر البطالة في الشارع الأردني .
م	**عنوان الدراسة**	**أهداف الدراسة**	أهم نتائج وتوصيات الدراسة
4	دراسة : (المصري ، 2010) بعنوان : دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي	التعرف على واقع الأمن القومي العربي في ظل هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على منطقة الشرق الأوسط .	توصلت الدراسة بأن وجود الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية، وخطرها لا يكمن فقط في احتلالها للأرض العربية، بل في الأهداف العليا للحركة الصهيونية القائمة على التوسع ، واحتلال المزيد من الأراضي العربية . وقد أوصت الدراسة بضرورة التدرج في بناء مقومات الأمن القومي العربي ، ومقومات التنمية العربية الشاملة ضمن خطة واقعية معلومة الأبعاد تنقل هذه الدول من وضعها الحالي الى الوضع المستهدف بكافة جوانبه ،ومواجهة كافة العقبات والمشاكل .
5	دراسة (Vishwanathan 2014) تجديد بنية الأمن القومي في الهند	القيام بتصور شامل للأوضاع والمهددات الأمنية الكبيرة التي تواجهها الهند ، وكيفية مواجهة هذه	خلصت الدراسة بأن هناك محاولات جادة من القيادة الهندية من أجل التخلص من المشاكل التي يعاني منها الأمن القومي الهندي بما في ذلك عملية تنظيم الدفاع .

		المهددات من أجل تجديد بنية الأمن القومي .	كما وأوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات وطنية لكل من الأمن الداخلي والسياسة الاقتصادية والخارجية والدفاع ، وتخطيط الموارد ووضعها على أساس القدرات الوطنية والاحتياجات والتحديات التي تواجهها
ثانياً : الدراسات المتعلقة بالديمقراطية			
6	دراسة : (عودة ، 2011) بعنوان : إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين <2004-2010م >	هدفت الدراسة التعرف على واقع العلاقة بين حركتي فتح وحماس، وأثر الخلافات بينهما على عملية التحول الديمقراطي .	استنتجت الدراسة بأن العلاقة بين الحركتين ، ومن قبلها الحركة الإسلامية اتسمت بنوع من التنافس والتوتر والصراع أحيانا، وأن حالات الحوار والاتفاق أو التعايش كانت مؤقتة ومحدودة. وأن التوتر والنزاع والاختلاف كان الصبغة السائدة على العلاقة التي ربطت الحركتين وقد أوصت الدراسة ضرورة اتفاق جميع الأطراف على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار الجامع لجميع الأطراف الفلسطينية ، ولذلك لا بد من العمل على تفعيلها وإصلاحها وتفعيل مؤسساتها على أسس وطنية
م	**عنوان الدراسة**	**أهداف الدراسة**	أهم نتائج وتوصيات الدراسة
7	دراسة :(درويش ، 2010) بعنوان : آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية	كان من أهداف الدراسة التعرف على آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية	توصلت الدراسة إلى إن استمرار الخلاف والانقسام بين القوى والفصائل الفلسطينية يرجع ذلك إلى تجذر أزمة عدم الثقة بينها وعدم قبول كل منهما للآخر و أوصت الدراسة ضرورة السعي نحو تشكيل هيئة قيادية مشتركة تمثل قيادة عليا للشعب الفلسطيني، تسهم في تشكيلها مختلف القوى والفصائل الفلسطينية، بحيث يساند هذا التشكيل تحقيق الأهداف الوطنية
8	دراسة : (الحلولي ، 2009) بعنوان : الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني	هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على أثر الثقافة السياسية في التحولات الديمقراطية الفلسطينية ،	خلصت الدراسة بأن الثقافة السياسية الفلسطينية اعترتها صراعات فكرية متناقضة، وأصبحت التعبئة هي: أساس العمل السياسي لقوى المجتمع الفلسطيني

		والكشف عن آليات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني .	السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والثقافة السائدة الآن تقوم على ثقافة العنف وإقصاء الآخر، وهيمنة عقلية السلطة واحتكارها في نظام الحزب الواحد كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز ثقافة الديمقراطية في المجتمع من خلال التداول السلمي على السلطة، ونشر مفاهيم التسامح وحرية الاختلاف وعدم إقصاء الآخر .
9	دراسة : (حامد ، 2008) بعنوان : دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين < ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001–2006 >)		يمكن الاستنتاج أن اتجاه الولايات المتحدة نحو قضية الإصلاح ونشر الديمقراطية ، جاء ليخدم أمنها القومي على اتساعه من خلال استخدام مبادئ الديمقراطية كأداة وظيفية في سبيل فرض سياساتها وسيطرتها على مواطن القوة الاقتصادية في الشرق الأوسط . ومن بين التوصيات ، تمكين النظام السياسي الفلسطيني ذي القيادة المعتدلة من استيعاب فئات المجتمع المختلفة، وإدخالها النظام السياسي بشرط "الاعتدال" والالتزام بقوانين السلطة
م	**عنوان الدراسة**	**أهداف الدراسة**	أهم نتائج وتوصيات الدراسة
10	دراسة : (أبو عرب ، 2008) بعنوان : أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني	هدفت الدراسة مناقشة الواقع السياسي الفلسطيني في أعقاب الإنتخابات التشريعية الفلسطينية ، وكذلك تأثير الإنتخابات على التحولات الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية ، وكيف تمكن الفلسطينيون من تحقيق التغيير على الساحة الفلسطينية.	شكلت اتفاقية أوسلو تغيراً ملحوظاً في طبيعة النظام السياسي الفلسطيني ، بأنه أظهر كياناً فلسطينياً داخل الأراضي الفلسطينية، يستند إلى إدارة محلية تقوم بإدارة شؤونه، لكنها مرتبطة باتفاقيات محددة مقيدة فيها. أوصت الدراسة أن النظام السياسي الفلسطيني يحتاج إلى تفعيل دور السلطات الثلاث ، كلٌّ ضمن اختصاصه بهدف تطوير أسس وقواعد النظام السياسي الفلسطيني
11	دراسة : (أمين ، 2011) بعنوان	هدفت الدراسة التعرف على	استنتجت الدراسة أن التجربة الديمقراطية

	: التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق	واقع التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ومدى نجاحها في تحقيق المشاركة السياسية والوصول الى تجسيد الوحدة الوطنية في كوردستان العراق .	في كوردستان هي تجربة حديثة نسبياً، بسبب حداثة البناء الديمقراطي في العراق ، مع وجود عوامل عديدة داخلية وخارجية تحاول تقويضها وإفشالها ومن بين التوصيات ، أنه من الضروري على إقليم كوردستان بخلفيته التاريخية الثورية القومية ،وحاضره البرلماني القانوني ، ترسيخ قيم القانون، والتأكيد على الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعايش السلمي بين كل المكونات والتيارات داخل الإقليم ، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه من دون توفير فضاء ليبرالي حقيقي. بمعنى أن وجود الليبرالية شرط أساسي لتحقيق سيادة القانون في المجتمع الكردستاني
12	دراسة : (اللوزي ، 2012) بعنوان : دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية < 1989-2011 >	هدفت الدراسة التعرف على مجلس الأمة الأردني وتنظيمه واختصاصاته ومقارنته بالأنظمة البرلمانية العالمية الأخرى ، كما هدفت بيان ماهية الإصلاح السياسي الذي يعتبر هدف الحكومة الأردنية في ظل التحول الديمقراطي .	بذل النظام السياسي الأردني مجهوداً من أجل الوصول إلى تحقيق مستوى متقدم من التنمية والإصلاح السياسي وذلك من أجل مواكبة ما يحدث من تغيير في العديد من دول العالم . ومن التوصيات ضرورة العمل على تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستورياً فيما يتعلق بفترة الانعقاد و الحل ، والحصانة والرقابة على مؤسسات الدولة بلا استثناء .
م	**عنوان الدراسة**	**أهداف الدراسة**	أهم نتائج وتوصيات الدراسة
13	دراسة : (أبو حشيش ، 2014) بعنوان : البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي – تونس نموذجاً	هدفت الدراسة التعرف على مفاهيم الديمقراطية ومدى أهميتها في تطور ونمو الأمم مع معرفة شروط ومحددات التحول الديمقراطي عالميا ، وتلمس واقع العالم العربي من العملية الديمقراطية ، وماهية الشروط الواجب توفرها لتحقيق واقع عربي يتصف	استنتجت الدراسة أن أحداث الربيع العربي تركت تأثيرها على الوطن العربي، وتونس كانت أولى هذه الدول التي اتجهت نحو التحول الديمقراطي لكونها أولى دول الربيع العربي، ولكن دون مضامين حقيقية للعملية الديمقراطية ، والذي برز من خلال هيمنة حزب النهضة على مقاليد السلطة. وأوصت الدراسة ضرورة إعادة دراسة التاريخ العربي وأخذ العبر بما يخدم المرحلة الحالية، مع النظر للعوامل الثقافية والدينية

		بديمقراطية حقيقية فكراً وممارسة .	والاجتماعية المتداخلة والتي تميز المجتمعات العربية .
14	دراسة :(الجابري ، 2013) بعنوان : التحول من الدكتاتورية إلى الشرعية الديمقراطية في اسبانيا والعراق .	هدفت الدراسة التعرف على التحول الديمقراطي في اسبانيا ، و تسليط الضوء على التحول والتغيير السياسي والأيديولوجي على مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والتحول في الحياة العامة للبلاد.	من نتائج الدراسة أن مسار التحول الديمقراطي ، يجب أن يهدف إلى بناء وتعزيز دعم الدولة ، دولة القانون والمؤسسات المستندة إلى المشاركة والتمثيل الشعبي ، وهو ما يدعم الاستقرار ، وهذا ما ذهبت إليه اسبانيا خلال مرحلة التحول ولا زالت تعمل عليه أوصت الدراسة بأنه لا يمكن لأي نظام ديمقراطي أن يقوم بدون مؤسسات المجتمع المدني التي تتشكل للتعبير عن قطاعات كبيرة من المجتمع ، وللتعبير عن إرادة منتسبيها من المواطنين وهذا ما ذهبت إليه اسبانيا
15	دراسة : (كرابيت ،2009) بعنوان: الديمقراطية ومعوقاتها في دول العالم الثالث .	هدفت الدراسة التعرف على واقع الديمقراطية في دول العالم الثالث ، كما هدفت التعرف على أهم التحديات التي تقف حائلاً أمام ممارسة الديمقراطية بشكلها الحقيقي ، كما وهدفت الدراسة لإيجاد الحلول الممكنة لتجاوز تخلف دول العالم الثالث	استنتجت الدراسة إلى أن عدد كبير من الدول التي استقلت من السيطرة الاستعمارية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية، امتاز النظام السياسي فيها بالتسلط والدكتاتورية ، ونهب خيرات البلاد لصالح الحكام وحاشيتهم . وأوصت الدراسة ضرورة إقرار حقوق الإنسان واحترامها ، وإصدار التشريعات التي تحمي حرية الرأي والتعبير والتنظيم ، والتسامح السياسي والفكري .

رابعاً : التعليق على الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة تركيز الباحثين على دراسة المشكلات التي يمر بها النظام السياسي الفلسطيني ، ومن بين هذه الإشكاليات هي الديمقراطية والمشاركة السياسية والخلافات القائمة داخل النظام السياسي الفلسطيني والذي وصل إلى ظهور الانقسام ، وقد كانت تلك الدراسات ثرية بالمعلومات ، وتعد الدراسة الحالية مكملة للدراسات السابقة جانب وإضافة جديدة في جانب آخر ، حيث يرى

الباحث من خلال اطلاعه على الدراسات السابقة أنها لم تقوم بالربط بين الديمقراطية والأمن القومي الفلسطيني .

كما أن مجمل الدراسات الفلسطينية التي اطلع عليها الباحث تناولت آليات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني بشكل عام ، ولم تتطرق إلى دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .

وقد كانت أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو التالي :

1- تحديد مشكلة الدراسة بشكل واضح .
2- إعداد هيكلية الدراسة .
3- إثراء الإطار النظري .
4- تحديد أهداف الدراسة .
5- تحديد المراجع المتعلقة بالدراسة .
6- بناء أداة الدراسة .
7- معالجة نتائج الدراسة وتفسيرها .

والجدول الآتي يلخص أهم ما تميزت به الدراسات الحالية عن الدراسات السابقة

خامساً :الفجوة البحثية

اسم الدراسة	نقاط الاتفاق	نقاط الاختلاف وما عززته الدراسة الحالية
دراسة : سليمان ، بسام (2012) بعنوان : دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والأمن والديمقراطية في ظل الاحتلال الاسرائيلي	- البحث عن تحقيق الأمن في فلسطين . - دراسة واقع الديمقراطية في فلسطين . - التحديات التي تواجه الأمن القومي في فلسطين . - منهج الدراسة الوصفي التحليلي	- دور الديمقراطية في تعزيز الامن القومي الفلسطيني . - الدراسة السابقة اهتمت بواقع التنمية أما الدراسة الجديدة فقد اهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .
دراسة : محمد ، ابراهيم (2013) بعنوان :التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013)	- دراسة التحديات التي تواجه الأمن الوطني . - منهج الدراسة الوصفي التحليلي .	- لم تهتم الدراسة السابقة بواقع الديمقراطية وأثرها على الأمن الوطني . - الدراسة الحالية اهتمت بدراسة دور

		الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي .
دراسة : المصري ، أحمد (2010) بعنوان : دور اسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي	- استخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي . - ركزت على الأمن القومي العربي . - تسليط الضوء على نظرية الامن الاسرائيلية . - الحديث عن دور اسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي .	- الدراسة السابقة استبعدت الديمقراطية ولم يتم الحديث عنها . - الدراسة الحالية ركزت على دور الاحتلال في تعطيل الديمقراطية في فلسطين والعمل على اجهاضها . - ركز الدراسة الحالية على الأمن القومي الفلسطيني وكيفية تحقيقه من خلال تطبيق الديمقراطية .
دراسة Vishwanathan(2014) بعنان : تجديد بنية الأمن القومي في الهند	- تصور شامل عن التحديات التي تواجه الأمن القومي . - منهجية البحث وصفي تحليلي . - دراسة واقع النظام السياسي والمشاركة السياسية .	- الدراسة الحالية تتحدث عن الأمن القومي الفلسطيني .
دراسة : عودة ، عواد (2011) بعنوان : اشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين	- دراسة واقع النظام السياسي الفلسطيني منذ نشاته . - واقع ممارسة الديمقراطية في فلسطين . - العوامل التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني . - التحديات التي تواجه تطبيق الديمقراطية في فلسطين .	- الدراسة الحالية اهتمت بكيفية تطبيق الديمقراطية وأثرها في تعزيز الامن القومي الفلسطيني .
دراسة : درويش،عبد العزيز (2010) بعنوان : آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية .	- المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني . - واقع الانقسام الفلسطيني وأثره على القضية الفلسطينية . - تفعيل وإعادة بناء المؤسسات الوطنية الفلسطينية .	- الدراسة الحالية اهتمت بالديمقراطية وأثرها على الأمن القومي الفلسطيني . - الدراسة السابقة اقتصرت على الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الوطنية أما الدراسة الحالية فقد

		اهتمت بآليات الوصول للمشاركة السياسية وتطبيق الديمقراطية في فلسطين .
دراسة : الحلولي ، منذر (2009) بعنوان : الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني	– المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني . – الآليات المتاحة للمشاركة في صناعة القرار الفلسطيني . – دراسة التجارب الديمقراطية الفلسطينية في عام 1996 وعام 2006	– الدراسة السابقة تسلط الضوء على التحول الديمقراطي والثقافة السياسية اما الدراسة الحلية فإنها تحاول ان ترصد أثر الديمقراطية من خلال المشاركة السياسية والوحدة الوطنية وانهاء الانقسام الفلسطيني وتطوير النظام السياسي وتحقيق المشروع الوطني .
دراسة : حامد ، قصي (2008) بعنوان : دور الولايات المتحدة في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين	– واقع التحول الديمقراطي في فلسطين . – التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 1996م . – واقع المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني .	– الدراسة السابقة بحثت في تطور علاقة الولايات المتحدة بالقضية الفلسطينية وكيف بدأ اهتمامها بتوطيد علاقتها مع الاحتلال الاسرائيلي . – اهتمت الدراسة السابقة بتبيان التغيرات السياسية والفكرية التي طرأت على التوجهات السياسية الفلسطينية .
دراسة : أبو عرب ، خليل (2008) بعنوان : أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني	– واقع الديمقراطية في فلسطين – دراسة التجربة الديمقراطية الأولى عام 1996 م . – دراسة التجربة الديمقراطية الثانية عام 2006 م . – الانقسام الفلسطيني وأثره على النظام السياسي الفلسطيني .	– الدراسة السابقة لم تتناول أثر الديمقراطية على الأمن القومي الفلسطيني ، وفي الدراسة الحالية هنا أثر للديمقراطية على الأمن القومي الفلسطيني . – الدراسة السابقة ركزت على الانتخابات التشريعية الثانية ، أما الدراسة الحالية ، فقد ركزت على الديمقراطية بشكل كامل ومنها التجارب الديمقراطية عامي 1996 م و 2006 م .
دراسة : أمين ، سوزان (2011) بعنوان : التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق	– واقع التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق . – واقع النظام السياسي .	– تناولت الدراسة السابقة تقييم التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ، اما الدراسة الحالية تركز على دراسة

		واقع الديمقراطية في فلسطين . – الدراسة السابقة لم تتحدث عن الامن القومي في كوردستان العراق ، اما الدراسة الحالية فتناولت أثر الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .
دراسة : اللوزي ، مالك (2012) بعنوان : دور مجلس الأمة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية < 1989–2011 >	– واقع النظام السياسي . – واقع المشاركة السياسية . – التحديات التي تواجه الإصلاح السياسي والديمقراطية .	– تناولت الدراسة السابقة التعرف على مجلس الأمة الأردني وتنظيمه واختصاصاته ومقارنته بالأنظمة البرلمانية العالمية الأخرى . – اهتمت الدراسة السابقة ببيان ماهية الإصلاح السياسي الذي يعتبر هدف الحكومة الأردنية في ظل التحول الديمقراطي . – الدراسة الحالية اهتمت بإصلاح وتطوير النظام السياسي . – الدراسة الحالية اهتمت بدور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني . – الدراسة السابقة نموذجاً عن المملكة الأردنية الهاشمية ، أما الدراسة الحالية فهي نموذجاً عن الحالة الفلسطينية الراهنة .
دراسة : أبو حشيش، شفيق (2014) بعنوان: البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي ، – تونس نموذجاً	– النظام السياسي . – التجارب الديمقراطية . – عوامل النهوض في المشاركة السياسية . – التحديات التي تواجه الديمقراطية .	– الدراسة السابقة كانت تونس نموذجاً ، أما الدراسة الحالية فتتناول الحالة الفلسطينية . – الدراسة السابقة تناولت محددات التحول الديمقراطي عالمياً ، بينما الدراسة الحالية ركزت على فلسطين من خلال دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي . – اهتمت الدراسة السابقة بدراسة واقع العالم العربي من العملية الديمقراطية ، وماهية الشروط الواجب توفرها

		لتحقيق واقع عربي يتصف بديمقراطية حقيقية فكراً وممارسة، من خلال تحليل الواقع التونسي كنموذج عربي فيما يتعلق بعملية التحول الديمقراطي لتحقيق نجاحات في ذلك الأمر .
دراسة : الجابري ، نعمان (2013) بعنوان : التحول من الدكتاتورية إلى الشرعية الديمقراطية في إسبانيا والعراق	– مراحل التحول الديمقراطي . – واقع النظام السياسي . – تقييم التجربة الديمقراطية .	– تتناول الدراسة السابقة التحول الديمقراطي في اسبانيا. – الدراسة الحالية نموذجاً عن الحالة الفلسطينية واهتمامها بالديمقراطية بشكل عام . – في الدراسة السابقة تم تسليط الضوء على التحول والتغيير السياسي والأيديولوجي على مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية والتحول في الحياة العامة للبلاد . – في الدراسة الحالية اهتمت بدراسة التغيير السياسي والأيديولوجي على مؤسسات الدولة ، والأحزاب والفصائل الفلسطينية وأضافت كيفية تجسيد الوحدة الوطنية للنهوض بتطوير النظام السياسي الفلسطيني من خلال المشاركة السياسية بين جميع الأحزاب والفصائل الفلسطينية .
دراسة : كرابيت ، سامية (2009) بعنوان : الديمقراطية ومعوقاتها في دول العالم الثالث	– واقع الديمقراطية في دول العالم الثالث . – المعيقات التي تواجه الديمقراطية .	– تناولت الدراسة السابقة إظهار التباين الكبير بين دول العالم المتحضر ، والمتمثلة بالدول العربية والدول النامية ، وطرحت الحلول الممكنة لتجاوز تخلف دول العالم الثالث . – الدراسة الحالية اهتمت بالتركيز على دور الديمقراطية في تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .

المصدر : جرد بواسطة الباحث

الفصل الثالث

الأمن القومي الفلسطيني

المبحث الأول : مفهوم الأمن القومي

المبحث الثاني : التحديات الداخلية للأمن القومي الفلسطيني

المبحث الثالث : التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني

الفصل الثالث

الأمن القومي الفلسطيني

مقدمة

للحديث عن الأمن القومي الفلسطيني نرى أن المواطن الفلسطيني على المستوى الخاص فقد أمنه الذاتي عبر عشرات السنين مروراً بالتهجير عام 1948م، وما تلاها من اشتات في عام 1967م، وعمليات الترحيل وملاحقته سوءاً من الداخل في الأراضي المحتلة ، أو في الخارج من قبل الأنظمة العربية أو الاحتلال الإسرائيلي ، ومن خلال هذا الفصل نستطيع إلقاء الضوء على واقع الأمن القومي الفلسطيني ، حيث تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، المبحث الأول والذي هو بعنوان مفهوم الأمن القومي فإننا نستعرض أهم المفاهيم الرئيسية التي تتحدث عن الأمن القومي ، ومن ثم الحديث عن أبعاده ومستوياته ومقوماته وكذلك يتم تناول الحديث عن الأمن القومي الفلسطيني منذ تأسيسه من خلال اتفاق أوسلو عام 1993 ، أما المبحث الثاني فإنه يتناول التحديات الداخلية للأمن القومي الفلسطيني حيث يتم التعرف على أهم التحديات الداخلية التي من شأنها أن تكون عائقاً كبيراً أمام بناء امن قومي فلسطيني فعال ، بينما يتناول المبحث الثالث والأخير دراسة التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني ودراسة هذه التحديات بشكل مفصل ومن ثم طرح الآراء والاستنتاجات التي توصل إليها الباحث.

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومي

شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية ، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر وخاصة بعد إبرام معاهدة وستفاليا عام 1648م التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة الأمه . وشكلت الحقبة الموصوفة بالحرب الباردة ، الإطار أو المناخ الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وبُنَى مؤسساتيه وصولاً إلى طغيان استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي " منذ تسعينات القرن العشرين وبدمغة أمريكية خالصة يتم استنساخها عالمياً ، كما ويمكن اعتبار عام 1947م ، المحطة الأولى لانطلاق مصطلح الأمن القومي في المسرح الأمريكي ، وبداية التشكيل التنظيمي المؤسساتي له بصدور " قانون الأمن القومي لعام 1947م " عن الكونغرس الأمريكي ، لكنَّ بقية العالم تأخر في استخدام هذا المصطلح منطلقاً من الاهتمام بـ " الدراسات الاستراتيجية " كوسيلة لصياغة اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول رؤى مستقبلية ، دون التركيز على تقديم مقاربات لصياغة أجوبة على ما يمكن أن يهدد السيادة ، أو وضعها في قوالب مستقلة ضمن الهيكل البيروقراطي للدولة . فكل ما اتفق عليه من تعريفه لاحقاً بالأمن القومي اندرج تحت اطار بنية الدفاع أو الأمن الداخلي وأجهزتها (سليمان ، 2008 :7) .

ولقد أخذت الدراسات العربية باستخدام مصطلح " الأمن القومي " في مقابل المصطلح بالإنجليزي National Security)) وبالفرنسية (Securete Nationale) ، وتنطبق الدراسات والمصطلحات الفرنسية والإنجليزية هذه على مجتمعات شكلت ما يُسمى " الدولة–الأمه " أي أن الدولة تضم ، ضمن حدودها ، الأمه كلها ، كمثل ما هي عليه الحال في فرنسا وانجلترا وايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة وغيرها كثير ، وهذا واقع يخالفه الوضع العربي لكون الوطن العربي مقسم إلى عدة كيانات سياسية مستقلة هي الدول العربية ، والأمة التي تسكن هذا الوطن أمة واحدة معروفة الخصائص والمقومات واللغة والحضارة والتاريخ ، ولكنها هي الأخرى موزعة على تلك الكيانات السياسية ، الأمر الذي يضع في عرف البعض الأمن القطري أو الوطني في مواجهة الأمن القومي (الهزايمة ،2003 : 6) .

أولاً : تعريف الأمن القومي

من أهم التعريفات التي وردت للأمن القومي ما يلي :

- يرى البعض ضرورة توسيع نطاق مفهوم الأمن القومي للتعامل مع التحديات المتنوعة لعصرنا ، ومؤيدو هذا الموقف يختارون ادخاله في حقل دراسات العلوم الاجتماعية ، وفي ميدان أرحب للأمن القومي يشمل الاقتصاد ، علم النفس ، علم الاجتماع ، والآنتربولوجيا " علم دراسة أصول الإنسان " ، أو يدخلونه في رزمة واسعة من المشكلات العالمية الطابع تحت عنوان : الدراسات الأمنية ، بما فيها العنف المحلي ، الأخطار والصراعات الداخلية أو العابرة للدول ، مرض نقص المناعة ، تهريب المخدرات ، الديون العالمية ، الكساد الاقتصادي ، الانفجار السكاني ، التلوث البيئي واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء (Kolodzeij,1992:421)
- بينما يرى "سليمان " أن الأمن القومي من ناحية موضوعية هو انعدام التهديد الموجه ضد القيم المكتسبة والراسخة ، ومن ناحية ذاتية ، هو انعدام الخوف من إمكانية تعرض هذه القيم للتهديد أو الخطر ، ويعتمد كل من " بترسون وسيبنيوس " على التعريف المعتمد من مجلس الأمن القومي الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع . (سليمان ،2008 : 10)
- هناك تعريفاً للأمن القومي قائماً على أساس الاجراءات التي تتخذها الدولة لحماية أمنها ، فالأمن هو " الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الدولية " وبهذا المعنى فإن الأمن القومي يشمل الأمن العسكري (**هويدي ، 1980 : 61**)
- في حين أن هناك تعريف أخر للأمن القومي انطلاقاً من القدرات الكفيلة بمواجهة التهديدات فهو : "تأمين الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً ، وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية " (**هلال ،1984 : 12**)
- ويُعرَّف الأمن القومي بأنه : مفهوم كلي يقصد به القدرة على كفالة الحماية الكلية لذلك المجتمع السياسي الوطني من أية أخطار أو تهديدات أو تحديات تجابهه من الداخل أو من الخارج بحيث يعيش ذلك المجتمع في حالة اطمئنان من الخوف (**علوي ، 2005 : 15**)
- وفي بعض التعريفات التقليدية ، اقتصر مفهوم الأمن القومي على الاستراتيجية العسكرية للدولة ، ولكن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها ، وليس هو القوة العسكرية ، وإن

كان هو يحتويها ، وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله ، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى ، فالقوة العسكرية يمكن أن تساعد في توفير النظام والأمن والقانون لكن لا يتحقق ذلك إلا بقدر يتناسب مع الوجود الفعلي لقاعدة صلبة من القانون والنظام في المجتمع (**البشري ، 2009 :7**)

استنتج الباحث من التعريفات السابقة أن البعض ينظر إلى مفهوم الأمن القومي من الزاوية العسكرية باعتبار أن القوة العسكرية للدولة هي مرآة أمنها القومي ، وينظر البعض الآخر إلى مفهوم الأمن القومي من الزاوية الاقتصادية والاجتماعية ، باعتبار أن القوة الاقتصادية هي صمام الأمان ووسيلة البناء العسكري والتنمية الداخلية ، بينما يرى آخرون إلى أن مفهوم الأمن القومي ، يجمع بين المفهوم العسكري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

ويرى الباحث أن تعريف "ابراهيم حبيب" لمفهوم الأمن القومي هو التعريف الأنسب لما فيه من شمولية تخدم مفردات ومتغيرات الدراسة حيث عرَّف الأمن القومي بمجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة وفق خطة تنموية شاملة لحماية مصالحها الداخلية والخارجية من أي تهديد ، وبما يضمن تحقيق أهدافها وغاياتها القومية (**حبيب ، 2010 : 71**) .

ويمكن تحديد أهمية هذا التعريف في النقاط التالية :

- التعريف ، وضع تصور لكيفية تعزيز الأمن القومي من خلال خطة تنموية شاملة في اطار استراتيجية قومية .
- التعريف ، شمل المهددات الداخلية والمهددات الخارجية التي تهدد الأمن القومي
- يتضح في التعريف أن الاجراءات التي يمكن أن تتخذها الدولة بإمكانها ان تحقق الغايات القومية في تلك الدولة .

يُعرِّف الباحث الأمن القومي بأنه مجموعة من العمليات التي تقوم بها الدولة من خلال خطة استراتيجية في سبيل إزالة المهددات التي تهدد مصالح الدولة الداخلية والخارجية .

ثانياً : مستويات الأمن القومي

للأمن القومي ستة مستويات (حبيب ، 2010 : 75)

1- أمن الفرد ضد أية أخطار تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته .

2- الأمن الوطني (القُطري) ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة وهو ما يُعبَّر عنه " بالأمن الوطني " .

3- الأمن القومي : هو مصطلح أعم وأشمل وأوسع من مصطلح الأمن الوطني ، ويُعرَف على أنه " قدرة الدولة على حفظ أمنها ومصالحها الحيوية دون الاعتبار للحدود الجغرافية " .

4- الأمن الاقليمي أو الجماعي هو نظام أمني ذو طبيعة خاصة ، يعتمد على دخول مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم جغرافي واحد في اتفاقيات سياسية وعسكرية واقتصادية .

5- الأمن الدولي : وهو الذي تتولاه المنظمات الدولية سواء منها الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن الدولي ودورهما في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

6- الأمن الإنساني : هو المستوى التي تطمح إلى تحقيقه كل الدول المحبة للسلام والمساواة ، وكذلك المنظمات والهيئات الحقوقية والإنسانية بما يضمن حصول الإنسان في أي مكان في العالم على حقه في العيش بكرامة .

ثالثاً : أبعاد الأمن القومي

يمكن رصد المفهوم الشامل للأمن القومي من خلال أبعاده التي تُعنى بتهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية الشاملة ، بهدف تأمين الدولة من الداخل والخارج ، بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها ، بالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقدم ، من هنا فإن شمولية الأمن القومي تَعني أن له أبعاداً متعددة : **(مظلوم ، 2012 : 26)**

1- البعد السياسي ، ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة .

2- البعد الاقتصادي ، الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له .

3- البعد الاجتماعي ، الذي يرمي إلى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء .

4- البعد المعنوي أو الأيديولوجي ، الذي يُؤمن بالفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم .

5- البعد البيئي ، الذي يوفر التأمين ضد أخطار البيئة خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظاً على الأمن .

رابعاً : الأمن القومي الفلسطيني

كان من نتائج نكبة عام 1948 ، تشريد الشعب الفلسطيني ، وتدمير بنيته المجتمعية ومؤسساته الرسمية بهدف طمس هويته الوطنية ، والتخلص منه نهائياً ، وتحويل قضيته من قضية شعب اغتصب وطنه وله حقوقه التاريخية والقومية إلى قضية لاجئين مطلوب إغاثتهم إنسانياً لتأمين استمرار حياتهم ، وايجاد العمل والمأوى لهم وقد سعت "اسرائيل" وحلفائها والمساندون لها إلى دمجهم في المجتمعات العربية المجاورة لهم عن طريق توطينهم ، وإنهاء أي ارتباط لهذا الشعب بأرضه وتراثه وتاريخه ، فكان أن تشتت الشعب ، ولم يحمل معه مؤسساته السياسية من أحزاب ومنظمات كانت قائمة في عهد الانتداب البريطاني ، حيث فقد الشعب الفلسطيني مرتكزات كيانه ، التي تتجسد في وجوده الفعلي على أرضه ومؤسساته ومن ضمنها المؤسسات والتنظيمات الأمنية .

خلال هذا التشتت القسري ، تشتت الأمن الفلسطيني وخضع أمن الفلسطينيين إلى أمن الدول التابعين لها ، وأصبح أمنهم جزءاً من أمن هذه الدول ، وبالتالي لا يمكن الحديث عن أمن فلسطيني مستقل ، وإنَّ عمل بعض الفلسطينيين في أجهزة الأمن التابعة للدول العربية التي استقروا فيها كسوريا والأردن ومصر إلا أن مرجعياتهم السياسية والأمنية والوظيفية كانت هذه الدول وسياساتها الأمنية التي ارتبطت بشكل مباشر بالصراع العربي – الاسرائيلي ، وليس الفلسطيني – الاسرائيلي كما ارتبطت بالحفاظ على هذه الأنظمة واستمرار سلطانها واستمر الأمر على هذا الحال حتى إلى ما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 2-6-1964م (المصري ، 2008 : 58) .

بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بتاريخ 13-9-1993م ، كان لهذه الاتفاقية العديد من الملاحق ومن بين هذه الملاحق هو الملحق الأمني ، والذي حدد من خلاله العلاقات الفلسطينية – الاسرائيلية

وكيفية بناء هذه العلاقات وتطويرها على أرض الواقع من خلال بناء المؤسسات الأمنية ، وهنا أصبح الأمن الفلسطيني يأخذ منحنى جديداً عمَّا كان عليه زمن الثورة الفلسطينية ، من ناحية المفهوم والفلسفة والإطار الفكري ، فقد جاء اتفاق أوسلو ليؤسس سلطة فلسطينية سياسية لم تصل إلى مرحلة الدولة كاملة السيادة ، وبذلك يكون هذا الأمن القومي الفلسطيني مؤقتاً مرحلياً يتقاطع في مفهومه وفلسفته وطبيعته ومؤسساته وعمله مع جوهر الاتفاقية نفسها ، ومن هنا لا يمكن الحديث عن أمن فلسطيني كامل ومستقل لكيان فلسطيني ناقص السيادة ، وأن سوء الفهم في هذه النقطة تحديداً هو ما جعل من الأمن الفلسطيني أحد أهم الاشكاليات الفلسطينية الداخلية ، وكذلك أحد أهم مقومات الصدام مع الفهم الأمني الاسرائيلي ومتطلباته (شبات ، 2008 : 90) .

بعد ذلك تم بناء الأجهزة الأمنية الفلسطينية ، حيث تم بنائها ضمن محددات وإشكاليات يمكن إجمالها كالتالي :

1- إرث منظمة التحرير في الإدارة والحكم .
2- غياب أو ضبابية شرعية المؤسسة الأمنية .
3- غياب البناء المؤسسي والاطار القانوني .
4- محدودية السلطة الفلسطينية .
5- بنية المجتمع الفلسطيني التي يغلب عليها الطابع العشائري .
6- التدخلات الدولية في عمل السلطة الفلسطينية تحت مبرر رعاية عملية التسوية (الشعيبي ، 2008 : 38)

وبناء على ما سبق اعتقدت الحركات والأحزاب المعارضة لاتفاقية أوسلو أن ما تمخضت عنه الإتفاقية مرفوض ، ولا بد من التصدي له ، لأنه نتاج لاتفاقية مرفوضه وتشكل الخطر الكبير على القضية الفلسطينية ، لذلك فإن المؤسسة الأمنية الفلسطينية أصبحت غير مقبولة لدى هذه الحركات والفصائل التي تعارض الاتفاقية ، وأصبحت المواجهة الداخلية تأخذ منحنى جديداً وخطيراً . (شبات ، 2008 : 99)

وبعد الانتخابات التشريعية الثانية في 25-1-2006م وفوز حركة حماس في هذه الانتخابات أصبح الوضع في حالة من الصراع حول تبعية المؤسسة الأمنية بين الرئاسة ومجلس الوزراء ، حتى وصل

الأمر إلى تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني ، حتى لا يتم اقرار أي قوانين من خلالها يتم تحديد تبعية المؤسسة الأمنية الفلسطينية ، ومن ثم أدى الانقسام الفلسطيني إلى وجود حكومتين فلسطينيتين و فصل وتشتيت كامل للحالة الأمنية الفلسطينية .(أبو عامر ، مقابلة بتاريخ 29-9-2015)

يرى الباحث أن السياسة الأمنية منذ نشأة السلطة الفلسطينية وهي في حالة غياب كامل عن دورها الحقيقي والوطني في تحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني ، وأخذت منحنى آخر وهو تحديد العلاقة الفلسطينية – الاسرائيلية من خلال تعزيز التعاون فيما بينهما من أجل حماية الاحتلال الإسرائيلي والذي كان هدفاً رئيسياً لا بد من تحقيقه في الملف الأمني باتفاقية أوسلو ، وأن عدم موافقة الحركات والأحزاب الفلسطينية لهذا الاتفاق زاد من تعقيد الوضع الفلسطيني الداخلي وحدوث حالة من عدم الاستقرار في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، وما يؤكد صحة هذا الحديث هو عدم قبول المؤسسة الأمنية الفلسطينية لنتائج انتخابات عام 2006م والتي فازت بها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ، حيث أن هذه المؤسسة أصبحت تخضع لسيطرة الرئاسة الفلسطينية ، وانحازت لها وواجهت بكل قوة التجربة الديمقراطية الفلسطينية الثانية ، وساعدت على محاولة افشالها من خلال المواجهات المسلحة التي حدثت في عام 2007م ، حتى وصل الأمر إلى انقسام فلسطيني كبير بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

المبحث الثاني

التحديات الداخلية للأمن القومي الفلسطيني

التحديات الرئيسة

أولاً : الانقسام الفلسطيني

إن كل ما يجري على الساحة الفلسطينية باستمرار حالة الانقسام وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة ، والسلطة الفلسطينية على الضفة الغربية ، يبين ضعف ثقافة الديمقراطية السائدة، وعدم الاتفاق على مبادئ وثوابت وطنية قبل ممارسة الديمقراطية والانتخابات، ويبين مدى التمسك بثقافة الحزب الواحد، وأن اختلاف الاستراتيجيات والبرامج يعزز الاختلاف، ولا يسهم في عملية الانتقال السلس للسلطة والتداول السلمي وشيوع حالة نوع من الثأر والانتقام بين أفراد المجتمع وتحديدًا بعد حالة الصدام المسلح الذي حصل بين الحركتين وخاصة في غزة . (عودة ، 2011: 89-90)

أ- غياب الشراكة

يبدو أن ثقافة الشراكة السياسية غائبة عن التفكير الفصائلي الفلسطيني، وما تم تداوله طيلة المرحلة الماضية عن استدعاء قيم ومفاهيم الشراكة السياسية في إطار اتفاقات وتفاهمات المصالحة ظل يراوح مكانه ، ولم يكن سوى شعارات للاستهلاك الداخلي ، وإن تجربة السنوات الماضية، بما حوته من مآسٍ وآلام ومصائب في ظل الإنقسام، لم تكن كافية لإعادة صياغة التفكير الفصائلي الفلسطيني باتجاه موجبات الشراكة الحقيقية . (المركز الفلسطيني للاعلام ، 23-4- 2014)

ب- الخلاف بين حركتي حماس وفتح

هناك من يقول أن السبب وراء ذلك هو اختلاف بين برنامجين، وآخر يصفه بأنه صراع سياسي على السلطة، وآخر مَنْ يذهب إلى غير ذلك من أسباب، خاصة بعد أن شاركت حركة حماس للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية عام 2006م ، وحصولها على أغلبية من مقاعد المجلس التشريعي، والذي أدخلها في مؤسسات السلطة الوطنية لأول مرة، وجعلها تشكل أول حكومة من بين أعضائها، ومن بعدها حكومة الوحدة الوطنية ، ومن خلال هذا السياق نشير إلى أهم الخلافات بين الحركتين كالآتي :

1- الاختلاف الفكري

تعتمد حركة فتح في فكرها السياسي على الطابع الوطني للصراع مع إسرائيل، فلم تتبنى أي اتجاهات إيديولوجية، معتبرة نفسها حركة وطنية شاملة لكل الفلسطينيين، الأمر الذي أكسب الحركة صفة المرونة التي مكنتها من إحداث العديد من التغيرات تبعاً لمراحل الصراع والظروف المحيطة بالقضية الفلسطينية. ويبدو ذلك واضحاً من خلال مقارنة مبادئ وبرامج الحركة ما قبل اتفاق أوسلو مع برنامجها الذي أقرّته في المؤتمر السادس الذي انعقد في العام 2009م.

بينما تعتمد حركة حماس في تكوين فكرها السياسي على مرتكزات دينية واضحة في ميثاق الحركة. فاعتمدت في تعريفها لأرض فلسطين على عبارات ذات صبغة دينية بحتة، فنصَّ ميثاق الحركة على أنها "فلسطين وقف إسلامي لا يجوز التنازل أو التفريط بأي جزء منها ولا يحق لأحد ذلك (ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، 1988، المادة (11))

عملت حماس على دعم رؤيتها للصراع وتحليلها له بأحداث تاريخية، فترى بأن ما يحدث في فلسطين هو امتداد للحملات الصليبية والمغولية على الأرض الإسلامية، ولا بد من ربط الأحداث ببعضها. (ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، 1988، المادة (34،35)) ، واستناداً لهذه المرتكزات وضعت الحركة برامجها وصاغت مواقفها، فرفضت الاعتراف بإسرائيل وبقراري مجلس الأمن 242 و338، وتمسكت بالمقاومة، وامتنعت عن المشاركة في عملية التفاوض، معتبره حسب الميثاق "إن الحلول السلمية والمؤتمرات الدولية الساعية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدة المقاومة الإسلامية" (ميثاق حركة المقاومة الاسلامية حماس، 1988، المادة (13))

2- صراع الصلاحيات

استمر صراع الصلاحيات منذ اللحظة الأولى لوصول حركة حماس إلى السلطة ، حيث باشرت رئاسة السلطة بإصدار قرارت لتعيينات وملء الشواغر والترقيات ، حيث شغلت مناصب ظلت خاليه لسنوات طويلة ، حيث تم عقد جلسة للمجلس التشريعي المنتهية ولايته ، أقرت فيها مجموعة من القوانين توسع فيها من صلاحيات الرئيس الفلسطيني ، ولكن حركة حماس فاجأت الجميع بأنها لا تسعى لاحتكار السلطة وأنها على استعداد للمشاركة السياسية في تشكيل حكومة وحدة وطنية بعيدة عن الصراعات الداخلية ، لكن الأمر انتهى بعدم وجود دعم وتأييد لحركة حماس في هذا الجانب ، في الوقت نفسه هناك تأييد دولي كبير لرئيس السلطة (محمود عباس) وهذا الدعم تفتقد إليه حركة حماس مثل الزيارات والاستقبالات الرسمية والتمثيل على الصعيد الدولي . (صالح ، 2008 : 23-24)

أدت الخلافات على المصالح إلى عدم التوصل لاتفاق بين الطرفين على اقتراح حركة حماس ، إدارة شؤون القطاع ورفض حركة فتح لوجود السلطة و منظمة التحرير الفلسطينية كمرجعية عليا، وقد فشلت الحركتين في إدارة الأزمة بالطريقة والأسلوب الديمقراطي مما جعل الأمور تزداد تعقيداً في ظل غياب الأسلوب الديمقراطي وغياب فكرة قبول الآخر (صالح ، 2007 : 69)

ومن أبرز الخلافات بين الحركتين هو الصراع حول الصلاحيات الأمنية ، و بعد فوز حركة حماس قام الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) بإلحاق الأجهزة الأمنية والمؤسسات الإعلامية الرسمية وإدارة المعابر بالرئاسة الفلسطينية ، ولم يبقِ لحركة حماس سوى أن تشكل القوة التنفيذية من أجل ضبط الأمن داخل قطاع غزة ، حيث إنه بتاريخ 17-5-2006 ، قام وزير الداخلية "سعيد صيام" بالإعلان عن تشكيل هذه القوة من خلال مؤتمر صحفي تم عقده بمدينة غزة ، وقال إن هذه القوة سيتم تشكيلها من الأذرع العسكرية المسلحة للفصائل الفلسطينية ، وهدفها هو ضبط الأمن وانهاء الفلتان الأمني في قطاع غزة ، هذه القوة قوبلت بالرفض التام من رئاسة السلطة ومن حركة فتح واعتبرها الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) أنها خارجة عن القانون وقام بإصدار قرار رئاسي لإلغاء القوة التنفيذية ، إلا أن وزير الداخلية سعيد صيام قد أعلن أن هذه القوة لن يتم تفكيكها وتباشر عملها بطريقة قانونية وتم تشكيلها وفق القانون (صالح ، 2008 : 58-60)

ثانياً : ضعف التنمية

منذ الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967م ، شهدت الأراضي الفلسطينية محاولات تنموية عديدة من أجل تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة. وقد تواصلت هذه الجهود مع قدوم السلطة الفلسطينية ومبادراتها المتعاقبة لإحداث التنمية المنشودة. إلا أن التنمية لا تزال تعاني من إخفاقات وصعوبات حالت دون تحقيق الأهداف والطموحات التي يسعى لها شعب لا يزال يرضخ تحت وطأة الاحتلال وسياساته وممارساته. ولذلك تسعى مختلف الأطراف المشاركة والمؤثرة في مجال التنمية من القطاع العام والأهلي والخاص والمفكرين وخبراء التنمية في البحث عن أنجع الوسائل التي يمكن البناء عليها لمواجهة التحديات والوصول للتنمية المطلوبة. (القدومي ، 2013 : 3)

كما ويعتبر أي حديث عن التنمية في فلسطين – في الحاضر و المستقبل – في ضوء المتغيرات العالمية و الإقليمية والمحلية ، لا بد و أن يتوصل استنتاجاً ، إلى أن آفاق تطور هذه التنمية ستظل مغلقة بدون إزالة الاحتلال أولاً ، وبدون تفاعلها التكاملي مع المحيط العربي ثانياً ، وبدون التعامل معها داخلياً كعملية شمولية تتضمن جملة من المتغيرات البنيوية الملموسة من سياسية و اجتماعية و تقنية و ديمغرافية تتفاعل مع الأهداف الوطنية في الوقت الراهن ، و تملك مقومات الاستمرار والتواصل في

المستقبل ثالثاً، الأمر الذي يستدعي منا –وعيا وممارسة– إلى استيعاب وتطبيق المفاهيم والآليات العملية الرئيسة التي تؤدي إلى إيضاح وتفعيل مكونات المنظور العام للتنمية الفلسطينية (**الصوراني ، 2006 : 32**)

بعد توقيع اتفاقات أوسلو عام 1993م ، ونشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994م ، ظهرت مجموعة من المتغيرات الجديدة ذات تأثير على التنمية الفلسطينية . حيث أصبح للشعب الفلسطيني إدارة تنموية رسمية لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية. وقد امتلكت هذه الإدارة، بموجب اتفاقات أوسلو، أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير عليها. كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الفلسطينية بهدف مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، وفي إطلاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (مخول ، 2007 : 216)

ولكن اتفاق أوسلو من جهة أخرى، أبقى لسلطات الاحتلال سيطرة على استخدامات نحو 60٪ من مساحة أراضي الضفة وغزة ، وسيطرته على معظم مصادر المياه، وسلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية بسبب بقاء المناطق C تحت السيطرة الإسرائيلية، وعلى حركة السفر والتجارة الخارجية ، بسبب السيطرة الإسرائيلية على المعابر الدولية مع الأردن ومصر، مما مكنها من امتلاك مفاتيح تحكم رئيسية في تطور الاقتصاد الفلسطيني. ومن المعروف أن إسرائيل بدأت في استخدام مفاتيح التحكم تلك بشكل تعسفي لإحباط التنمية الفلسطينية منذ اليوم الأول لتشكل السلطة الفلسطينية، وليس فقط بعد نشوء المخاطر الأمنية، مواصلة بذلك سياسات إجهاض التنمية التي مارستها قبل ذلك. حيث عطلت تشغيل الممر الأمن بين الضفة وغزة، وبدأت بممارسة سياسة الإغلاق والحصار منذ عام 1993م، وبذلك تعرض المجتمع الفلسطيني لصعوبات اقتصادية كادت أن تطيح بكافة قطاعاته وخاصة الاجتماعية منها ، ولولا مساهمة مجموعة من المنظمات غير الحكومية في دعم صمود المجتمع الفلسطيني .

1– مؤشرات التنمية في الضفة الغربية وقطاع غزة

إن المشكلة الأساسية هي وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعمل على تغييب الأمن والاستقرار في المجتمع الفلسطيني ، وعليه فإن الخصوصية التنموية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تتطلب وضع عدة

مؤشرات يمكن من خلالها قياس مدى قدرة السلطة الفلسطينية على تحقيق التنمية الشاملة في هذه المرحلة، ومن أهم المؤشرات ما يأتي : (http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/homepage.html)

أ– قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الحاجات الأساسية للمواطنين، ومكافحة الفقر.

ب- توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل؛ للتخفيف من مستويات البطالة.
ج- التخلص تدريجياً من الاختلالات التي أوجدها الاحتلال (التبعية بكافة صورها).
د- دعم القطاعات الصناعية المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
هـ- توزيع مكاسب التنمية على شرائح المجتمع بشكل عادل.

2- شروط التنمية في الضفة الغربية قطاع غزة

بات من الصعب الحديث عن تحقيق التنمية دون مراعاة عدة شروط تخص الوضع الفلسطيني الذي ما زال يرزح تحت الاحتلال وهذه الشروط كما يأتي : (صوراني ، 2006 : 53)

أ- ينبغي أن تمتلك السلطة الفلسطينية، رؤية تنموية متكاملة مستندة إلى الإطار العام الأوسع في تحديد السياسة التنموية الأكثر ملائمة مع مرحلة التحرر الوطني الفلسطيني، فخيارات السلطة الفلسطينية التنموية الحالية غير ثابتة – وهذا خلل خطير- فكيف يمكن الحديث عن الديمقراطية والحريات والانتخابات وحقوق الإنسان والأمن والتنمية في ظل غياب السيادة الفلسطينية ؟

ب- يتطلب تفعيل دور القطاع العام وجعله بارزاً، الأمر الذي يسهم في عملية النمو للقطاعات المختلفة بعيداً عن الطابع الاحتكاري المباشر أو غير المباشر، وكذلك البدء بخطوات جدية نحو خلق المؤسسات التنموية في القرى، والمخيمات، والمناطق الفقيرة .

ج- العمل على تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية عبر مؤسسات السلطة الفلسطينية، والكف عن ممارسة القرارات الأحادية، فالمطلوب- من المؤسسات والوزارات المعنية – البرمجة أو التخطيط المركزي المنبثق عن مبدأ المشاركة الذي هو صمام الأمان لهذه العملية التنموية.

د- التطبيق العملي للمفاهيم الديمقراطية من جهة، ولكافة وظائف السلطة الفلسطينية وفق نظام ديمقراطي يقوم على أن الشعب هو مصدر السلطات من جهة أخرى، وبعيدًا عن الاشتراطات الإسرائيلية والأمريكية، والتي ستؤدي إلى مزيد من الفشل والتراجع في مسارات التنمية الفلسطينية.

يرى الباحث أن التنمية في فلسطين تعاني من ضعف شديد نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من خلال السيطرة الكاملة على معظم الأراضي الفلسطينية التي تعتبر غنية بالمياه والمعادن ، وكذلك السيطرة الأمنية على الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال استخدامه لسياسة الحصار الشامل ، حيث

إن الشعب الفلسطيني ما زال يفقد الأمل في تحقيق التنمية الشاملة في ظل عدم وجود سلطة واحده وحكومة واحده من خلالها يتم التوصل إلى تحقيق الشراكة من أجل النهوض بالتنمية في فلسطين ، فغياب الديمقراطية وغياب الأمن وعدم السيادة الفلسطينية، هذا بدوره يقلل من فرص تحقيق تنمية داخل فلسطين .

ثالثاً : التنسيق الأمني

مما لا شك فيه أن وجود السلطة الفلسطينية منذ نشأتها وفق اتفاقية أوسلو جاءت بكل الاتفاقيات السياسية والأمنية والاقتصادية لحماية الاحتلال الاسرائيلي وتوفير الأمن والأمان لقطعان المستوطنين ، مما وفَّر على إسرائيل مؤونة الاحتلال وتبعاته وأوجد فريقاً فلسطينياً متعاوناً معه ، وأصبح تربطهما المصالح المشتركة ، ولقد عانى الشعب الفلسطيني الويلات نتيجة هذا التعاون الأمني والذي أعطى الاجهزة الأمنية حق التطاول على حقوق المواطن وعلى عرضه وأمنه واستقراره ووجوده ، وإن المتضرر الأكبر من هذا التعاون الأمني هي المقاومة الفلسطينية ، حيث نال المجاهدين والمقاومين البطش والتنكيل والسجن والإبعاد وأحياناً القتل نتيجة هذا التعاون المشترك بين الأجهزة الامنية الفلسطينية والأجهزة الأمنية الاسرائيلية (الدجني ، وآخرون ،2015 : 21)

أوجه التنسيق الأمني

– تسيير الدوريات المشتركة ، حيث تسير دورية فلسطينية بسلاح متواضع بصحبة دورية عسكرية اسرائيلية داخل المدن ، وعلى الطرقات الخارجية لتوفير الأمن للإسرائيليين .

– ملاحقة الفصائل المسلحة المقاومة واعتقالهم ومصادرة أسلحتهم .

– اختطاف المواطنين المشتبه بهم بأنهم ينتمون لأي فصيل مسلح أو غير مسلح وزجِّهم في السجون وتعذيبهم والتنكيل بهم لانتزاع اعتراف بأنهم كانوا ينوون مقاومة الاحتلال الإسرائيلي أو يفكرون في مقاومته .

– العمل على تفكيك التنظيمات التي تتبنى نهج المقاومة ، والعمل على هدم بنيتها التحتية واستئصالها من جذورها مثل الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة والمؤسسات التي تقدم الخدمات للفلسطينيين .

– نشر المخبرين والعملاء بين الناس لجمع اكبر قدر من المعلومات التي تخدم الاحتلال الإسرائيلي (الدجنى ، وآخرون ، 2015 : 26).

أشهر الوثائق والمشاريع التي تتحدث عن التنسيق الأمني :(الدجني ، وآخرون ،2015 : 28-30)

1- وثيقة "جورج تينت" مدير وكالة الاستخبارات الأمريكية 12-06-2001

بعض البنود التي تتحدث عن التنسيق الأمني في هذه الوثيقة هي :

- تؤكد الأجهزة الأمنية لحكومة إسرائيل وللسلطة الفلسطينية التزامها بالاتفاقيات الأمنية التي وضعت في شرم الشيخ في تشرين الأول 2000م وفي القاهرة في كانون الثاني 2001م .

- تتفق الأجهزة الأمنية لحكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية على اتخاذ الخطوات الأمنية الملموسة الحقيقية والواقعية التالية بشكل فوري بغية إعادة التعاون الأمني والوضع على الأرض مثلما كان قبل 28 أيلول 2000 م .

- تستأنف حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية بشكل فوري التعاون الأمني بينهما .

- تنعقد جلسة على مستوى رفيع لرجال الأمن الإسرائيليين والفلسطينيين والأمريكيين بشكل فوري وتنعقد مجدداً مرة في الأسبوع على الأقل ويكون كبار المندوبين متواجدين في هذه الجلسة .

- يجري إنعاش قيادات التنسيق الإسرائيلية والفلسطينية اللوائية (دي سي أو) وهي تنفذ نشاطها اليومي بالقدر الأقصى ، حسب المعايير التي كانت سائدة قبل 28 أيلول 2000م ، وعندما يتحسن الوضع الأمني ، فإنه يصر على إزالة الحواجز إما التعاون الأمني النشط ، والتي تتضمن إقامة أسوار بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني ، وتستأنف الدوريات الإسرائيلية والفلسطينية المشتركة .

- تزود الولايات المتحدة معدات التصوير بالفيديو لعقد محادثات مؤتمر لمسؤولين كبار إسرائيليين وفلسطينيين ، لحث الحوار المتواتر والتعاون الأمني .

- يتخذ الفريقان خطوات فورية للفرض السريع والكامل لوقف النار الذي أعلنا عنه ولاستقرار المناخ الأمني .

- تعمل السلطة الفلسطينية بشكل فوري على الاعتقال والتحقيق والسجن لمقاومين ، فور اعتقالهم وكذا تفاصيل عن النشاطات التي اتخذتها .

- يستخدم مندوبو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون اللجنة الأمنية كي يزودوا الطرف الآخر، وكذا مندوبو الولايات المتحدة بمعلومات عن أعمال " الإرهاب " بما في ذلك المعلومات عن " الإرهابيين " أو عن المشبوهين كـ" ارهابيين " يعملون في المناطق تحت سيطرة الطرف الآخر أو يقتربون من هذه المناطق .

2- تقرير ميتشل

توصيات التقرير

على حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية أن تعملا بسرعة وحزم لوقف أعمال العنف. بعد ذلك، يجب أن تكون أهدافهما الفورية إعادة بناء الثقة واستئناف المفاوضات.

خلال هذه المهمة، كان هدفنا تنفيذ التفويض الذي تم الإتفاق عليه في شرم الشيخ. وإننا نقدّر الدعم الذي قدمه المشاركون في القمة لعملنا، ونهنئ الطرفين على تعاونهما . (موقع الجزيرة نت ، 23-6-2012)

إن توصيتنا الأساسية هي التزام الفرقاء بروح شرم الشيخ وتنفيذ القرارات التي اتخذت هناك في العامين 1999م و 2000م ، مع إيماننا أن المشاركين في المؤتمر سيدعمون الجهود الشجاعة للفرقاء من أجل تحقيق هذه الأهداف وعليه ، فإننا نوصي باتخاذ إجراءات من أجل :

•إيقاف العنف

على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية العمل على تأكيد التزامهما بالاتفاقيات القائمة وما يترتب عليها ، والتنفيذ الفوري لوقف اطلاق النار غير المشروط على الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية ، والاستئناف الفوري للتعاون الأمني (الدجني ، وآخرون ، 2015 : 32) .

*** بناء الثقة**

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تعتمدا "فترة تهدئة" ذات مغزى، وتطبقا المزيد من تدابير بناء الثقة، بعضها مذكور بالتفصيل في بيان شرم الشيخ الصادر في تشرين أول (أكتوبر) عام 2000م، والبعض الآخر طرحته الولايات المتحدة في القاهرة في السابع من كانون ثاني (يناير) عام 2001م .

- على السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل أن تستأنفا جهودهما الرامية إلى كشف وشجب أعمال التحريض بكل أشكالها .

– على السلطة الفلسطينية أن توضح للفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، من خلال إجراءات ملموسة، أن الإرهاب أمر يستحق الشجب وغير مقبول، وأن السلطة الفلسطينية ستبذل جهداً بنسبة مائة بالمائة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها. ويجب أن يتضمن هذا الجهد خطوات فورية للقبض عليهم، وسجن الإرهابيين الذين يعملون ضمن المناطق الخاضعة للسلطة القضائية للسلطة الفلسطينية.

– على حكومة إسرائيل أن تُجمّد كل النشاط الاستيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات القائمة.

– على حكومة إسرائيل أن تضمن قيام قوات الدفاع الإسرائيلية بتبنّي وتطبيق سياسات وإجراءات تُشجع ردوداً غير مميتة على المتظاهرين العُزَّل، بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن، من الإصابات، ومن الاحتكاك بين الفريقين.

– على السلطة الفلسطينية أن تمنع المسلحين من استخدام مناطق فلسطينية مأهولة لإطلاق النار على مناطق إسرائيلية مأهولة وعلى مواقع قوات الدفاع الإسرائيلية. إن هذه الأسلوب يعرّض المدنيين في الجانبين إلى مخاطر لا لزوم لها. (موقع الجزيرة نت ، 23-6-2012)

*** استئناف المفاوضات:**

انسجاما مع روح الاتفاقات والتفاهمات التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ عامي 1999م و2000م، نوصي بأن يجتمع الطرفان لتأكيد التزامهما بالاتفاقات والتفاهمات المتبادلة الموقعة، واتخاذ الإجراءات التي تتطابق معها. ويجب أن يكون هذا الأمر أساساً لاستئناف مفاوضات كاملة هادفة (الدجني ، واخرون ، 2015 : 35)

يرى الباحث أن التعاون الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي بدأ منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م ، وكان الهدف الأول لتأسيس السلطة الفلسطينية هو حماية إسرائيل وتوفير الأمن لها من خلال دعم الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية للسلطة الفلسطينية ، حيث أن الولايات المتحدة ما زالت تقدم المال والسلاح للسلطة الفلسطينية من أجل القضاء على ما تسميه " الإرهاب " من أجل خلق مناخ إقليمي يتناسب مع متطلبات الاحتلال الاسرائيلي في بسط سيطرته على كل المدن الفلسطينية دون ريب أو خوف ، والعمل على تقسيم مناطق الضفة الغربية إلى A و B و C . إن

المتضرر الأكبر من هذا التعاون الأمني هو المواطن الفلسطيني وكذلك المقاومين والذين تلاحقهم السلطة الفلسطينية في كل مكان ، حيث يتم اعتقالهم والتحقيق معهم ومن ثم تسليمهم للاحتلال الإسرائيلي لإيقاع العقوبة عليهم ، والمشاركة في عمليات قتل المقاومين كما حدث في الضفة الغربية المحتلة عدة مرات .

المهددات الثانوية الداخلية

أولاً : الفساد

باتت حياة الناس في الشارع والمجتمع الفلسطيني، تسير من سيئ إلى أسوأ ، ليس بسبب الاحتلال الإسرائيلي وحده ، بل لأن هناك أسباب تتعلق بحالة الفساد التي ترافق تدهور الأوضاع المعيشية ، وكثرة الرشاوى وسرقة المال العام ، حيث الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتراجع مع استشراء غول الفساد، والترهل في مختلف المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الفلسطينية ، وعموم الأحزاب والفصائل بغالبيتها ، وعندما نعود للوراء وتحديداً في يونيو 1996م ، فقد صدر تقرير رئيس هيئة الرقابة العامة في المجلس التشريعي الفلسطيني والذي عرف باسم (تقرير الفساد) الذي وجه الاتهام لعدد من وزراء السلطة، ووجه الاتهام للبعض الآخر وعددهم سبعة وزراء، وطالب بإقالة البعض ومحاكمة الوزراء السبعة وتغيير الحكومة ، حتى أن الفساد طال مؤسسات السلطة القضائية والتشريعية والأمنية، كذلك بعض المؤسسات الرقابية الحكومية التي باتت درجة الاستجابة لها ضعيفة من قبل المتنفذين، ليصبح ترتيب فلسطين حسب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية حاملاً للرقم (108 من مجموع الدول 154) عام 2004م . (موقع الجزيرة نت ، 25-12-2008)

أ. مفهوم الفساد

ترتبط كلمة الفساد في أذهان الناس بمفهوم «الشر » أو بالنواحي السلبية إجمالاً، ولعل البدء بالمفاهيم اللغوية يساعد على الانطلاق في تفسير معنى الفساد، إذ تعني كلمة الفساد في معاجم اللغة «فسد » ضد «صلح »، أي بمعنى البُطلان، فيقال فسد الشيء أي بطل واضمحلّ. وعلى الرغم من اتفاق المعظم على ارتباط معنى الفساد بما هو سيّيء في المجمل ، فالنظرة إلى الفساد ومحاولة تعريفه من قبل الباحثين تتأثر بالحقل العلمي للباحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تفسير الفساد. لذلك لا يتوافر إجماع على تعريف شامل يطال أبعاد الفساد كافة، ويحظى بموافقة الباحثين كافة. فللفساد ضروب وأنماط، ويرتبط وجوده بدرجات متفاوتة في مختلف قطاعات النشاط المجتمعي، الخاصّة منها أو العامّة، السياسية منها أو الإدارية. (الشطي وآخرون ، 2004 ، ص 79)

ب. حجم ظاهرة الفساد في السلطة الفلسطينية

أظهرت تقارير المجلس التشريعي ولجانه التي عالجت قضايا الفساد في ذلك الوقت تمركزها في أوساط شريحة محدودة في قمة هرم السلطة أو في أوساط شخصيات ذات نفوذ من المراتب العليا في القطاع العام أو الأجهزة الأمنية أو الشركات الاحتكارية ذات العلاقة مع السلطة ، مثل هيئة البترول وشركة الإسمنت وهيئة التبغ والشركة الفلسطينية للخدمات التجارية ، إلا أن انطباع الجمهور ووفقاً لاستطلاعات الرأي تشير الى اتساع ظاهرة المحسوبية والواسطة في مجال عمل السلطة، وبشكل خاص

في مجال التعينات الحكومية ، وتقديم الخدمات الصحية والبعثات والمنح التعليمية وتوزيع المساعدات الخيرية واستخدام فرص التشغيل للعاطلين عن العمل.
لقد أشارت تقارير الهيئات المحلية والدولية أن غياب المحاسبة في جسم السلطة البيروقراطي وتدني مستوى الأجور والرواتب في القطاع العام ، وارتفاع مستوى المعيشة يهدد بانتشار ظاهرة الفساد من أعلى الى أسفل أسوة بما هو حاصل في الدول المجاورة.(الشعيبي ، 2004 : 9)

ج. الأسباب الرئيسية للفساد في السلطة الفلسطينية

1- ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعدم اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها أو بعض أطرافها في الفساد، وإن كانت أحياناً تبدي استعداداً للتجاوب مع طروحات الإصلاح تحت تأثير الضغوط المحلية والخارجية.

2- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي ، وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، كما أن ضعف الجهاز القضائي وغياب استقلاليته ونزاهته يعتبر سبباً مشجعاً على الفساد.

3- ضعف البناء المؤسسي للسلطة الوطنية الفلسطينية بشكل عام وعدم اكتمال هياكلها ومؤسساتها الرقابية وبشكل خاص عدم تحديد مرجعياتها وصلاحيات كل منها بشكل واضح ، بما في ذلك الأجهزة الأمنية وأجهزة الرقابة والمحاسبة الداخلية .

4- ضعف دور وقلة خبرة البرلمان (المجلس التشريعي) وضعف قوة المعارضة فيه ، أضاف مزيداً من ضعف الرقابة على أداء السلطة التنفيذية. وقد ساهمت المعارضة بتعزيز حالة الضعف بسبب مقاطعة جزء رئيسي منها للانتخابات، وبالتالي، فإن نجاح أغلبية ساحقة للحزب الحاكم (حركة فتح) جعل من دور أعضاء الحركة في التصدي لحالات الفساد مقيد بدرجة لا تسمح بالمساءلة الجدية ، وأضعف من دور الأعضاء المستقلين في هذا المجال، وهذا يفسر عدم استخدام المجلس لحقه في حجب الثقة عن المسؤولين عن الفساد رغم التهديد باستعمال هذا الحق وذلك بسبب ضغط (مركزية حركة فتح) والرئيس على معظم اعضاء المجلس من الحركة أو احتوائهم في إطار السلطة التنفيذية.

5- **ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون:** إن ضعف الجهاز القضائي شجع عناصر الفساد للتهرب من المحاسبة العادلة، كما أن عدم التزام أجهزة السلطة التنفيذية بتنفيذ حكم القضاء أو التدخل في أحكامه وأعماله من قبل السلطة وأجهزتها ولّد حالة من الشعور بعدم الأمان أو عدم جدوى التوجه للقضاء . وقد أشارت تقارير المجلس التشريعي المتعددة، وبشكل خاص تقارير اللجان القانونية والرقابة والمالية إلى أهمية استقلال جهاز القضاء وتعزيز قدراته، وأشارت معظم التوصيات إلى أهمية بناء

مجلس القضاء الأعلى على أسس سليمة والمصادقة على مجموعة القوانين المعززة لذلك. (الشعيبي ، 2004 : 13-14)

ثانياً : التطرف الفكري

عُني الإسلام بالأمن الفكري عناية بالغة وجعله ضرورة من الضرورات لأمن الفرد والأسرة والمجتمع والأمة ، بل للإنسانية جمعاء ، ليعيش الجميع في أمن واستقرار وطمأنينة . ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْناً وَاتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) (البقرة، 125) وقوله تعالى (أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأمن وَهُم مُّهْتَدُونَ). (الأنعام،82) وقوله تعالى: (وَهَذَا الْبَلَدِ الأَمِينِ) (التين، 3).وقوله تعالى: (الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ). (قريش ، 4)

مفهوم التطرف الفكري

التطرف، هو مصطلح يُستخدم للدلالة على كل ما يناقض الإعتدال، زيادة أو نقصاناً.

ونظراً لنسبية حد الإعتدال، وتباينه من مجتمع لآخر وفقاً لقيم وثقافة وعادات كل منها، فقد تعددت مفاهيم التطرف إلى حد جعل من الصعوبة بمكان تحديد أطرها. ومع ذلك حاول بعض الباحثين التوصل إلى تعريفات لمفهوم التطرف أتناول فيما يلي أهمها :

1- التطرف هو الخروج عن القيم والمعايير والعادات الشائعة في المجتمع، وتبني قيم ومعايير مخالفة لها.

2- التطرف هو اتخاذ الفرد (أو الجماعة)، موقفاً متشدداً إزاء فكر (أو أيديولوجيا أو قضية) قائم، أو يحاول أن يجد له مكان، في بيئة هذا الفرد أو الجماعة. وقد يكون التطرف إيجابياً يتمثل بالقبول التام لهذا الفكر (الأيديولوجيا، القضية)، أو سلبياً يتمثل بالرفض التام له، ويقع حد الاعتدال في منتصف المسافة بين القبول والرفض. (المرصد العربي للتطرف والارهاب ، 26-11-2013)

الفكر المتطرف : هو قناعات عقلية لجماعات أو أفراد بامتلاك الصواب دون غيرهم باستخدام أساليب متنوعة ، كالتهديد والعنف للإذعان وقبول الشروط والإملاءات لاتخاذ المواقف التي تتمشى مع عقيدتهم. (آغا ، 2010 : 783)

أسباب التطرف الفكري

1- الأسباب السياسية

في حقيقة الأمر هناك قصور كبير من الأنظمة السياسية الفاسدة ، والتي تعاني مجتمعاتها من التطرف في البحث عن الأسباب الكامنة وراءه ، واقتصرت محاولاتها على العلاج الأمني ، ولذلك يمكن ملاحظة أنها فشلت في هذا المجال على اعتبار أن العنف لا يولد إلّا العنف بل ساهمت في زيادة التطرف حيث التناقص بين ما تنص عليه اللوائح القانونية من حقوق وواجبات ، وبين ما يجري على أرض الواقع من

ممارسات تدفع بالتنكر لكافة القيم المطروحة في المجتمع ، كما أن افتقار النظام السياسي للمحاسبة والشفافية في الرد على الانتهاكات يدفع باتجاه عدم الالتزام بالقوانين ، وفي ظل هذه الأنظمة الفاسدة يتم التركيز على تحقيق مصالح فئة من المجتمع وفي المقابل تكميم الأفواه وغياب حرية الفرد في التعبير مما يدفع للجنوح إلى التطرف (منصور ، 2003 : 244)

2- الأسباب الاقتصادية

لا تقل الأسباب الاقتصادية أهمية في الدفع نحو التطرف عن الأسباب السياسية ،حيث يسعى أبناء المجتمع إلى تحقيق ما يتوخونه ، فيصدم الأفراد وخاصة الشباب منهم بعدم توفر فرص العمل المناسبة ليحقق آمالهم وطموحاتهم فيعيشون في كبت وحرمان كبير مما يدفعهم نحو الشذوذ والانحراف الخلقي ، فتصبح شهواتهم هي المحرك نحو كسب الحرام وتصبح وليدة ردات فعل سلبية اتجاه الناس ، وعلى اعتبار أن الناس القادرين على إشباع حاجاتهم فإن دخلهم وارتفاع مستوى معيشتهم يكون على حساب الفقراء ، مما تكون لديهم نظرة بأنهم كافرين ومرتدين وعلى اعتبار أن دخلهم تم بطريقة الحرام وعلى حسابهم ويصبح كل من لا يوافق أفكارهم حلال إهدار دمه .

3- الأسباب الدينية

وتتمثل في وجود فرق لكل عقيدة بالمجتمعات وكل فرقة تُنَصِّب نفسها حكماً لدى المجتمع على اعتبار أنها الأمينة على مصلحة المجتمع وتبدأ بوضع مجموعة من القيم والمبادئ لا يجوز تجاوزها، وكل من يخرج من رحم هذه القيم يعتبر مرتداً ، كما أن بعض الفرق تعرف الحق في أي جانب لكن أفرادها يلتزمون الجانب الآخر المقابل للحق تعصباً للإمام أو اعتزاز بالنفس أو تحرجاً ممن يجادله أو يناظره لذا دفعت بعض الفرق لاتهام بعضهم البعض إلى حد الكفر والزندقة (أبو دف ، 2007 : 9)

4- الأسباب الاجتماعية

ويتمثل ذلك في غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الظلم والفساد وغياب القدوة الحسنة ، وانتشار العادات والتقاليد والسيئة وإهمال الجانب الصحي بالإضافة إلى نوعية الرفاق وعلاقات الجوار ، كذلك العامل النفسي والذي ينطلق من أن التطرف نتائج لعوامل نفسية كعدم القدرة على تغيير الواقع والاحباطات المتكررة التي تدفعه إلى ممارسة السلوك المتطرف ، وهناك وسائل الإعلام وعرضها لتفاصيل العمليات الإرهابية مما تدفع الأطراف ممن يمتلكون السلوك الفطري المنحرف يندفعون بتقليد ممارسته (زريقات ، 2006 : 7)

وفي الحالة الفلسطينية فإن الشباب الفلسطيني لجأ لتبني بعض المعتقدات الفكرية والتي يرون من خلالها بأنها حلاً مناسباً لتحديد مستقبلهم وتحقيق أهدافهم ، وهذا يعود لأسباب عديدة وهي كالتالي :

أ- حالة الانقسام الاجتماعي: من المؤكد أن استمرار حالة الانقسام السياسي الحاد داخل المجتمع الفلسطيني تعزز وتكرس ظاهرة التعصب والتطرف بين الأفراد والجماعات .

ب- استنزاف وهدر طاقات المجتمع، وإصابة قطاعات العمل الثقافي والتنموي والمؤسساتي بالشلل، فبدلاً من استثمار جهود وقدرات الشباب في البناء والنهوض بمشروعنا الوطني الفلسطيني؛ تلهينا حالة التعصب والانقسام عن المسار الصحيح، وتدفعنا إلى الانشغال في الردود والانفعالات والتراشقات والاتهامات ، وتسجيل المواقف. وبالنتيجة نعود إلى الوراء، حيث تراجع دور الشباب في المبادرة ودائرة الفعل الوطني والإنتاجي في كافة الميادين.

ج- تراجع درجة دعم ومساندة العالم الخارجي للقضية الوطنية الفلسطينية. وليس أدل على ذلك من غياب الدعم العربي، في لحظة فارقة في تاريخ القضية الفلسطينية. (المرصد العربي للتطرف والارهاب ، 2013-11-26)

يرى الباحث أن أسباب تفشي ظاهرة التعصب الحزبي في فلسطين على أكثر من عامل؛ يأتي في مقدمتها حالة الانقسام السياسي الداخلي وحالة التشويش التي تصيب المشهد الثقافي السائد بسبب الحالة الفصائلية والحزبية ، وكذلك ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من حصار ومنع وحرمان، بالتالي؛ امتداد طوابير البطالة وحالة الفراغ الكبير؛ خاصة بين صفوف الشباب والخريجين و أخيراً ضعف مكونات النظام السياسي الفلسطيني، وتراجع دور مؤسسات المجتمع المدني ، وهذا بدوره يؤثر على النظام الديمقراطي في فلسطين ، كما يؤثر بالسلب على الأمن القومي الفلسطيني .

ثالثاً : التزايد السكاني

في عام 1948م حدثت نكبة الشعب الفلسطيني وتم تهجير الفلسطينيين من أراضيهم وأقام اليهود دولة لهم عرفت بدولة اسرائيل حسب قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة عام 1947م ورفض العرب هذا القرار وقامت العصابات الصهيونية بعمل مذابح كبيرة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل ، والذي تم تجريده من السلاح من قِبَل الاحتلال البريطاني لأرض فلسطين قبل قرار التقسيم ، ونتيجة لنكبة 1948م ، تم تشتيت الشعب الفلسطيني فأصبحت تجمعات الشعب الفلسطيني كالتالي :

1- الأراضي المحتلة عام 1948م : بقي تجمعات صغيرة من الفلسطينين في هذه الأراضي ولم يتركوها في المثلث والجليل والنقب وبلغ عددهم في عام 2000 م حوالي (1.3) مليون نسمه .

2- الضفة الغربية : تجمَّع فيها السكان المهاجرين من الساحل الفلسطيني ، وقامت الحكومة الأردنية بضمها لإمارة شرق الأردن ، وتم تسميتها المملكة الأردنية الهاشمية بدل من إقامة دولة فلسطينية عليها ، وأطلق على هذا الجزء من فلسطين مصطلح الضفة الغربية .

3- قطاع غزة : يقع في أقصى جنوب فلسطين على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، وتجمَّع فيه أغلب سكان الساحل الفلسطيني وأصبح من أكثر المناطق في فلسطين ازدحاماً بالسكان .

4- **اللاجئون خارج فلسطين** : تجمَّع الفلسطينيون في مخيمات أنشأتها وكالة الغوث التابعة للأمم المتحدة في سوريا ولبنان والأردن ، وبعضهم توجه لمصر ودول الخليج العربي وباقي دول العالم . (أبو ضاهر ، 2011 : 105-106)

خطر النمو السكاني في فلسطين

يعتبر قطاع غزة من أكثر المناطق في العالم ارتفاعاً في معدل الكثافة السكانية، ويسكن حوالي مليون وسبعمائة ألف نسمة فوق مساحة لا تزيد على 360 كم مربع، كما يعاني القطاع من صغر المساحة وضعف الموارد الطبيعية ، وهذا بدوره يشكل خطراً على التعليم والصحة والبنية التحتية. كما أن الأراضي الفلسطينية تعاني من ضعف التخطيط للمستقبل بسبب عدم اليقين على المدى القريب والبعيد من تطور الأوضاع، وأن غياب التخطيط سيشكل عبئاً حقيقياً على السلطة إلى جانب زيادة السكان وانخفاض النمو الاقتصادي ، حيث إن ارتفاع معدل السكان يؤثر بالسلب على التنمية الاقتصادية لعدة أسباب منها :

1- عدم وجود موارد طبيعية في المناطق التي تخضع للسلطة الفلسطينية .
2- غياب الاستقرار السياسي بسبب الحصار والانقسام .
3- ضعف القدرة على إنتاج المواد الغذائية .
4- سيطرة الاحتلال على المعابر، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على الاستيراد بحرية.

إن معدل السكان مستمر بالارتفاع بنسب مستقرة أي أن نسبة الأطفال في المجتمع تتجاوز الـ50٪، ويعد هؤلاء غير منتجين في المجتمع وتزيد احتياجاتهم الاستهلاكية ، ما يزيد معدل عبء الإعالة على القطاع المنتج حيث إن زيادة السكان ساهمت في الضغط الشديد على المؤسسات الصحية والتعليمية. (موقع فلسطين أون لاين ، 15-4-2012)

يرى الباحث أن التزايد المستمر في عدد سكان فلسطين في الضفة وقطاع غزة في ظل مصادرة الأراضي الفلسطينية ، وبناء المستوطنات عليها يعتبر ذلك من المهددات الداخلية التي تهدد الأمن القومي الفلسطيني ، فالتزايد المستمر في المواليد يحتاج مقابلة لوحدات سكنية وأراضي واسعة المساحة ، وهذا ما يفقده الشعب الفلسطيني ، كذلك فإن التزايد المستمر في أعداد السكان يحتاج مقابله إلى خدمات صحية وتعليمية ، وتوفير فرص العمل وهذه إحدى المشاكل التي يواجهها الشعب الفلسطيني بسبب فقدانه للعمل ، وكذلك فقدانه لجزء من هذه الخدمات ، فنحن بذلك نكون دخلنا معادلة صعبة يصعب ايجاد حلاً أمثل لها .

المبحث الثالث : التحديات الخارجية للأمن القومي الفلسطيني

أولاً : الاحتلال الاسرائيلي

العديد من الدول في العالم لا تعترف بالفلسطينيين كدولة ذات سيادة كاملة، كما أن هذه الدول تطلب من الفلسطينيين في نفس الوقت التزامات الدولة، وهي تدرك المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك، وعلى رأسها وجود الاحتلال.. و بدلاً من أن تحاول تقويض أركان هذا الاحتلال وتجبره علي العمل على إنهاءه كأحد أهم المعوقات في بناء أمناً وطنياً أو قومياً، تتعامل معه كأمر واقع ، وتطلب منا كفلسطينيين الالتزام بمعايير الأمن الدولي، كمكافحة الإرهاب، وهي في نفس الوقت تحرمنا من ممارسة السيادة علي الأرض والسكان، كعنصر أساس في بناء أمن قومي أو وطني، مما يشكل هذا بحد ذاته انتقاص لحقنا في الملكية الوطنية علي الأمن وحدوده.(موقع زاجل للإعلام ، 28-5-2013)

أما بالنسبة للضفة الغربية والقدس مملوءة بالثوابت الاستراتيجية منها: الأمن اليومي، والأمن الاستراتيجي والوجود العسكري في المواقع الاستراتيجية، التي تحول دون بناء أمن قومي فلسطيني.

لذا فان أهم مهددات الأمن القومي الفلسطيني، هو الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن هناك علاقة جدلية بين الأمن الوطني والأمن القومي، وهذا ما يلمسه كل فلسطيني من حيث الآتي:

- مصادرة حرياته الأساسية وتعرضه للقمع على مدار الساعة.
- مصادرة أراضيه والتهديد المستمر من المستوطنين.
- حرمانه الأمن الشخصي له من حيث حقه في العودة ، وتهديده بعدم العودة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.
- القيود المفروضة في الداخل والخارج على حريات السفر والنمو الاقتصادي والشخصي .
- فقدان المواطن الفلسطيني للحماية القانونية –أينما تواجد– داخل وخارج أرضة.

وهذا يقودنا إلى التساؤل هل لدينا حقوق ملكية وطنية كاملة كي نبني وفقها سياسات للأمن القومي، فإذا كان الجواب بالنفي، فكيف نبحث عن بناء استراتيجيات وسياسات وفق ملكية معدومة أو شبه معدومة – بفعل عوامل كثيرة أهمها وأبرزها، وجود الاحتلال الإسرائيلي . (موقع زاجل للإعلام ، 28-5-2013)

كما يعد الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي أخطر مصادر التهديدات التي تواجه الأمن القومي الفلسطيني ، ويمكن تحديد أهم التهديدات بما يلي : (المصري ، 2008 : 18-19)

- استخدام اسرائيل تفوقها العسكري للقيام بعمليات عدوانية ، كسياسة الاغتيالات والاجتياح لأراضي السلطة الفلسطينية وهدم المنازل ، وفرض الحصار على المدن والبلدات الفلسطينية واغلاق الحدود ، وتعطيل سير الحياة الطبيعية بوضع الحواجز ونقاط التفتيش ، واعتقال المواطنين الفلسطينيين في سجونها .
- التهديد الذي يواجه وحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية ، وآفاق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة جراء استمرار الاحتلال الاسرائيلي في سياسته الاستيطانية ، واستيلائه على الأراضي الفلسطينية ، واتباع سياسة أحادية الجانب بهدف تجنب المفاوضات الثنائية ، وفرض أمر واقع على الأرض كبناء الطرق الالتفافية ، وخلق مناطق عازلة ، وترسيم الحدود السياسية والأمنية من طرف واحد ببناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية وإعادة الانتشار في قطاع غزة .
- سيطرة الاحتلال الإسرائلي على الحدود والمعابر الفلسطينية والمياه الإقليمية والأجواء ، وعلى الموارد الطبيعية (كالمياه) ما يمنح الاحتلال الهيمنة على وتيرة التوجهات الفلسطينية الاقتصادية والاجتماعية ، ويحد من حركة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية ومنها وإليها .

ثانياً : الحصار الاسرائيلي

منذ فوز حركة المقاومة الاسلامية حماس في الانتخابات التشريعية 25 يناير 2006م ، قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض حصار خانق على قطاع غزة ، وما زال مستمر حتى الآن ، حيث حاصرت قطاع غزة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً . (سعد ، وآخرون ، 2006 :64)

1- الحصار السياسي

في شهر مارس من العام 2006م ، أعلنت حركة حماس نيتها المشاركة في الانتخابات التشريعية وهذا ما أزعج الاحتلال الاسرائيلي ، حيث بدأت اسرائيل تجنيد المجتمع الدولي لمجابهة حركة حماس ، ويمنعها من المشاركة في هذه الانتخابات ، فقال "سيلفان" يجب ألَّا يسمح لحماس التي تقف وراء معظم الهجمات التي نفذت ضد أهداف اسرائيلية خلال الانتفاضة الاولى والثانية بالمشاركة في الانتخابات ، لأنها لم تعترف بحق "اسرائيل" في الوجود (موقع اسلام أون لاين ، 12-03-2012) .

وبعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية استكملت اسرائيل شروطها للتعامل مع الحكومة الجديدة فقد عممت وزيرة الخارجية الاسرائيلية هذه الشروط على جميع سفرائها ، وقالت إن "إسرائيل" لن تجري أي اتصالات مع الحكومة التي ستقوم في السلطة الفلسطينية طالما لم تعترف "بإسرائيل" ، وتتنازل عن العنف والارهاب ، وتنزع الاسلحة من المنظمات الارهابية على حد وصفها ، وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية . (موقع عرب 48 ، 19-02-2008)

وافق المجتمع على هذه الشروط الاسرائيلية ، وقامت اللجنة الرباعية بالإنعقاد ، وأصدرت بياناً تمهل فيه حركة حماس شهرين أو ثلاثة أشهر بالالتزام بالشروط المطروحة ، وإلا ستوقف المساعدات الممنوحة للسلطة الفلسطينية.

أما الجامعة العربية فقد طلبت من حركة حماس الموافقة على الشروط الإسرائيلية والموافقة على المبادرة العربية ، التي توافق على الاعتراف بإسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية ، أما السلطة الفلسطينية فقد طلبت من حماس الالتزام بشروط الرباعية الدولية وكذلك الاعتراف بالمبادرة العربية وبالاحتلال الإسرائيلي (سعد ، وآخرون ، 2006 :64) .

ويرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي كان يمارس الضغط على حركة حماس وحكومتها التي شكلتها بعد الفوز بالانتخابات التشريعية بثلاثة أشهر ، وكان يهدف من وراء هذا الضغط إلى حشد وتجنيد المجتمع الدولي ضد حركة المقاومة الاسلامية حماس لإسقاط حكومتها ، وتعيين محمود عباس رئيساً للسلطة الفلسطينية وتقديم الدعم الكافي للسلطة الفلسطينية التي يترأسها محمود عباس لمواجهة حركة حماس في الضفة الغربية ونزع سلاح المقاومة واعتقال المقاومين وزجهم في سجون السلطة ثم تسليمهم للاحتلال الإسرائيلي ، ثم مشاركة السلطة الفلسطينية في الحصار المفروض سياسياً على قطاع غزة التي تسيطر عليه حركة المقاومة الإسلامية حماس .

2- التصعيد العسكري الاسرائيلي

كثف الاحتلال الإسرائيل من عملياتها العسكرية في قطاع غزة وكانت تهدف هذه العمليات لجر حركة حماس الى حرب قوية يستطيع من خلالها الاحتلال أن يسقط حركة حماس وحكومتها المنتخبة عسكرياً ، حيث قام أيضاً بممارسة عمليات الاغتيال فكان الاحتلال يعتقد أن حركة حماس لن تستطع الرد

على هذه العمليات في محاولة منها للحفاظ على حكومتها المنتخبة في قطاع غزة ، وعدم استعدادها عسكرياً بما هو مطلوب لمواجهة الاحتلال في أي حرب محتملة ، وقام الاحتلال الإسرائيلي بتهديد وزراء حركة حماس بتصفيتهم وقال إن تصفيتهم هي هدفاً شرعياً له ، ويقول أحد كبار الضباط الاسرائيليين "إن وزراء حماس الآن هم هدفاً لنا وسيتم القضاء عليهم ، وإن هناك تغيير جذري في المنطقة وهناك القصف الجوي والبحري والبري وسنرفع من معدلات عمليات الاغتيال " . (سعد ، وآخرون ، 2006 :69)

استمرت عمليات الاغتيال والمجازر التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي ضد المواطنين والمقاومين في قطاع غزة وصولاً إلى الهجوم على غزة ومجزرة غزة أو بقعة الزيت اللاهب أو معركة الفرقان كما تطلق عليها المقاومة الفلسطينية أو الحرب على غزة، أو عملية الرصاص المصبوب (بالعبرية: מבצע עופרת יצוקה مقتسع عوفرت يتسوكه؛ حرفياً: عملية رصاص مسبوك/مُشكَّل بعد إذابته وصبه) كما يطلق عليها جيش الدفاع الإسرائيلي، هي عملية عسكرية ممتدة شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في فلسطين من يوم 27 -12- 2008م إلى 18 -1- 2009م . (موقع وكالة فلسطين حرة ، 27-12-2014)

يرى الباحث أن الانسحاب الأحادي للجيش الاسرائيلي بقيادة ايهود أولمرت من قطاع غزة في 18 - 01- 2009م ، جاء نتيجة عدم تحقيق الاحتلال الاسرائيلي للأهداف التي قامت هذه الحرب من أجلها ، وكان من أول أهداف هذه الحرب هو القضاء على حركة حماس واسقاط حكومتها ، ثم احتلال قطاع غزة والعمل على إيقاف الصواريخ التي تطلقها المقاومة الفلسطينية داخل المدن الاسرائيلية المحتلة عام 1967م ، وبعد معركة طويلة واشتداد القتال بين المقاومة الفلسطينية و الجيش الاسرائيلي ، استطاعت حركة حماس أن تصمد أمام القوة العظمى للجيش الاسرائيلي ، وجاء هذا الصمود من أجل حماية الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة والمشرد والذي ما زال يعيش تحت وطأة الاحتلال الى يومنا هذا . وبدأ المجتمع الدولي بتغيير بوصلته وأصبح يشير إلى قادة الاحتلال بأنهم ارتكبوا مجازر حرب بشعة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة ولا بد من ايقافهم وتقديمهم للعدالة الدولية لمحاكمتهم على هذه المجازر .

الحرب على غزة 2012م " معركة حجارة السجيل "

بدأت الحرب الثانية على غزة "معركة حجارة السجيل" عصر الأربعاء 14-11-2012م وانتهت مساء الأربعاء 21-11-2012م، وكان أول ضحايا العدوان الإسرائيلي نائب القائد العام لكتائب القسام الذراع العسكري لحركة حماس أحمد الجعبري، وآخر ضحاياها ناشط من سرايا القدس ارتقى قبل سريان التهدئة بـ 5 دقائق.

وقتل جيش الاحتلال خلال هذه الحرب 175 فلسطينيًا، منهم 43 طفلاً بالإضافة إلى 15 امرأة و18 مسنًا، 8 منهم في اليوم الأول، و11 في اليوم الثاني، و12 في اليوم الثالث، و16 في اليوم الرابع، و24 في اليوم الخامس، و37 في اليوم السادس، و29 في اليوم السابع، و25 في اليوم الثامن، و13 متأثرين بجراحهم.

وأصيب في "حجارة السجيل" أكثر من 1222 مواطنا، من بينهم 431 طفلا و207 سيدات و88 مسنًا، منهم 125 في اليوم الأول، و118 في اليوم الثاني، و 74 في اليوم الثالث، و188 في اليوم الرابع، و167 في اليوم الخامس، و220 في اليوم السادس، و240 في اليوم السابع، و90 في اليوم الثامن.(موقع وكالة وطن ، 14-11-2013) .

يرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي في هذه الحرب اكتفى بتنفيذ الضربات الجوية على أهداف كبيرة في قطاع غزة ، ولم تدخل لعملية برية واسعه كما كانت تهدد خلال الحرب ، وهذا يعود إلى الارتباك الذي أصاب الجيش الإسرائيلي وقيادته بعد الفيديو الذي نشرته كتائب القسام عبر الفضائيات ومواقع التواصل الاجتماعي ، والذي اظهرت فيه تدمير دبابة من نوع ميركافا بصاروخ كورنيت موجه ، وكانت هذه رسالة إعلامية بأن حماس قادرة على تدمير الدبابات الاسرائيلية عند دخولها قطاع غزة ، حيث أصيب الجنود الاسرائيليين بالإحباط النفسي الكبير نتيجة الكذب والتضليل من قيادتهم بعد أن بثوا في قلوبهم رسائل الإطمئنان بأن الدخول لغزة هو رحلة سياحية لا اكثر من ذلك ، واكتشف الاسرائيليون أن قيادتهم ما زالت تكذب عليهم وأصبحت الجبهة الداخلية الاسرائيلية تطالب من الحكومة أن توقف الحرب على غزة لأنها فشلت في تحقيق أهدافها السياسية والعسكرية والأمنية ، فما زالت الصواريخ تنطلق اتجاه المدن الاسرائيلية وما زال الخطر يهدد حياة الإسرائيليين وما زالت حركة حماس تعزز من قدراتها العسكرية في تطوير هذه الصواريخ وكل وسائلها القتالية .

الحرب على غزة 2014م " معركة العصف المأكول "

بدأ الهجوم العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة بعد الساعة الواحدة من فجر يوم 8 -7- 2014م، وتبع الهجوم إعلان إسرائيل عن بدء حملة عسكرية أطلق عليها اسم "الجرف الصامد" استمرت 51 يوماً.

وردت كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقامة الإسلامية (حماس) بإطلاقها اسم "العصف المأكول" على تصديها للهجوم، بينما اختارت سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي اسم "البنيان المرصوص" لعملياتها.(موقع الجزيرة نت ، 12-01-2015)

ثالثاً : التحديات الإقليمية

يتمثل تدخل الدول الاقليمية بالشؤون الفلسطينية في إطار العلاقة مع الاحتلال الإسرائيلي ، من خلال تبني ودعم قوى ومنظمات فلسطينية مناهضة لعملية السلام القائمة ما بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وتتمثل هذه الدول بشكل أساس من سوريا وايران .

- تحاول سوريا أن تسيطر على الورقة الفلسطينية وتبقيها في يدها في إطار موازين القوى الإقليمية ، باعتبار الورقة الفلسطينية وسيلة ضغط على الاحتلال الإسرائيلي والولايات المتحدة الأمريكية لفتح باب المفاوضات ما بين سوريا والاحتلال وفتح علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والعمل على تعزيز مكانتها الإقليمية .
- تعد إيران من الدول الكبيرة التي لها نفوذ في الأراضي الفلسطينية ، حيث تعمل على تقديم الدعم للتنظيمات الاسلامية من أجل خلق موازين قوى داخل الأراضي الفلسطينية استعداداً لأي حرب اقليمية محتملة قد تكون ايران جزءاً من هذه الحرب ، فما زالت ايران تستخدم هذه التنظيمات للعمل على تقويتها من أجل مواجهة الاحتلال والعمل على اضعاف الجيش الإسرائيلي من خلال جرِّه لمعارك مع هذه التنظيمات المسلحة في الأراضي الفلسطينية (**المصري ، 2008 : 20**)

يرى الباحث أن الدور المصري له الأثر الأكبر على واقع الأمن القومي الفلسطيني ، لما يربط فلسطين ومصر من علاقات استراتيجية ، حيث كان الدور المصري يظهر جلياً في معظم الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ، حيث ان مصر كانت تعتبر الدولة الحاضنة للقضية الفلسطينية ، وظهر ذلك بكل قوة في الفترة التي كان فيها الدكتور محمد مرسي رئيساً لجمهورية مصر

العربية ، وبعد الإنقلاب العسكري الذي حدث عام 2013م ، أصبح هناك خطراً كبيراً يهدد الأمن القومي الفلسطيني ، حيث تم اغلاق معبر رفح ، وكذلك هدم الأنفاق والتي كانت تنقل من خلالها البضائع والسلع الأساسية لقطاع غزة ، وكذلك عمليات الاختطاف للفلسطينيين داخل الأراضي المصرية ، والتهديد المتواصل من قبل الجيش المصري بتنفيذ ضربة عسكرية لقطاع غزة ، وكذلك مساندة " الرئيس عبد الفتاح السيسي " للحكومة الإسرائيلية خلال الحرب على غزة عام 2014 .

رابعاً : التطبيع مع الاحتلال

1- مفهوم التطبيع

يعرف نصار ابراهيم التطبيع بأنه إقامة علاقات سياسية، اقتصادية وثقافية واجتماعية وأكاديمية طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل قبل تحقيق السلام (ابراهيم ، 2015) .

كما أن التطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصاً للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين أو عرب وإسرائيليين (أفراداً كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويستثني من ذلك المنتديات والمحافل الدولية التي تعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما تستثني من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني–الإسرائيلي. (موقع Pacbi ، 13-11-2007)

2- الموقف الفلسطيني من التطبيع

انقسم الفلسطينيون لفريقين منهم مؤيد للتطبيع ومنهم المعارض له ، حيث ترى الفصائل الفلسطينية المقاومة للاحتلال الاسرائيلي أن التطبيع مع الاحتلال خيانة عظمى ويجب المحاسبة عليها ، وكذلك اعتبر الشعب الفلسطيني أن التطبيع مع الاحتلال هو جزء من التنسيق الأمني ومشاركة الاحتلال في الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة (الباحث)

خلال المؤتمر الفلسطيني الأول المنعقد في مدينة غزة في عام 2005م ، أكد مثقفون وسياسيون شاركوا في المؤتمر على حق الشعب الفلسطيني في مواصلة مشروعه التحرري من الاحتلال ، وإقامة دولته المستقلة بكل الوسائل المشروعة.

ودعا المشاركون في المؤتمر، الذي نظمته اللجنة الوطنية لمقاومة التطبيع ، الى إبقاء حالة الحصار والعزلة على الاحتلال الإسرائيلي، مع تعميم ثقافة المقاومة ضد التطبيع مع الاحتلال داخل وخارج فلسطين.

وتحدث المشاركون عن أهمية تفعيل دور الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومكاتب المقاطعة العربية والإسلامية، ومناشدة رجال الفكر والثقافة والسياسة وصنّاع القرار، على المستويين الرسمي والشعبي، للوقوف صفاً واحداً في وجه المحاولات الأميركية الإسرائيلية لدمج الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة العربية.

وأكد المشاركون على الدور المميز للإعلام العربي والإسلامي بكافة أشكاله ، وضرورة فضح ممارسات الاحتلال والمطبعين من خلال سياسة اعلامية مقاومة، مشيرين الى أهمية التأكيد على دور المجتمع المدني والنقابات المهنية في مقاومة التطبيع وأخذ زمام المبادرة في التصدي له.

ودعوا الى انشاء مراكز علمية لرصد ظاهرة التطبيع وأخذ زمام المبادرة في التصدي له، مع التأكيد على عدم جواز التطبيع أو اقامة أية علاقة مع الاحتلال، باعتبار ذلك هدية مجانية له على جرائمه المباشرة ضد الشعب الفلسطيني . (موقع Pacbi ، 13-11-2007)

3- انواع التطبيع

أ. "التطبيع السياسي والاقتصادي" :

هو إعادة صياغة العلاقة، بين بلدين بحيث تصبح علاقات طبيعية، وتصر إسرائيل على أن التطبيع السياسي والاقتصادي بينها وبين الدول العربية، هو شرط أساسي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، ولكن يوجد هنا خلل أساسي في المفهوم وفي المحاولة، فالتطبيع السياسي والاقتصادي يجب أن يتم بين بلدين طبيعيين، وهو الأمر الذي لا يتوافر في إسرائيل، بسبب شذوذها البنيوي ، ويتبدى شذوذ إسرائيل البنيوي بشكل واضح في علاقتها بالفلسطينيين، ومحاولتها الدائبة في طمس حقوقهم الشرعية، وأن تفتت وجودهم القومي، وأن تضربهم بيد من حديد، وأن تستغلهم باعتبارهم مادة بشرية

وسوقاً للسلع، كما يتبدى في علاقتها بالعالم العربي، الذي تراه باعتباره "المنطقة"، أي مجرد مكان لا تاريخ له ولا اتجاه، ولذا فهي تعتبره سوقاً للسلع، ومصدراً للمواد الخام، والعمالة الرخيصة وحسب، وتطرح السوق الشرق أوسطية، بديلاً للسوق العربية المشتركة، لكل هذا تصبح محاولة التطبيع مع الفلسطينيين، ومع الدول العربية محاولة يائسة، ترتطم ببنية إسرائيل الشاذة، غير الطبيعية، التي تتبدى في سلوكها الشاذ الغير الطبيعي.(موقع الحوار ، 09-06-2010)

فقد سبق أن حققت معاهدة أوسلو خمسة فوائد مباشرة على المستوى الاقتصادي حسب دراسة نشرت بالعبرية لمجموعة من الخبراء "الإسرائيليين" عام 1996م بعنوان "إسرائيل 2020"، وهي على النحو الآتي : (http://freearabvoice.org/?p=1587)

1) تخفيف العبء الأمني والعسكري على الاقتصاد الصهيوني، مما يتيح إعادة توجيه الموارد نحو رفع مستوى المعيشة، ويمكن أن نضيف، نحو التوسع الاستيطاني .

2) زيادة الصادرات "الإسرائيلية" إلى دول كانت مغلقة سابقاً، ومنها عشرات الدول التي لم تكن تقيم العلاقات مع العدو الصهيوني قبل المعاهدات، وازدياد السياحة إلى الكيان الصهيوني.

3) انخفاض كلفة الاقتراض من المؤسسات الاقتصادية والبنوك الدولية، مع انخفاض مستوى المخاطرة المترافق مع انخفاض خطر الحرب الشاملة مع الدول العربية،

4) تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومجيء عشرات الشركات متعدية الحدود حاملة معها مليارات الدولارات والكثير من التكنولوجيا المتقدمة لتحويل الاقتصاد الإسرائيلي إلى اقتصاد شديد التقدم تكنولوجيا في التسعينات .

5) ازدياد تصدير السلع والخدمات إلى الدول العربية، بعد أن كان ذلك يتم مداورةً، والحصول على مصادر طاقة مأمونة ورخيصة مثل الغاز المصري الذي يستخدمه الاحتلال الإسرائيلي في توليد الكهرباء.

وفي ندوة الكترونية أقامها مركز الدراسات العربي الأوروبي ، حذر سياسيون وبرلمانيون عرب مشاركين في الندوة من خطورة التطبيع مع اسرائيل قبل قيام الدولة الفلسطينية ، حيث قال رئيس مجلس النواب الأردني ليس من المعقول أن يطلب المندوب الأمريكي ميتشل من العرب نتائج السلام قبل أن يتم التوصل إلى اتفاق حول ذلك ، ويقول أيضاً إن المطلوب انسحاب كامل وشامل من الأراضي المحتلة قبل الوصول إلى التطبيع السياسي والاقتصادي ويجب على "اسرائيل" القيام بخطوات ايجابية اتجاه مما يطلب منهم تطبيع فليس من المعقول أن ترى العنف ضد الشعب

الفلسطيني وتسمع الساسة الاسرائيليين في ظل إقامة الدولة اليهودية وطرد الفلسطينيين من عرب الداخل ، وتتحدث في نفس الوقت عن طلب تطبيع مع العرب ، وقال : لا يعقل أن تطلب من الناس تطبيع وأنت في حالة حرب فالفلسطينيون قدموا تنازلات بما فيه كفاية ، وعلى الاحتلال الإسرائيلي كي يصل للسلام عليه بث الطمأنينة من خلال وقف العنف وتشريد الفلسطينيين. (موقع الرسالة نت، 06-08-2009)

ب. التطبيع الثقافي

يسعى الاحتلال الإسرائيلي إلى محاولة تزييف الوعي وفبركته وتطويعه ومحو الذاكرة والهوية الوطنية، حيث نرى ماذا فعل الاحتلال بالمناهج التعليمية للفلسطينيين الذين يعيشون في الأراضي المحتلة عام 1948م، وكذلك مناهج القدس المحتلة ، من إلغاء وحذف وتزوير. (أبو غوش ، 2011 : 17)

ج. التطبيع الرياضي

منذ القدم والإنسان يبحث عن وسيلة للتعارف والتقارب بين الشعوب ووجدوا العديدة من الوسائل كالفن والموسيقى ، لكن تبقى الرياضة أحد أهم الوسائل لتوطيد العلاقات بين الشعوب لما فيها من تنافس شريف بين شعوب العالم ، حيث إن الرياضة هي أحد الجسور التي تربط الشعوب ببعضها ، والرياضة جسر محبة وتواصل بين الشعوب لما تحمله من أهداف قيمة وترويح لما داخل النفس ، فإنها تزيل كل المطبات والعقبات وتودد العلاقات بين الشعوب لذلك فالرياضة غالباً ما تصلح ما أفسدته السياسة وتخبطاتها .(الباحث)

يقول اللواء "جبريل الرجوب " رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة ورئيس اللجنة الأولمبية الفلسطينية ورئيس الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم ، إن التطبيع الرياضي مع الاحتلال الإسرائيلي جريمة بحق الإنسانية في أي نشاط ، مشيراً إلى أن موقف القيادة الرياضية واضح لا لبس فيه ، ويقول إذا كان هناك اطرافاً إسرائيلية تعتقد بأن الرياضة هي وسيلة لنشر القيم والأخلاق ، كان الأجدر بها أن تقف وتتصدى لجرائم الاحتلال بحق الرياضة والرياضيين سواء بإعاقة حركتهم أو تدمير منشئاتهم أو التصفية الجسدية للعشرات منهم.

(موقع وكالة فلسطين اليوم ، 07-09-2014)

وفي نهاية الحديث عن التطبيع يجب انتهاج سياسة المقاطعة كشكل من أشكال المقاومة الشعبية وذلك من خلال :

1- إعادة النظر في أهداف التنسيق الأمني مع الاحتلال الإسرائيلي وخصوصاً بعد تهرب الاحتلال من استحقاقات السلام.

2- مقاطعة المنتجات الإسرائيلية بقدر الإمكان وخصوصاً المصنعة في المستوطنات، فلا يُعقل أن تقاطع جهات أجنبية البضائع الإسرائيلية ونحن نتعامل معها.

3- مقاطعة أكاديمية للجامعات الإسرائيلية التي تمارس التمييز العنصري ضد الفلسطينيين.

4- مقاطعة المؤتمرات واللقاءات التي يشارك فيها صهاينة لا يعترفون بحق الفلسطينيين بالاستقلال وهذا دور السلطة الفلسطينية .

5- فرض قيود على رجال الأعمال الفلسطينيين الذين يقيمون علاقات وشراكات اقتصادية مع إسرائيل تحت عنوان الحل الاقتصادي أو السلام الاقتصادي، فهؤلاء الرأسماليون لا يعبرون عن رأسمالية وطنية بل رأسمالية انتهازية تريد تضخيم ثرواتها على حساب معاناة وحقوق الشعب الفلسطيني.

6- عدم مشاركة شركات ورأسماليين فلسطينيين في المعارض الاقتصادية الإسرائيلية .(موقع ابراهيم ابراش ،04-06-2008)

الفصل الرابع

واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية

المبحث الأول: التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني.

المبحث الثاني: التجربة الديمقراطية الأولى عام 1996 م.

المبحث الثالث: التجربة الديمقراطية الثانية عام 2006 م.

الفصل الرابع

واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية

مقدمة

تعد الديمقراطية بجوهرها العميق ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة السياسية ، وهي أسلوب للتفكير والسلوك والتعامل وليست فقط أشكالاً مفرغة الروح أو مجرد مظاهر . وهي بهذا المعنى ليست شكلاً قانونياً فقط ، وليست حالة مؤقتة ، أو منحة من أحد ، وإنما هي حقوق أساسية لا غنى عنها ، وهي دائمة ومستمرة ، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز ، وهي تعني الأقلية بمقدار ما تعني الأكثرية (منيف ، 1991 : 8)

يتناول هذا الفصل واقع التجربة الديمقراطية الفلسطينية، والذي من خلاله قد يصل الباحث لمعرفة مدى نجاح هذه التجربة لا سيَّما أن الفلسطينيين مروا بتجربتين رئيسيتين في ممارسة الديمقراطية وكانت الأولى عام 1996م ، أما التجربة الثانية فكانت عام 2006م ، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، المبحث الأول والذي هو بعنوان التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني ، وسيتم معرفة مفهوم النظام السياسي الفلسطيني وطبيعته ومعيقات نضج هذا النظام والتصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني وكذلك معرفة أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني ، أما المبحث الثاني يتناول التجربة الديمقراطية الأولى من خلال اجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 1996م ومعرفة مدى نضوج ثقافة المجتمع الفلسطيني ومشاركته في هذه الانتخابات ، ومدى قبوله لنتائجها بشكل ديمقراطي ، كذلك كيفية تقييم المجتمع الفلسطيني والخبراء السياسيين لهذه التجربة ومدى نجاحها على أرض الواقع ، والمبحث الثالث يتناول التجربة الديمقراطية الثانية عام 2006 ، وسوف يتناول الباحث أهم المعيقات التي حالت دون نجاح تحقيق الشراكة السياسية في المجتمع الفلسطيني ، كذلك يتناول دور الاحتلال الإسرائيلي في تحطيم التجربة الديمقراطية من خلال ممارسته لكافة أعمال العنف ضد الشعب الفلسطيني وحكومته المنتخبة .

المبحث الأول : التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني

شكل التحول الديمقراطي الفلسطيني حالة تميزه عن باقي الدول العربية المجاورة ، حيث تميزت جميع العمليات الانتخابية بنزاهة وشفافية عالية أقر بها الكثير من المراقبين الدوليين، وبرز هناك نوع من التفاؤل ازاء مستقبل التحول الديمقراطي الفلسطيني عموماً، وعلى الرغم مما مثلته تجربة الديمقراطية الفلسطينية ، كحالة استثنائية تستحق الاهتمام، ما جعل عدداً من المهتمين والمحللين يتنبؤون بأنها تجربة راسخة ولا مجال لتراجعها ، إلا أنها واجهت تعقيدات كثيرة ، كونها محكومة بعوامل داخلية وخارجية حددت مسار تطورها وساهم بعضها في انتكاستها ، فبعد قيام السلطة الفلسطينية التي جاءت بفعل اتفاقية أوسلو عام 1993م بدأ يتبلور إطار ديمقراطي يحكم قواعد اللعبة السياسية فيها ، وأخذت ملامح التجربة الديمقراطية تتحدد بالانتخابات التشريعية الفلسطينية الاولى عام 1996م ، وما صاحبها من انتخابات بلدية وقروية لحقت بها في ذلك الوقت، فبدت عملية التحول الديمقراطي الفلسطيني ايجابية ومبشرة في بداية عهدها، وشكلت منظومة لعملية ديمقراطية فلسطينية مختلفة بشكل واضح عن التجربة الديمقراطية الفلسطينية التي عرفها الفلسطينيون، في إطار منظمة التحرير الفلسطينية. (وكالة دنيا الوطن ، 2013/9/22)

اولاً: النظام السياسي الفلسطيني

النظام السياسي جزء أساسي من البناء الاجتماعي، وهو أحد النظم الاجتماعية الرئيسية التي يتكون منها أي بناء اجتماعي، ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالسلوك الإنساني الذي يعتبر محوراً أساسيا لها . (سلامة ، 2007 : 18)

أيضاً"هو عملية تنظيم واحتواء النشاطات السياسية للأفراد والجماعات ، بمعنى الانماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية ، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع الناتجة من خلال الهيكل التنظيمي الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطة مقبولة من الجماعات ، تمثلت في المؤسسات السياسية . وهو إطار ينتظم فيه اتجاه القوى السياسية اسهاماً في العمل السياسي ، فمكونات النظام وعناصره تقع داخل هذا الإطار ، والعناصر التي تقع خارجه تمثل محيطه أو بيئته التي ينشأ وينمو فيها النظام " . (الخزرجي ، 2004 : 25)

ويتسم النظام السياسي بأنه يقوم على أساس علاقة بين حكام ومحكومين، وتعتبر ظاهرة السلطة من أهم الظواهر التي تضفي على النظام السياسي صفته وطبيعته المميزة عن غيره من النظم الإجتماعية.

إذن فالنظام السياسي في صورته العامة عبارة عن مجموعة من العمليات والظواهر والضوابط المرتبطة بالسلطة والوظيفة والصلاحية والنفوذ، والتي تتفاعل وتتشابك في إطار بنائي وتنظيمي معين . (سلامة ، 2007 : 18)

يرى "كارل دويتش" أستاذ النظم السياسية في جامعة هارفارد أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد، الذي يعتبره دويتش الوحدة الأساسية للتحليل السياسي، أما عالم الإجتماع "ماكس فيبر" فيرى أن النظام السياسي يحتكر أو يمتلك حق الإستخدام الشرعي للقوة . (سلامة ، 2007 : 21)

إن الدعوات لدمقرطة الحياة السياسية الفلسطينية ليست ظاهرة جديدة وإن كان العديد في الوقت الراهن يدعون لممارستها بعيداً عن الخلافات الحزبية والشخصية ، فدعوات الاصلاح الديمقراطي في منظمة التحرير الفلسطينية تعود إلى مطلع السبعينات من القرن الماضي ، إلا أن هذه الدعوات لم تؤدِ إلى تحولات ديمقراطية . (هلال ، 1998 : 85) ، فلا يزال الوضع الفلسطيني الراهن عاجزاً عن إنتاج نظام سياسي فلسطيني ديمقراطي (الجرباوي ، 1998 : 9)

يرى كثيرون أن النظام السياسي الفلسطيني الذي تكوَّن بفعل اتفاقية أوسلو تم تصميمه لخدمة الفصيل الواحد الموجود في السلطة في بيروقراطيته، وفي خدمته المدنية، في منطلقاته وفي آليات عمله، هذا نظام يعرف في العلوم السياسية بنظام المغنم، بمعنى أن النظام السياسي يصبح مغنماً للفصيل الحاكم، وبعد فوز حركة حماس في الانتخابات الأخيرة من عام 2006م كان من المتوقع أن يشترك أبناء الشعب الفلسطيني في نظام سياسي موحد ولكن أصبح هناك تقاسم للسلطة ومحاصصة للحصول على المواقع والمراكز في السلطة بين حركتي حماس وفتح . (مؤتمر أمان السنوي الثالث ، 2007 :17)

يعاني النظام السياسي الفلسطيني من ارث صعب وواقع أصعب نتيجة الآتي: (مؤتمر أمان السنوي الثالث ، 2007 :6-8)

- التحول من عقلية وممارسات الثورة إلى متطلبات بناء الدولة وواجه عقبات ذاتية وخارجية، وأثر سلبا على نشوء السلطة الوطنية وأدائها في مختلف المجالات.

- ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من قمع وعنف وحصار وبناء الجدار والمستوطنات والاجتياحات والاغتيال والاختطاف يشكل اطاراً معيقًا في جميع مناحي الحياة الفلسطينية .
- التدخل الخارجي السلبي عبر عن نفسه أيضا في غياب الردع والمساءلة الدولية لممارسات الاحتلال الإسرائيلي غير القانونية.
- كما أن وجود شخصية تاريخية رمزية مهيمنة في المرحلة السابقة–الرئيس الراحل ياسر عرفات– أدى إلى دمج أو تداخل ما بين السلطات، بل وإلى سيطرة السلطة التنفيذية على حساب السلطيتين التشريعية والقضائية، إضافة على اضعاف سلطة الإعلام والحريات والحقوق العامة.

التصورات الفلسطينية حول الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني

لقد تميزت رغبات الإصلاح الديمقراطي والجدل الدائر حول الحاجة الفلسطينية الماسة لممارسة الديمقراطية ، بوجود عدد من التصورات حول واقع الممارسة الديمقراطية في تجربة العمل السياسي الفلسطيني ، ومن أهم هذه التصورات ما يلي :

1– وجود التعددية في الحياة السياسية الفلسطينية

بمعنى أن التعددية السياسية هي سمة متأصلة في الحياة السياسية الفلسطينية ، وبرغم ذلك فإنها لم تصل إلى مرحلة الشراكة السياسية لنوعين من العوامل داخلية وخارجية كما يلي

أ– العوامل الداخلية

- إن كل فصيل سياسي لدية برنامج مختلف تماماً عن الفصيل الآخر ، وهذا يعني عدم التوافق فيما بينهم لتحقيق شراكة سياسية وتطوير النظام السياسي الفلسطيني .
- حدة النزاع بين قطبي القضية الفلسطينية ، وهما حركتا (حماس وفتح) وعدم قبولها بالآخر كشريك رئيسي في النظام السياسي الفلسطيني .
- استمرارية الانقسام بين الضفة المحتلة وقطاع غزة ، وهذا يعني تعطيل أي نمو للنظام السياسي الفلسطيني .
- ضعف الكفاءة والقدرة .

خلال السنوات 1995م ولغاية 2013م برزت انتقادات واسعة لطريقة أداء السلطة السياسية وكيفية توجيه ما توفر من إمكانات لتوفير احتياجات ومتطلبات الحياة الأساسية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، وكان من ضمن هذه الانتقادات تقرير هيئة الرقابة العامة إضافة إلى تقرير رئيس فريق مجلس العلاقات الخارجية

- ضعف المشاركة السياسية :

المشاركة السياسية من العوامل الهامة التي تلعب دوراً كبيراً في استقرار النظام السياسي ، لأن انفراد فئة سياسة معينة في إدارة شؤون النظام السياسي وعدم مشاركة الأحزاب السياسية الأخرى يضعف الديمقراطية ويؤدي إلى الانفراد والسيطرة على القرار والموارد ، كما يحرم النظام السياسي من الخبرات والكفاءات التي تسهم في نجاح العملية السياسية لتحقيق متطلبات واحتياجات مختلف فئات وقطاعات المجتمع المحلي .

ب-العوامل الخارجية

- الاحتلال الإسرائيلي

الاحتلال الإسرائيلي دائماً يسعى لإفشال النظام السياسي الفلسطيني ويقف معيقاً استراتيجياً له ، لذلك قام الاحتلال بإدراج بعض الفصائل الفلسطينية على قائمة الإرهاب الدولي من أجل القضاء على هذا الفصيل المقاوم ، كما أن الاحتلال نفذ العديد من الاغتيالات لقيادات الفصائل الفلسطينية من أجل العمل على اضعاف هذه الفصائل ومن ثم القضاء عليها .

- التبعية في النظام السياسي الفلسطيني

ويعاني النظام السياسي الفلسطيني من حالة التبعية وتعدد مظاهرها وأبعادها في المجالات الإقتصادية والسياسية والأمنية ، ولأن السلطة الفلسطينية تعاني من عجز كبير في مواردها وقدراتها وإمكانياتها لأنها من الكيانات ذات الاقتصاديات الناشئة فإن ذلك يفرض عليها حالة الاعتماد على المساعدات والمنح الخارجية ، لأن الظروف السياسية والمادية سواء بسبب ثقل المهام والمسؤوليات التي كانت ملقاه على كاهل القيادة السياسية ، المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية في الماضي أو في الوقت الحالي ، كل ذلك يجعل النظام السياسي الفلسطيني يعتمد على المساعدات الخارجية وهذا أحد أشكال التبعية .

- الاستقلال والسيادة في النظام السياسي الفلسطيني

تكونت السلطة الفلسطينية وتم الإعتراف بهويتها وسلطتها بعد توقيع إتفاق أوسلو عام1993م ، بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطيني ، وتقوم السلطة الفلسطينية بإدارة شؤون مليونين وتسعمائة ألف مواطن فلسطيني ، ورغم ذلك فإن السلطة الفلسطينية ليست دولة حتى الآن . رغم ذلك فإنها لا تملك السيادة الكاملة على التي يقوم فيها المواطنين الفلسطينيين ، ولا تتمتع بالسيطرة على المعابر الحدودية لهذه المناطق ، ولا تستطيع تطبيق أنظمتها وقوانينها على جميع المناطق التي يعيش فيها هذا العدد من المواطنين الفلسطينيين . (مقابلة : حبيب بتاريخ 19-10-2015)

2- وجود التقاليد الانتخابية في العمل السياسي الفلسطيني

هناك تقاليد تاريخية لممارسة العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي وصولاً إلى انتخاب رئيس السلطة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996 ، حيث شهدت مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية العديد من الانتخابات الداخلية ، وقاموا بممارسة هذه العملية بطريقة ديمقراطية فأصبح لديهم الخبرة الكافية للقيام بتطبيق النظام الديمقراطي الفلسطيني على أرض الواقع . (العجرمي ، مقابلة بتاريخ 17-10-2015)

3- المنظمات غير الحكومية هي ضمانة للديمقراطية

لقد نشأت العديد من المنظمات غير الحكومية في الضفة وقطاع غزة ، واتسع نطاق عمل هذه المنظمات بعد قيام السلطة الفلسطينية ، ومن الملاحظ أن نشوء هذه المنظمات كان له أساسان وهما :

- إن معظم هذه المنظمات ولدت بمبادرة من منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ، لتكون جزءاً من نشاطها السياسي والعسكري (الكفاح المسلح)
- إن هذه المنظمات نهضت في إطار علاقة إقصاء متبادل مع الدولة المحتلة ورغماً عن ارادتها ولتكون بديلاً عن الدولة الغائبة .

إن هذين الأساسين هما جذور التصور القائل بأن المنظمات غير الحكومية هي ضمانة الديمقراطية الفلسطينية .

4- توفر مظاهر حريات فردية في التجربة الفلسطينية

يوجد هامش واسع من حرية التعبير عن الرأي في المجتمع الفلسطيني وهو مرتبط أساساً بوجود التعددية السياسية ، وهذا ما نراه من خلال وسائل الإعلام خلال التعبير عن وجهات النظر في العديد من المسائل والقضايا المهمة للشعب الفلسطيني ، كذلك استخدام المنشورات التي تصدر عن القوى والفصائل الفلسطينية في اطار حرية الانتماء والرأي والتعبير ، ومن هذا المنطلق يمكن القول أنه من الممكن تطبيق الديمقراطية في النظام السياسي الفلسطيني . (أيوب ، 2006: 96- 98)

يرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني يتسم بعدم النمو والتطور ، وهذا يعود سببه للاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على جميع مناحي الحياة السياسية لدى الفلسطينيين ،وكذلك التدخلات الأجنبية في الحياة السياسية الفلسطينية بشكل مباشر ، حيث يرى الاحتلال الإسرائيلي أن أيَّة محاولات لنشوء نظام سياسي يمكنه خلق واقع سياسي جديد يحارب وجود الاحتلال .

ثانياً : أنماط التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

1- الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى

تسّلمت السلطة الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994م ، وقامت بتوسيع سلطتها حتى امتدت إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي يناير 1996م ، تم اجراء أول انتخابات تشريعية ورئاسية في تاريخ الشعب الفلسطيني ، وجاءت تلك الانتخابات نتيجة لاتفاق "أوسلو" الذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، واعتبرت السلطة هذه الانتخابات بداية لمرحلة جديدة على طريق تطوير النظام السياسي الفلسطيني، والتي من الممكن أن تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية، وذلك لما تمثله الانتخابات في الأنظمة السياسية، كرمزٍ من رموز الاستقلال الوطني، وشكلت هذه الانتخابات ولأول مرة منعطفاً مهماً في طريق نظام سياسي فلسطيني شرعي، وكان تنظيم فتح الذي شكل قوام أجهزة السلطة ومؤسساتها، وهو التنظيم الذي خاضت به الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى وأحرز أغلبية كبيرة في المجلس التشريعي الفلسطيني . (هلال ، 1998 : 81)

ومن ملامح تلك الانتخابات أنه عندما عادت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوطن، عاد معها آلاف من العسكريين، وانضم إليهم عدة آلاف آخرين من الداخل، حيث تم توزعيهم على عدة أجهزة

أمنية، مما ادى إلى وجود صبغة عسكرية لدى المجتمع الفلسطيني، ومن الأمور التي لا تتفق مع الديمقراطية، أن عدد كبير من هؤلاء العسكريين رشحوا أنفسهم في تللك الانتخابات وبالفعل نجحوا وحققوا طموحهم للعمل كنواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، وبعد الانتخابات تم تعين لجان لإدارة بعض البلديات في الضفة والقطاع من قبل الرئيس ياسر عرفات وجرى تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات والمدراء العامين للوزراء، وراعت تلك التعيينات القاعدة الاجتماعية للسلطة، وقد شملت هذه التعيينات قاعدة واسعة من الشعب الفلسطيني في الداخل (البرغوثي ، 1997 : 227)

2- الانتخابات البلدية

تعتبر المجالس البلدية والقروية جزءًا رئيسًا من مكونات جهاز الحكم المحلي، لأن إجراء الانتخابات فيها يمثل فرصة كبيرة لتحريك المجتمع السياسي الفلسطيني، وتقديم النخب وإعادة بناء قاعدة الهرم السياسي، فضلاً عن أنها تمثل خطوة تنموية مهمة، وتساهم في الدفع باتجاه ما بات يعرف بالإنماء المتوازن، وقد جرت العادة أن تقوم الحكومات والأنظمة السياسية في غالبية دول العالم بإقرار إنشاء المجالس البلدية والهيئات المحلية، وذلك عن طريق انتخابها من قبل المواطن بشكل مباشر . (أبو عامر ، 2006 : 28)

جاءت الانتخابات البلدية لتكون خطوة أخرى على طريق مشاركة المواطن في اتخاذ القرار وتعميق الوحدة الوطنية، الأمر الذي يحتم أن تتبع الانتخابات البلدية خطوات جديدة تمهد الطريق لمستقبل أكثر إشراقًا.

إن عملية التحديث السياسي تمثلت في تشكل المجتمع المدني وفي ممارسة الانتخابات البلدية، ومما لا شك فيه أن الانتخابات البلدية تسهم في تشكيل جوانب عديدة في البناء السياسي للدولة، وعن طريق الانتخابات البلدية سيكسب المجتمع الفلسطيني عدة فوائد في مجال الثقافة السياسية، منها:

- إشاعة ثقافة الانتخابات بأبعادها المختلفة.

- وضع البنية الأساسية للعملية الانتخابية.

- إبراز دور المدينة والقرية في التنمية، حيث ستسهم الانتخابات البلدية في نقل جزء من صناعة القرار من المدن الرئيسة إلى مدن أخرى أقل أهمية.

- توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار.

– الإسهام في ترشيد القرار الحكومي على المستوى المحلي.

– تخفيف الضغط على الحكومة المركزية بحيث يلجأ المواطن مباشرة إلى المجلس البلدي في عرض احتياجاته.

– دعم الوحدة الوطنية من خلال صهر مطالب المواطنين في الحي أو المدينة بمختلف انتماءاتهم وخلفياتهم الاجتماعية، في مطلب يهمهم جميعًا ويوحد نظرتهم الوطنية.

لاشك أن المجتمع الفلسطيني ينشد أهدافا محددة من العملية الانتخابية، البلدية والتشريعية والرئاسية، أهمها :

– إنهاء حالة الجدل السياسي في المجتمع الفلسطيني

– تثبيت شرعية الهيئات القيادية، ومن ثم إنهاء حالة الاحتقان فيما بين السلطات والمؤسسات المختلفة.

– تعزيز المبدأ الديمقراطي، من حيث إن مشاركة المواطن في ممارسة الانتخابات هو حق له وواجب عليه أيضا. (أبو عامر ، 2006 : 10–12)

3– الانتخابات التشريعية الثانية

بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات ظهر تحولاً هاماً في النظام السياسي الفلسطيني، كون أن الرئيس عرفات كان يمتلك شخصية قويه كانت تمكنه من السيطرة على النظام السياسي الفلسطيني. وبعد وفاته، تعرض النظام السياسي الفلسطيني إلى أزمات شديدة، تأثر بها المجتمع الفلسطيني ، وبرزت بعض السمات والخصائص التي اتسم بها النظام السياسي الفلسطيني وهي على النحو الآتي :

– انتشار حالة الفساد وما قابلها من جهود للإصلاح المؤسسي، ومحاولات فرض النظام والقانون.

– تنامي صراع القوة بين أقطاب السلطة وفتح.

– نشوب صراعات بين أجهزة السلطة الفلسطينية، وحركة حماس ، ذهب ضحيتها عدد كبير من القتلى والجرحى.

– تنامي درجة الاستقطاب الاجتماعي نتيجة الفقر وارتفاع معدلات البطالة.

– تغيير نظم الانتخابات، ورغبة حماس المعلنة في المشاركة السياسية. (عبد الهادي ، 2006 : 95–96)

ألقى اتفاق القاهرة عام 2005 م، بظلاله على الشارع الفلسطيني، وعلى الفكر السياسي الفلسطيني، ففي شهر مارس 2005 م ، توافقت القوى الوطنية والإسلامية على إعلان القاهرة، والذي يؤسس لمرحلة جديدة من مراحل بناء النظام السياسي الفلسطيني، ومشاركة الجميع تحت مظلة وطنية موحدة، والعمل المشترك نحو تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية ، لتكون بيتاً لكل قوى ومكونات الشعب الفلسطيني، وكنتيجة مباشرة لهذا الاتفاق الذي رعته القاهرة، بدأت التحضيرات للإنتخابات التشريعية، "حيث يؤرخ يوم السبت الموافق 12-3-2005م ، لمرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي الفلسطيني، عندما قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية. (موقع المسلم نت ، 02-02-2005)

وبلغ عدد المسجلين للانتخابات 1,340,673 ناخب، وتنافس في العملية الانتخابية 414 مرشحاً، عن 16 دائرة انتخابية، و 11 قائمة تضم 314 مرشحاً، على مستوى الوطن موزعة كما يلي : (دليل الانتخابات التشريعية الفلسطينية ، 2006 : 3)

- قائمة التغيير والإصلاح – حماس.
- قائمة حركة فتح.
- قائمة أبو على مصطفى – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.
- قائمة البديل – الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب.
- قائمة فلسطين المستقلة – المبادرة الوطنية الفلسطينية.
- قائمة الطريق الثالث – سلام فياض وحنان عشراوي .

يرى الباحث أن الشعب الفلسطيني عبر عن إرادته وثقافته السياسية من خلال التوجه لصناديق الاقتراع ، لينتخب وبكل حريه ممثلين له وللقضية الفلسطينية ، التي باتت في مهب الريح في تلك الفترة التي سبقت الانتخابات ، حيث استطاع الفلسطينيون ممارسة الديمقراطية الفلسطينية مرة أخرى ، ولكن في هذه المرة كان الأمر مختلفاً تماماً عن الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى ، وهذا يعود سببه لدخول حركة حماس في هذه الانتخابات ، والتي تعتبر المنافس الأقوى والكبير لحركة فتح ، لاسيَّما أن حركة حماس رفضت الدخول في أي انتخابات تشريعية أو رئاسية منذ تأسيس السلطة الفلسطينية في عام 1994م ، واعتبرت أن هذه الانتخابات تجري تحقيقاً لشروط اتفاق اوسلو والذي لا تعترف به حركة حماس مطلقاً ، فكانت المفاجأة الكبرى هو قرار حركة حماس الدخول في الانتخابات التشريعية المنوي اجراءها في عام 25-1-2006م ، وفازت حركة حماس في هذه الانتخابات بأغلبية ساحقة غير متوقعه من قيادة الحركة ومن الشعب الفلسطيني ، وحينها دخلت حركة حماس في معركة الحكم وما واجهته من أزمات وتحديات كبرى.

المبحث الثاني : التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 1996م

لقد شكلت الانتخابات التشريعية والرئاسية في فلسطين تطوراً هاماً في الحياة السياسية وتحول النظام السياسي الفلسطيني نحو الديمقراطية بالرغم لوجود العديد من وجهات النظر والنقد لعملية الانتخابات ويأتي هذا النقد لأن هذه الانتخابات جاءت وفق اتفاقية أوسلو2 حيث تم الاتفاق على انتخاب مجلس مكون من 88 عضواً يتمتعون بصلاحيات تشريعية وقد نص قانون الانتخابات الفلسطينية لعام 1995م، على تبني نظام الاغلبية البسيطة والقوائم المفتوحة حيث تم تقسيم الضفة الغربية الى 16 دائرة انتخابية غير متساوية ، ولكل دائرة عدد من المقاعد يتناسب مع عدد أصحاب حق الاقتراع المسجلين في سجل الناخبين ، ويحق للأحزاب والفصائل والمستقلين بترشيح مرشحين على شكل قائمة حزبية على أنه لا يحق للناخب التصويت لعدد من المرشحين يتجاوز عدد المقاعد المحددة في دائرته . (عودة ، 2011 : 59 – 60)

أولاً : مؤشرات التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني

بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها النظام السياسي في فلسطين، ووجود مؤشرات على بداية التحول الديمقراطي في فلسطين، وبعد تتبع مراحل تطور التجربة الديمقراطية هناك متطلبات مسبقة للتحول نحو الديمقراطية، بالإضافة إلى شروط للتحول الديمقراطي في فلسطين، وكذلك أركان أساسية للديمقراطية، والتي يجب أن تتوفر في أي نظام سياسي في أي دولة، والتي بدونها لا يمكن أن يوصف النظام بأنه ديمقراطي .

يرى العلماء والمفكرون أن النمو الاجتماعي والاقتصادي والقيم السياسية تعتبر من أهم المؤشرات على إمكانية تقبل مبادئ الديمقراطية من قبل المجتمع، بمعنى أن بروز طبقة وسطى قوية، ووجود حالة من الاستقرار، وإعادة توزيع الثروة، والانتقال إلى المدن، ومعدلات الأمية المنخفضة هي شروط مسبقة للتحول الديمقراطي في أي مجتمع، وبالنظر إلى المجتمع الفلسطيني يمكن ملاحظة مستوى التحضر، وانخفاض مستوى الأمية والتي أصبحت من اقل النسب في العالم العربي، وإن كان الوضع في الضفة الغربية أكثر عمًّا هو في قطاع غزة من النواحي التي سبق ذكرها . (الشقاقي ، 1996 : 23)

وقد أظهرت العديد من الاستطلاعات للرأي العام التي تبين تزايدًا لتأييد نظام ديمقراطي برلماني في فلسطين، حيث شارك في الانتخابات الأولى 80 % من السكان، وأن الأكثر تعليماً هم الأكثر اهتمامًا وتأييدًا لإجراء الانتخابات . (الشقاقي ، 1996 : 27)

وما يزيد عن 88 % في الانتخابات الثانية، وأن هذه النسبة قد تم التعبير عنها أكثر وضوحًا عندما شاركت حركة حماس واليسار مؤخراً في الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2006م . (عودة ، 2011 : 72)

لم يعد مقبولا اليوم أن تنتظر الديمقراطية تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث هناك تداخل بين المنظرين إلى أن الديمقراطية تتطلب نمط اقتصاد السوق، أو الاقتصاد المعتمد على سيادة القطاع الخاص وملكيته لوسائل الإنتاج، وهنا يجدر الإشارة إلى أنه ليس صحيحاً أن كل خطوة نحو الملكية العامة بالضرورة أن تؤدي إلى التقريب من الحكم الاستبدادي التسلطي، وأن الديمقراطية لا تتحقق مع امتلاك الدول كل شيء، وهنا يمكن القول إن الرأسمالية وحدها لا تكفي وليست شرطا حتميا للديمقراطية، وأن هناك دولاً مثل الهند ويوغسلافيا حققت تقدماً اقتصاديًا كبيرًا في الخمسينات دون أن تكون نظمها ديمقراطية ، كالتي تعرف الآن، وأيضا ليس قضية مُسلَّمٌ بها أن يقترن ارتفاع الدخل والتطور الاقتصادي السريع بنمو النزوح نحو التعددية الديمقراطية ومعاداة الحكم المطلق والاقتناع بأهمية الحريات السياسية والمدنية، رغم عدم انتفاء مساعدة ذلك في بعض الأحيان، وهناك معطيات أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والتعليمي والثقافي قد يصب في خانة القوى اللاديمقراطية ذات النزعة المتطرفة والبعيدة عن التسامح، وهذا ما يفسد النظام كله . (الأزعر ، 1996 : 59-60)

ثانياً : اتفاقية أوسلو

هي عبارة عن اتفاق سلام وقَّعه الاحتلال الإسرائيلي مع منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن الأمريكية في 13 -9- 1993م، وسُمي الاتفاق بذلك الإسم نسبة إلى مدينة أوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي تمت في وقت سابق من ذاك العام والتى جاءت بعد ما عرف بمؤتمر مدريد للسلام عام 1991م.

تعتبر اتفاقية أوسلو، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين الاحتلال الإسرائيلي ممثلًا بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس. ورغم أن

التفاوض بشأن الاتفاقية تم في أوسلو؛ إلا أن التوقيع تم في واشنطن بحضور الرئيس الأمريكي وقتها بيل كلينتون وياسر عرفات ورئيس وزراء الاحتلال اسحق رابين (موقع شبكة فلسطين للحوار ، 21-10-2012)

النصوص المتعلقة بالانتخابات التشريعية والرئاسية في مسودة اعلان المبادئ

1- إن هدف المفاوضات الإسرائيلية والفلسطينية هو التوصل إلى اتفاق حول ترتيبات لإقامة سلطة حكم ذات انتقالية فلسطينية ، المجلس الانتقالي الفلسطيني المنتخب لفترة مرحلية تؤدي إلى تسوية دائمة على أساس قراري 242 و 338 .
2- لكي يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة من حكم نفسه وفق مبادئ ديمقراطية ، تجري انتخابات سياسية عامة ، حرة ومباشرة ، تحت إشراف دولي سيتم الإتفاق عليها ، ثلاثة أشهر بعد التوقيع على إعلان المبادئ هذا .
3- ستشكل الانتخابات لإقامة المجلس الإنتقالي الفلسطيني خطوة تمهيدية انتقالية ذات مغزى باتجاه تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة .
4- ستغطي ولاية المجلس الانتقالية أرض الضفة الغربية وقطاع غزة مباشرة بعد التوقيع على إعلان المبادئ ، ستبدأ الفترة المرحلية ذات السنوات الخمس . ستجري مفاوضات الوضع النهائي بين الحكومة الإسرائيلية والممثلين الفلسطينيين في أقرب وقت ممكن ، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية ، لتغطي جميع القضايا المتبقية ، بما فيها القدس ، اللاجئون ، المستوطنات ، الترتيبات الأمنية ، السيادة ، الحدود ، وأية قضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك . (عباس ، 1994 : 220)

يرى الباحث أن اتفاق أوسلو هو كارثة كبيرة لحقت بالقضية الفلسطينية وبالشعب الفلسطيني ، ومن بين نصوص هذا الاتفاق هو نبذ كل أعمال بما وصفه الاتفاق (بالعنف) بمعنى أن المقاومة المسلحة قد انتهت ، ولا يمكن ان تعود بعد توقيع هذا الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية التي كان يترأسها ياسر عرفات ، حيث تحولت القضية الفلسطينية من مطالب لتحرير فلسطين إلى مطالب تقديم الدعم والمساعدات للحكومة الانتقالية التي كانت تسمى (الحكم الذاتي الفلسطيني) ، أما على صعيد تشكيل النظام السياسي الفلسطيني ، فقد نص الاتفاق على وجوب اجراء انتخابات للمجلس الانتقالي الفلسطيني

تحت رقابة دولية ، وهذا يدل على أن عملية الانتخابات الفلسطينية المطلوب اجراءها سيشرف عليها الاحتلال الإسرائيلي وهذا يعتبر تدخل إسرائيلي في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني ، وهذا ما رفضته حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي واعتبرت ان أي ممارسة للديمقراطية لا يمكن اجراءها في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي على أرض فلسطين ، وعند الحديث عن الجانب الأمني في هذا الاتفاق فنستطيع القول إن الاتفاق منح الاحتلال الاسرائيلي المزيد من الأمن ، حيث كانت مهمة السلطة الفلسطينية هي توفير الأمن وحماية الحدود للاحتلال الاسرائيلي من خلال تسيير الدوريات الفلسطينية والاسرائيلية المشتركة على الحدود ، وكذلك التنسيق الأمني المشترك بينهما من خلال ملاحقة المقاومين الفلسطينيين والعمل على وقف كل أعمال المقاومة المسلحة في الضفة وقطاع غزة .

ثالثاً : الانتخابات التشريعية والرئاسية

بدأ التجهيز للانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية الاولى عام 1996م تنفيذاً لاتفاق أوسلو الموقع بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، حيث صدر مرسوم رئاسي بالبدء بالاستعداد وإعلان موعد اجراء هذه الانتخابات ، وقد قامت لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية بتوزيع مراكز الاقتراع على الضفة الغربية وقطاع غزة كما هو موضح في الجدول الآتي :

جدول عدد المرشحين للمجلس التشريعي موزعاً على الدوائر الانتخابية (لجنة الانتخابات المركزية ، 1996 : 41)

رقم الدائرة	اسم الدائرة	عدد مراكز الاقتراع	عدد المقاعد	عدد المرشحين
الضفة الغربية				
1	القدس	168	7	52
2	اريحا	22	1	6
3	بيت لحم	89	4	30
4	جنين	145	6	36
5	الخليل	230	10	72
6	رام الله	162	7	46
7	سلفيت	34	1	11
8	طوباس	25	1	12

9	طولكرم	99	4	38
10	قلقيلية	54	2	12
11	نابلس	176	8	55
مجموع الضفة الغربية		**1204**	**51**	**370**
رقم الدائرة	اسم الدائرة	عدد مراكز الاقتراع	عدد المقاعد	عدد المرشحين
قطاع غزة				
12	شمال غزة (جباليا)	82	7	67
	وسط غزة (دير البلح)	72	5	50
	مدينة غزة	183	11	92
	خانيونس	106	8	66
	رفح	55	5	27
مجموع قطاع غزة		498	37	302
مجموع الضفة الغربية		**1204**	**51**	**370**
المجموع الكلي للضفة والقطاع		1702	88	672

وبعد إعلان المرسوم الرئاسي والذي يعطي الاشارة بالبدء في هذه الانتخابات تماشياً مع شروط اتفاق أوسلو ، كان لا بد من وجود عدد من المواقف الفلسطينية اتجاه هذه الانتخابات فمنها المؤيد لها ومنها المعارض ، وكانت هذه المواقف كالآتي : (موقع ممدوح نوفل ، 20-11-1995)

1- موقف الفصائل الفلسطينية من الانتخابات

اتضحت مواقف والفصائل الفلسطينية من اجراء الانتخابات حيث تم تقسيمها الى ثلاث أطراف وهي كالآتي :

- **موقف حركة فتح**

كانت حركة فتح متحمسة لهذه الانتخابات وحريصة على أن تجري بصورة حرة وديمقراطية، ضمن ما تم الاتفاق عليه خاصة وأن هذه الانتخابات ستجري بإشراف دولي.

- **موقف الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية**

أما الجبهتين الشعبية والديمقراطية فقد طالبتا بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات ، وكذلك طالبتا بتأجيلها حتى ينسحب الاحتلال الإسرائيلي من كافة المدن والقرى الفلسطينية .

- موقف حركتي حماس والجهاد الاسلامي

رفضت حركة حماس وحركة الجهاد الاسلامي المشاركة في هذه الانتخابات ، وطالبت بمقاطعتها لأن هذه الانتخابات كانت إحدى نتاج اتفاقية أوسلو التي رفضتها حركتي حماس والجهاد الاسلامي.

2- موقف الاحتلال الاسرائيلي من الانتخابات

تسلمت السلطة الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994م ، حيث عاش السكان المدنيون ولأول مرة في ظل سلطة فلسطينية ، وامتدت إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995م ، حيث جرت أول انتخابات تشريعية فلسطينية في عام 1996م ، وقد مارس فيها الشعب الفلسطيني ولأول مرة ، انتخابات في ظل سلطة وطنية فلسطينية فوق الأراضي الفلسطينية ، لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الأول . وتم إجراء هذه الانتخابات تماشياً لاتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني ، التي تم توقيعها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والمعروفة بـ (أوسلو) . وكانت هذه مرحلة جديدة في بناء النظام السياسي الفلسطيني ، ومن الممكن أن تؤدي هذه الانتخابات الى قياد دولة فلسطينية . (موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان، 18-08-2007)

يبقى عامل الاحتلال الإسرائيلي هو أحد العوامل القوية التي تقف بوجه الديمقراطية الفلسطينية ، على الرغم من أن الاحتلال الإسرائيلي يظهر أمام دول العالم بأنه نظام ديمقراطي ويسعى لتكريس الديمقراطية لدى شعوب العالم قاطبةً ، إلا أنه يحاول دائماً إفشال أي نظام ديمقراطي فلسطيني يسعى الفلسطينيون لتحقيقه ، وبما أن الاحتلال الإسرائيلي قام بتوقيع اتفاقية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فإن ذلك يعني أن الاحتلال يوافق على هذه الانتخابات . (الأزعر ،1996 : 82)

وبعد الانتهاء من الانتخابات فرض الاحتلال الاسرائيلي على السلطة الفلسطينية ، من خلال الاتفاقيات التي وقعها مع الفلسطينيين ضغوطات أمنية وسياسية ، تشجع السلطة الفلسطينية على فرض قيود على حريات التعبير والرأي عند الفلسطينيين . حيث نصت المادة 22 من الاتفاقية الانتقالية الإسرائيلية الفلسطينية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) على أن : " تسعى إسرائيل والسلطة الفلسطينية لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح ، وبالتالي الامتناع عن التحريض بما فيه الدعاية العدائية ، ضد بعضها البعض وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير ، وسوف تتخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل المنظمات والجماعات أو الأفراد ضمن ولايتهما" . (موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان، 18-08-2007)

يرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي كان يوافق بكل شدة على اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تحت سقف أوسلو لأنه يرى أن هذه الانتخابات في هذا التوقيت ستكون محسومة بالدرجة الأولى لصالح حركة فتح ، والذي يرى الاحتلال أن توقيع اتفاقية السلام (أوسلو) جاءت لتخدم الاحتلال الإسرائيلي

ومصالحه في فلسطين خاصة والشرق الأوسط عامة ، فلم يكن الاحتلال معارضاً على هذه الانتخابات ولم يستخدم أي معيقات للناخبين خلال فترة الاقتراع ، على العكس تماماً فإنه قام برفع الحواجز الأمنية للسماح لكل المواطنين الفلسطينيين من الوصول إلى مراكز الاقتراع والمشاركة في العملية الانتخابية .

3- تقييم التجربة الديمقراطية الاولى

- تجزئة الدوائر الانتخابية إلى مناطق جغرافية، واعتبار الدوائر جميعها دائرة انتخابية واحدة، على أساس: أن التقسيم يساعد على تعزيز الفئوية والعشائرية على حساب الحياة الحزبية والتعددية.
- اعتماد نظام الأكثرية، على أساس الدوائر الانتخابية، يؤدي إلى عدم ضمان تمثيل واسع للمواطنين؛ كما أن نظام الدوائر يمكِّن الدوائر ذات الكثافة القليلة؛ بأن يكون صوتها ذا قيمة أكبر من تلك التي فيها كثافة سكانية عالية.
- منح نظام الأكثرية القوى ذات الحجم السكاني الأكبر، سواء كانت أحزاب أو عشائر، فرصة لاحتكار التمثيل والمقاعد، مما قلل من فرص التمثيل الشامل لقطاعات المواطنين جميعها.
- لم يكن توزيع المقاعد يتلاءم مع عدد المسجلين في الانتخابات،" حيث كان هناك مقعد واحد في رفح لكل 8540 من السكان، ومقعد في جباليا لكل 8633 ، ومقعد في غزة لكل 10040 ، بينما كان هناك مقعد واحد في سلفيت لكل 18890 ، ومقعد في طولكرم لكل 14025 من المسجلين، ومقعد في جنين لكل 13808 ، أي قوة الصوت في غزة كانت أحياناً ضعف قوتها في الضفة، وكان عدد أعضاء المجلس التشريعي في الانتخابات التشريعية الأولى 88 عضواً" . (الحلولي ،2009 : 87)

المبحث الثالث : التجربة الديمقراطية الفلسطينية عام 2006م

" تعد الإنتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية التي جرت في 25-1-2006م ، نقطة تحول في النظام السياسي الفلسطيني، لأنها اسهمت في إبراز التعددية السياسية نتيجة لمشاركة أوسع للفصائل الفلسطينية في هذه الإنتخابات. هذه الإنتخابات اكتسبت أهمية كبيرة على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك بسبب الظروف والعوامل التي جرت فيها هذه الإنتخابات والنتائج التي تمخضت عنها، حيث شكلت نتائج الإنتخابات عنصراً مفاجئاً أثار ردود فعل قوية ومتباينة بين مرحب ورافض ومتحفظ " . (أبو عرب ، 2008 : 116)

أولاً : مشاركة حركة حماس في الانتخابات

قررت حركة حماس المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2006م ، بعدما قاطعتها في انتخابات عام 1996م ، واعتبرت حركة حماس أن مشاركتها السياسية في الانتخابات هي العمل على حماية المقاومة التي أصبحت معرَّضة للخطر الشديد من قبل الأحهزة الأمنية الفلسطينية آنذاك ، ومن جهة أخرى فإن حجم التنازلات التي قدمتها السلطة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيل كبير جداً ، ولا بد من وجود تكتل سياسي معارض قوي ليستطيع من خلالها التصدي للتنازلات التي تقدمها السلطة ورأت حركة حماس أن هذا لا يمكن حدوثه إلا بالدخول في الانتخابات التشريعية ومشاركة السلطة الفلسطينية بالقرار السياسي . (يوسف ، 2014 : 75)

الاهداف الرئيسية التي دفعت حركة حماس للمشاركة في الانتخابات التشريعية

1- حماية المقاومة

رأت حركة حماس أن حماية المقاومة على رأس أولوياتها في الحكم وأنها ستدافع عن برنامج المقاومة ولن تسمح بسلب حقوق الشعب الفلسطيني والعمل على تحقيق متطلبات الشعب الفلسطيني بما فيها طرد الاحتلال الإسرائيلي عن أراضيه . (مؤتمر صحفي لقائمة التغيير والاصلاح 3-1-2006)

2- إعادة ترتيب البيت الفلسطيني

كان أيضاً من أهم أهداف حركة حماس هو إعادة ترتيب بيت البيت الفلسطيني من خلال قواعد سليمة تعيد له الحيوية والعمل على استثمارات طاقات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج من اجل الوصول إلى تحرير فلسطين بالكامل . (مؤتمر صحفي لقائمة التغيير والاصلاح ، 3-1-2006)

3- تقديم نموذج للتغيير والاصلاح ومقاومة الفساد

تعتقد حركة حماس أن مشاركتها في الانتخابات التشريعية في هذا التوقيت وفي ظل الواقع الذي تعيشه القضية الفلسطينية ، تأتي في اطار البرنامج الشامل لتحرير فلسطين والذي يشمل تخفيف المعاناة وتعزيز الصمود والحماية من الفساد وتعزيز الوحدة الوطنية ، وعودة الشعب الفلسطيني إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ، لتكون هذه المشاركة إسناداً ودعماً لبرنامج المقاومة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني خياراً استراتيجياً لإنهاء الاحتلال . (صالح وآخرون ،2007 : 165-166)

4- "وضع حد لحالة التفرد السياسي والوطني الفلسطيني التي سادت لعقود ولا زالت تسود" . (موقع الحقائق نت ، 14-3-2009)

5- الانفتاح على الدول العربية والإسلامية.

6- الانفتاح على المجتمع الدولي، في حال أصبحت حماس تمتلك الشرعية السياسية والدستورية.

7- ضرب المخططات الصهيونية التي تهدف إلى وضع المقاومة الفلسطينية ضمن منظومة الإرهاب الدولي.

8- رغبة الحركة في تبني سياسة متدحرجة في أسلمة المجتمع وأسلمة القوانين، وذلك من أجل تحقيق هدف أسمى وأكبر وهو الدولة الإسلامية.

9- مواجهة الفكر العلماني لمنظمة التحرير الفلسطينية، من خلال مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، حيث جاء في ميثاقها "لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لنتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا" (ميثاق حماس ، مادة 27)

10- استثمار قدرات وعناصر القوة التي تمتلكها حركة حماس.

11- إعادة القضية الفلسطينية إلى عمقها العربي والإسلامي. (الدجني ، 2006 : 79)

ثانياً : تأثير المشاركة السياسية لحركة حماس على برنامجها السياسي وعلاقاتها الفلسطينية

نجحت حماس في الانتخابات التشريعية في 25-1-2006م ، وعلى أثرها شكلت حماس حكومتها ، وجاء هذا الفوز مفاجئاً للجميع بما فيهم قيادة حركة حماس ، والذين ظنوا بأنهم سيكونون فقط طرفاً معارضاً في المجلس التشريعي وفي أي حكومة يتم تشكيلها بعد نتائج هذه الانتخابات بما يعزز مكانتها ودورها السياسي في الساحة الفلسطينية . فمنذ اليوم الأول للحكومة الجديدة قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض القيود القاسية على أعضاء هذه الحكومة بما فيهم نواب المجلس التشريعي ، والذي عمل الاحتلال على سلب حصانتهم الدبلوماسية بعد اعتقالهم المستمر ، كما واجهت حماس تحدياً جديداً تمثل بتوسيع مؤسسة الرئاسة الفلسطينية لصلاحياتها لتشمل الخارجية والاعلام والسفارات والأمن ، مما كبَّل يد الحكومة الجديدة ، وحرمها من تنفيذ العديد من برامجها ، بالإضافة إلى ذلك قام الاحتلال الإسرائيلي بفرض الحصار الكامل والشامل على قطاع غزة تحت تواطؤ دولي مريب وبإعطاء الضوء الأخضر من الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال بفرض هذا الحصار الخانق ليحرم الفلسطينيين من أدنى مقومات حياتهم الأساسية ، ووضع حركة حماس وحكومتها في زاوية خانقة والعمل على اسقاطها ، ولم تحرك الدول العربية لها ساكن ولم يكن لها أي دور في العمل على رفع هذا الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ولكنهم أصبحوا أيضاً طرفاً مشاركاً في هذا الحصار من خلال إغلاق معبر رفح البري الشريان الوحيد المغذي للشعب الفلسطيني ، وحتى هذه اللحظة لم تتأثر حماس كثيراً بفعل هذا الحصار ولم تستسلم ، ولكنها صمدت وقاومت الاحتلال الإسرائيلي في العديد من المواجهات العسكرية واستطاعت ان تكسب الرأي الدولي الذي أصبح ينادي برفع الحصار عن الشعب الفلسطيني . (صالح ، وآخرون ، 2007 : 149- 151)

ثالثاً : نتائج الانتخابات

أظهرت نتائج الانتخابات فوز ساحق لحركة حماس في تلك الانتخابات ، بعد أن حصلت على 76 مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني بنسبة 57.6 ٪ وكانت النتائج ترتيبها على النحو الآتي : (موقع اللجنة العربية لحقوق الانسان، 18-08-2007)

القائمة	عدد المقاعد	النسبة %
التغيير والإصلاح (المحسوبة على حركة حماس)	76	57.6
حركة فتح	43	32.6
المستقلون (مدعومون من حركة حماس)	4	3.0
أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية)	3	2.3
البديل (تشكيل من قوى اليسار الفلسطيني)	2	1.5
فلسطين المستقلة (بزعامة مصطفى البرغوثي)	2	1.5
الطريق الثالث (بزعامة حنان عشراوي وسلام فياض)	2	1.5
المجموع	**132**	**100**

رابعاً : مواقف الأطراف المحلية والعربية والدولية من فوز حركة حماس في الانتخابات

1- على الصعيد الفلسطيني

موقف حركة فتح

شدد رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) على أن الأساس المركزي الذي تعمل بموجبه السلطة هي مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية: اتفاقية أوسلو ، قرارات الجامعة العربية ، خريطة الطريق ، فكرة الدولتين وحل مشكلة اللاجئين وفقاً للقرار 194 ، وفي المقابل شدد رئيس المكتب السياسي لحركة حماس (خالد مشعل) على احترام خيارات الشعب الفلسطيني، وقال أنه لا يجوز معاقبة هذا الشعب، لأنه انتخب مرشحي الحركة بطريقة شرعية و ديمقراطية ، وطلب من الدول الأوروبية والولايات المتحدة بعدم قطع مساعداتها عن الشعب الفلسطيني ، كما أنه طلب من رئيس السلطة (محمود عباس) للجلوس معه للتفاوض من أجل تشكيل حكومة فلسطينية تضم كل القوى الفلسطينية والعمل على ترتيب القرار الفلسطيني على أساس الشراكة السياسية واصلاح الواقع الفلسطيني وحماية المقاومة . (مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2006 : 17)

رفضت حركة فتح الدخول في حكومة فلسطينية تترأسها حركة حماس وفضلت ان تكون طرفاً سياسياً معارضاً ، وقال (صائب عريقات) كبير المفاوضين الفلسطينيين بأن فتح ستبقى في صفوف المعارضة ولن تكون جزءاً من حكومة الوحدة الوطنية التي تسعى حركة حماس لتشكيلها. (مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2006 : 18)

موقف الجبهة الشعبية

هنأ (أحمد جبريل) الأمين العام للجبهة الشعبية – قيادة حركة حماس بفوزها في الانتخابات وحّذرها من أن هناك جهات وأطراف محلية ودولية ستنشر الفتنة بين أبناء الشعب الفلسطيني وطلب منهم الحذر الشديد والحرص من الانجرار وراء هذه الفتنة ، والتي من الممكن أن تودي بمصير الشعب الفلسطيني إلى الهاوية .(المركز الفلسطيني للإعلام ، 27-28 /2006)

موقف الجهاد الاسلامي

الشيخ (خالد البطش) القائد في حركة الجهاد الإسلامي ، هنأ حركة حماس بفوزها في هذه الانتخابات وأكد على العلاقات الطيبة والوطيدة بين حركته وحركة حماس ، في حين أكد (اسماعيل هنية) أن حماس ستعقد اجتماعاً مع حركة الجهاد الاسلامي للمشاورات في المستقبل الفلسطيني.(المركز الفلسطيني للإعلام ، 27-28 /2006)

موقف لجان المقاومة الشعبية

هنأت لجان المقاومة الشعبية في فلسطين حركة حماس بفوزها، الذي وصفته بالكاسح بمقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وقالت اللجان "إنها تبرق "بأحر التهاني والتبريكات" لحركة "حماس"، "انطلاقاً من موقفنا الثابت والداعم على الدوام لشعار الإسلام هو الحل، والمتخندق حول خيار المقاومة والبندقية الشريفة، التي أذلت الصهاينة في القطاع، والتي ستخرجه من باقي أراضينا السليبة بإذن الله ، وشددت لجان المقاومة الشعبية على حرصها بالوقوف بجانب حركة حماس ودعمها الكامل للحركة سياسياً وعسكرياً حرصاً على مصلحة الشعب الفلسطيني الذي اختار قيادته من خلال صندوق الاقتراع .(المركز الفلسطيني للإعلام ، 27-28 /2006)

2- على الصعيد العربي

المواقف العربية

أكد الملك عبد الله الثاني ملك الأردن خلال اتصال هاتفي مع الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) ، على ضرورة استمرار عملية السلام مهما كانت نتائج الانتخابات التشريعية، معرباً عن أمله في أن تشكل الانتخابات خطوة على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة ، كما أشار الملك الأردني أثناء

لقائه أعضاء بالبرلمان الفرنسي، إلى أنه مهما كانت نتائج الانتخابات، فإن حل الدولتين سيبقى الحل المنطقي والمعقول لإرساء الاستقرار والأمن في المنطقة .(مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2006 : 22)

أما الموقف المصري فقال عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية : إن على واشنطن ان تقبل بنتائج هذه الانتخابات ، وأن هذه الانتخابات أجريت بطريقة ديمقراطية وعلى الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لتعزيز الديمقراطية عليها أن تقبل بنتائج الخيار الديمقراطي الفلسطيني ، وقال : إن حماس ستظهر بوجه آخر في الحكومة التي ستشكلها الحركة . (مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2006 : 22)

وفي الدوحة، هنأ أمير قطر الرئيس الفلسطيني بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقال الشيخ (حمد بن خليفة آل ثاني) في اتصال هاتفي مع (محمود عباس)، إن هذه العملية الانتخابية ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية. كما أجرى أمير قطر اتصالاً هاتفياً مع رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) (خالد مشعل)، هنأه فيه بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، متمنياً للشعب الفلسطيني الأمن والاستقرار والرخاء .(الجزيرة نت ، 27-1-2006)

أما رئيس الوزراء اللبناني (فؤاد السنيورة) فقد هنأ حركة حماس على فوزها بالانتخابات، واتفق مع رئيس المكتب السياسي للحركة (خالد مشعل) على استئناف البحث في العلاقات اللبنانية-الفلسطينية. ومن جانبه دعا النائب (سعد الحريري) حركة حماس إلى تحمل مسؤولية الشعب الفلسطيني واتخاذ قرار حول كيفية البحث عن السلام مع إسرائيل . (الجزيرة نت، 28-1-2006)

3- على الصعيد الدولي

أ. الموقف الأمريكي

اعتبر الرئيس الامريكي (جورج بوش) أن فوز حركة حماس في الانتخابات تهديداً كبيراً للسلطة الفلسطينية التي كانت تتزعمها حركة فتح منذ 10 سنوات قبل الانتخابات التشريعية عام 2006م ، وقال بوش : إن هذه النتائج تعكس عدم رضى الشعب الفلسطيني عن أداء السلطة الفلسطينية خلال فترة حكمها ، وقال : إن حماس لا يمكن أن تكون شريكاً في عملية السلام لأن برنامجها يسعى لتدمير دولة اسرائيل ، ومن ناحية أخرى أعربت وزيرة الخارجية الأميركية (كوندوليزا رايس) عن تهانيها للرئيس عباس وللشعب الفلسطيني، وقالت "إنه عندما يقبل ٨٠ ٪ من الشعب الفلسطيني على التصويت في

انتخابات حرة ونزيهة، انتخابات خالية من العنف، فإن ذلك ينبغي أن يكون سببا باعثاً على الشعور بالأمل . (مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2006 : 24)

ب. الموقف الأوروبي

أكدت المفوضة الأوروبية للعلاقات الخارجية (بينيتا فيريرو–فالدنر)، أن المفوضية ستتعاون مع الحكومة الفلسطينية المقبلة "أياً تكن إذا كانت مصممة على التوصل إلى أهدافها بطريقة سلمية". وأضافت أن "الأمر لا يتعلق بأحزاب سياسية بل بحقوق الإنسان، ودولة القانون والمبادئ الديمقراطية . (وكالة الأنباء الفرنسية ، 2006/1/26)

أما وزير الخارجية البريطاني (جاك سترو)، دعا حماس إلى التخلي عن ما وصفه بالعنف والاعتراف بإسرائيل. وقال سترو: إن المجتمع الدولي يرغب من حماس، أن ترفض العنف بالشكل المناسب ، وتعترف بوجود إسرائيل. وأضاف إذا استطاعت حماس أن تتحول إلى حزب سياسي سلمي، فإنها ستحصل على دعم المجتمع الدولي موضحاً أن حماس تواجه الآن خياراً بين التحول إلى حزب سياسي سلمي أو دعم الارهاب . (وكالة الأنباء الفرنسية ، 2006/1/26)

من جهته أعرب رئيس الوزراء الفرنسي (دومينيك دو فيلبان) عن قلقه بعد فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وأكد على ضرورة بما وصفه نبذ العنف. وقال نحن أمام وضع يدفعني إلى الإعراب عن قلقي. وأعرب عن الأمل في ضمان الشروط الضرورية للعمل مع حكومة فلسطينية مهما كانت. وتابع أنه بالنسبة إلى فرنسا، فإن هذه الشروط بالطبع هي أولاً نبذ العنف، وقبول إحراز تقدم بحسب أهداف السلام المحددة. كما طالب بالاعتراف بدولة إسرائيل وبالاتفاقيات الدولية . (وكالة الأنباء الفرنسية ، 2006/1/26)

وفي لندن دعا وزير الخارجية الألماني (فرانك فالتر–شتانماير) حماس إلى التخلي عن العنف والاعتراف بحق إسرائيل بالوجود ، وفي (أمستردام) قال متحدث باسم وزارة الخارجية الهولندية "لا يمكننا التعاون مع حماس إذا واصلت السعي إلى تدمير إسرائيل، والقيام بأعمال عنف". ومن جهة أخرى قال مبعوث وزارة الخارجية الروسية إلى الشرق الأوسط (ألكسندر كالوغين) إن روسيا تتوقع من حماس أن تؤيد "حلاً سلمياً، وبالتالي إقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش بسلام إلى جانب إسرائيل ، وقد أبدى الفاتيكان

مخاوف بشأن الفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، معتبراً أن ذلك يبطئ من التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط . (مركز دراسات الشرق الأوسط ، 2006 : 26)

خامساً : التحديات التي واجهت حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات وتشكيل حكومتها الأولى

مثلت حركة حماس خياراً وطنياً للكثير من أبناء الشعب الفلسطيني ، وفازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني في 25-1-2006م ، وحققت شرعية شعبية لنفسها ولبرنامجها في المقاومة . غير ان النموذج الاصلاحي الذي أرادت تقديمه اصطدم بالاحتلال الإسرائيلي بوصفه لاعباً قوياً في المعادلة ، كذلك اصطدم البرنامج الاصلاحي بقيادات حركة فتح الذين رفضوا أن يكونوا معارضين في حكومة تترأسها حركة حماس ، وسعت التيارات المعادية من قيادات حركة فتح والحكومة الإسرائيلية إلى إفشال هذا البرنامج الاصلاحي الذي كانت تنوي حركة حماس تنفيذه على أرض الواقع (صالح ، وآخرون ، 2007 : 5) .

ومن هنا جاءت التحديات التي واجهتها حركة حماس بعد فوزها في هذه الانتخابات وهي على النحو الآتي :

1- تشكيل الحكومة

باتت الحكومة الفلسطينية التي تسعى حماس لتشكيلها علامة استفهام كبرى، ليس في الداخل الفلسطيني فقط، ولكن على مختلف المستويات الإقليمية والدولية. وليس من شك في أن المبعث الرئيس للتساؤل والقلق أيضاً، يتمحور حول الطريقة التي ستتعامل بها حماس مع المتغيرات الداخلية والخارجية، في الوقت التي أصبحت حركة حماس تشكك في قدرتها بالاستمرار طويلاً في الحفاظ على الحكومة . لهذا كان الخيار الأفضل لحركة حماس هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تضم مختلف الأطياف السياسية. (مركز دراسات الشرق الاوسط ، 2006 : 28)

لم تتمكن حركة حماس من استقطاب القوى والفصائل الفلسطينية وخاصة حركة فتح للمشاركة في حكومة الوحدة الوطنية،التي سعت لها حركة حماس بكل جهد كبير ولم يتمَّ تشكيل هذه الحكومة مما دفع حركة حماس إلى أن تشكل حكومة وحدها مع بعض المستقلين (الزبيدي ، 2010 : 65)

ويقول ياسر عبد ربه مبرراً موقف حركة فتح من عدم المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية مع حماس أن هذه الحكومة تأتي وفق برنامج حماس السياسي والذي سيؤدي لعزلة الشعب الفلسطيني وخسارة المكاسب التي حققتها السلطة خلال ال 10 سنوات الماضية . (الوثائق الفلسطينية ، 2006 : 62)

شكلت حركة حماس حكومتها منفردها وهذا أدى لخلق أزمة كبيرة في العلاقة بين حركة حماس ورئيس السلطة (محمود عباس) وأصبحت الضفة الغربية وقطاع غزة يسيران في خطين متوازيين مما أدى إلى ازدياد الاحتقان بين الفلسطينيين إلى أن وصلت إلى حد الاختطاف والقتل بين الطرفين . (الدبس ، 2010 : 93)

2- الانقسام

بدأت دائرة الخلاف بين حركتي حماس وفتح بالاتساع مع ازدياد القاعدة الشعبية لحركة حماس على حساب باقي الفصائل، وتحديداً حركة فتح التي تقود فصائل منظمة التحرير، وتعمقت الفجوة أكثر بعد توقيع اتفاق أوسلو يوم 13 -9- 1993م.

وفي عام 1994م ، ومع قيام السلطة الفلسطينية وتسلمها غزة وأريحا وباقي المدن الفلسطينية في فترة لاحقة، زاد الشرخ تعمقا بتنفيذ السلطة حملات اعتقالات واسعة تركزت على قيادات حركة حماس وعناصرها وجهازها العسكري بعد كل عملية ضد الاحتلال .(وكالة فلسطين اليوم ، 2011/3/17)

في 25-6- 2006م ، تم تنظيم ثاني انتخابات تشريعية فلسطينية، وهي أول انتخابات تشارك فيها حماس التي حققت مفاجأة بحصد أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، ليسارع القيادي في حركة فتح (محمد دحلان) إلى التصريح بأنه من العار على فتح المشاركة في حكومة تقودها حماس، في حين دعا الرئيس (محمود عباس) الحكومة القادمة إلى الالتزام باتفاقات منظمة التحرير ونهج السلام . (وكالة فلسطين اليوم ، 2011/3/17)

وبعد رفض الفصائل المشاركة في حكومة حركة حماس، شكلت الحركة حكومتها برئاسة إسماعيل هنية الذي سلَّم يوم 19- 3 -2006م قائمة بأعضاء حكومته إلى الرئيس محمود عباس، لكن الحكومة قوبلت بحصار إسرائيلي مشدد عرقل عملها، وبمحاولات داخلية للإطاحة بها من خلال

سحب كثير من صلاحياتها وإحداث القلاقل الداخلية طوال عام 2006 .(مقابلة : أبو عامر بتاريخ 29-9-2015)

في 16-11-2006م أعلن رئيس السلطة (محمود عباس) في بيان له عن إعلان انتخابات جديدة وطارئة وهذا البيان رفضته حركة حماس وخرجت بمسيرات مستنكرة ما يقوم به (محمود عباس) من تصرفات ضد الحكومة الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني ، مما أدى إلى حدوث صدام ومواجهات بين كتائب القسام بالتعاون مع القوة التنفيذية التي شكلتها حركة حماس وبين الأجهزة الأمنية التابعة لرئيس السلطة بالتعاون مع عناصر مسلحة تابعة لكتائب شهداء الأقصى، حيث استمرت هذه المواجهات 52 يوماَ مما أدى إلى مقتل 117 شخصاً وإصابة 655 شخصاً ، وخلال هذه المواجهات انسحبت قيادات السلطة وحركة فتح من قطاع غزة من خلال معبر بيت حانون بالتنسيق مع الاحتلال الإسرائيلي لدخولهم أراضي الضفة الغربية ومنهم من انسحب من خلال البحر متجهاً للجوء في مصر . (عودة ، 2010: 130-131)

تعمق الانقسام الفلسطيني يوماً بعد يوم وأصبح يشكل أخطر التحديات التي تواجه حركة حماس بعد فوزها بالانتخابات التشريعية مما عطَّل المصالح العليا للشعب الفلسطيني ، كما وضع القضية الفلسطينية في مهب الريح ، لاسيَّما أن الاحتلال الإسرائيلي استثمر هذا الانقسام استثماراً جيداً لمكاسبه الخاصة لينال الاحتلال ما لم يحلم به في سنوات طويله . (صقر ، 2011 : 316)

يرى الباحث أن الانقسام الفلسطيني ما زال يعطل مصالح الشعب الفلسطيني إلى يومنا هذا ، بالرغم من تشكيل حكومة الوفاق الفلسطيني قبل معركة العصف المأكول عام 2014م ، إلا أن حكومة الوفاق عمقت من الانقسام الفلسطيني فبدلاً من أن تقوم الحكومة بممارسة أعمالها بميزان العدالة بين قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة أصبحت تتخذ قرارات عشوائية ضد قطاع غزة مما فاقم من الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية ، فعلى سبيل المثال لم تفي الحكومة بتوفير رواتب الموظفين الذين عينتهم الحكومة الفلسطينية عام 2007م ، أيضاً اغلاق الحسابات المصرفية لعدد كبير من المؤسسات في قطاع غزة التي تقوم بمساعدة آلاف العائلات الفقيرة ، وفي الآونة الأخيرة وبعد اختطاف أربعة فلسطينيين في سيناء في شهر أغسطس 2014م بعد أن كانوا مغادرين لإكمال دراستهم في تركيا ، لم يصدر بيان رسمي عن حكومة الوفاق بإدانة عملية الاختطاف كون أن المختطفين فلسطينيون ويحملون الهوية الفلسطينية ، ومن الواجب على الحكومة أن تسعى جاهدة وبكل قوة بمطالبة الجهات الخاطفة بإطلاق سراح الشبان الأربعة وإعادتهم إلى عائلاتهم .

3- الحصار

تركزت أهداف الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني على غرضين أساسيين وهما :

- تفكيك البنية السياسية ومحاولة افشال التجربة الديمقراطية الفلسطينية والقضاء على حكم حماس .
- ايصال الشعب الفلسطيني لحالة من الاحباط من خلال التجويع والفقر والحرمان من معظم أساسيات الحياة واشغال الفلسطينيين بالبحث عن لقمة العيش بدلاً من المقاومة .

وتعددت أشكال الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني وعلى حركة حماس كالآتي :-

أ. الحصار السياسي

عوقب الشعب الفلسطيني بحصار خانق لم يسبق له مثيل في الحياة نتيجة ممارسته للعملية الديمقراطية ، واختياره لقيادته من خلال صندوق الاقتراع ، وهذا الأمر الذي أزعج الاحتلال الإسرائيلي وأزعج بعض الأنظمة العربية والأوروبية والأمريكية ، فاجتمع العالم ليفرض شروط اللجنة الرباعية والمتمثلة بالاعتراف بإسرائيل ، والاعتراف بنتائج التسوية وانهاء المقاومة من خلال نبذ العنف . (حمدان ، 2007 : 55)

كما أن الاحتلال الإسرائيلي سعى لتجنيد المجتمع الدولي ضد حركة حماس بعد اعلانها مشاركتها للانتخابات التشريعية ، واشترط الاحتلال الاسرائيلي بأنه لن يجري أي اتصال مع الحكومة التي ستقوم في السلطة ، اذا لم تعترف بإسرائيل وتنزع سلاح المقاومة وتوافق على الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها مع السلطة الفلسطينية . (الدبس ، 2010 : 106)

ازداد ضغط الاحتلال الإسرائيلي على رئيس السلطة (محمود عباس) ، ففي حديث لتسيفي ليفني وزيرة خارجية الاحتلال عبر الإذاعة العبرية وصفت (محمود عباس) بأنه " غير ذي شأن " وقالت أن (محمود عباس) " لا يمكنه أن يُشكِّل وجه جميل لحكومة يختبئ ورائها إرهاب بشع " على حد وصفها ، وكان هذا الضغط على رئيس السلطة ليمنع حماس من تولي زمام الأمور مما يزيد الخناق عليها ويزيد الحصار دولياً واسرائيلياً وفلسطينياً . (وائل ، 2006 :66)

ب. الحصار الاقتصادي

بعد فوز حركة حماس في الانتخابات اتخذت حكومة الاحتلال الاسرائيلي قراراً بعدم تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية ، وأصبحت الحكومة الفلسطينية غير قادرة على دفع رواتب الموظفين ، كذلك قامت البنوك الاسرائيلية بوقف تعاملاتها مع البنوك الفلسطينية ، وفي تاريخ 19-2-2006م ، صادقت حكومة الاحتلال على إجراءات عقابية ضد الشعب الفلسطيني ومنها وقف تحويل مستحقات الضرائب الى السلطة الفلسطينية، وكذلك وقف كل المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني ، والتضييق على العمال الفلسطينيين وزيادة الحواجز والتفتيش واغلاق المعابر المؤدية إلى قطاع غزة والضفة الغربية ، كل هذه الاجراءات العقابية كانت تهدف لتضييق الخناق على حكومة حماس التي انتخبها الشعب الفلسطيني بكامل ارادته ، فقد كان لإغلاق المعابر التأثير السلبي على الحياة العامة لدى الشعب الفلسطيني وأصبح يعاني من فقدان لقمة العيش وأصبحت الحياة الاقتصادية لدى الفلسطينيين كارثيه . (سعد ، 2006 : 74 - 77)

ج. الحصار العسكري

قام الاحتلال الإسرائيلي بزيادة عملياته داخل قطاع غزة والضفة الغربية من أجل جر حركة حماس إلى المواجهة العسكرية ، أو العمل على اسقاطها شعبياً في حال وقفت حماس ضد أعمال المقاومة من أجل حفاظها على سطلتها في غزة . (سعد ، 2006 : 67)

قام الاحتلال الإسرائيلي بخطف واعتقال 28 نائباً من نواب المجلس التشريعي الفلسطيني في الضفة الغربية ، وذلك بعد أن قامت كتائب القسام بخطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 25-6-2006م ، كما تم اعتقال رئيس المجلس التشريعي (عزيز دويك) ونائب رئيس الوزراء ناصر الدين الشاعر . (الدبس ، 2010 : 107)

يرى الباحث أن الاحتلال الإسرائيلي ليس وحده من حاصر الشعب الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ، وإنما كان هناك أطراف دولية وعربية شاركت الاحتلال ، بل ودعمته في محاصرة الشعب الفلسطيني ، حيث يعتبر الباحث أن عدم مشاركة حركة فتح في حكومة وحدة وطنية تقودها حركة حماس فهذا يعتبر حصار ومأزق سياسي تفرضه حركة فتح على حركة حماس التي أصبحت محصورة في عنق الزجاجة ، ولم تستطع القيام بتنفيذ برنامجها السياسي

التي وضعته لمعالجة معظم القضايا السياسية والاقتصادية ، التي تهم الشعب الفلسطيني ، كذلك الحصار المفروض من دول الجوار بما فيها اغلاق معبر رفح من قبل الحكومة المصرية ولم يتم السماح للمسافرين من دخول قطاع غزة ولا بالخروج منه إلا لحالات الضرورة القاسية ، وكان هذا واضح جلياً بعد فوز حزب الحرية والعدالة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية حيث في تلك الفترة سمحت الحكومة المصرية برئاسة الدكتور محمد مرسي بفتح معبر رفح بصورة مستمرة للتخفيف من الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ، وبعد الانقلاب الدموي الذي حدث في مصر وعودة النظام المصري القديم ليحكم من جديد فقد تم اعادة اغلاق معبر رفح المتنفس الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني في قطاع غزة ، وعلى الصعيد الداخلي فمنذ فوز حركة حماس في تلك الانتخابات قامت حركة فتح بمنع موظفيها من الاستمرار في عملهم كموظفين في الحكومة التي تترأسها حركة حماس ، وكذلك قامت بإيقاف رواتب الموظفين الذي ظلوا على رأس عملهم ، كذلك مطالبة رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) بإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ، وقيامه بمنح نفسه صلاحيات كبيرة في الرئاسة منها سيطرته على الاجهزة الأمنية الفلسطينية ، وكذلك قيامه بإقالة الحكومة الفلسطينية المنتخبة من قبل الشعب الفلسطيني ، كل ما سبق يوضح لنا أن هذا الحصار لم يفرضه الاحتلال الإسرائيلي وحده على هذا الشعب ، ولكن فرضته الأنظمة العربية ونظام رئيس السلطة(محمود عباس) على الشعب الفلسطيني أيضاَ .

الفصل الخامس

مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية

المبحث الأول : المؤشرات السياسية

المبحث الثاني : المؤشرات الإدارية

المبحث الثالث : المؤشرات الأمنية

الفصل الخامس

مؤشرات الديمقراطية الفلسطينية

مقدمة

مرَ الشعب الفلسطيني في العديد من التجارب الديمقراطية سواء على المستوى الفصائلي ، أو على مستوى النظام السياسي الفلسطيني المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الفلسطينية بما فيها مؤسسة الرئاسة ، ولكل ديمقراطية لا بد من وجود بعض المؤشرات التي من خلالها نستدل على مدى نجاح أو فشل هذه التجربة حيث يقوم الباحث في هذا الفصل بتقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاثة مباحث رئيسية ، ويتناول المبحث الأول أهم المؤشرات السياسية ومنها مدى قبول الاطراف الفلسطينية بمبدأ الشراكة السياسية ومبدأ تداول السلطة ، اما المبحث الثاني يتناول المؤشرات الإدارية والمتعلقة بإجراءات العملية الانتخابية بحرية ونزاهة ، ومعرفة طبيعة النظام الانتخابي من خلال دراسة قانون الانتخابات الفلسطيني والذي يحدد آليات العملية الانتخابية ودراسة عملية فرز النتائج ، أما المبحث الثالث فيتناول أهم المؤشرات الأمنية خلال الانتخابات الفلسطينية ومعرفة دور الاحتلال الإسرائيلي في محاولاته لإفشال البرنامج الديمقراطي الفلسطيني ، كذلك معرفة دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إدارة العملية الانتخابية والحفاظ على الأمن والاستقرار خلال تلك الفترة ، وهل استطاعت هذه الأجهزة منع حدوث أعمال من شأنها تعيق العملية الانتخابية ؟ ومما سبق يمكننا من قياس مدى نجاح أو فشل هذه التجربة ومعرفة عوامل نجاحها أو فشلها .

المبحث الأول

المؤشرات السياسية

أولاً : الشراكة السياسية

" تُعدُّ الشراكة السياسية أحد أهم المؤشرات السياسية للنظام الديمقراطي ، وفي فلسطين فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994م، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام 1996م ، وحتى عام 2006 كانت سيطرة حركة فتح هي المظهر السائد في الساحة الفلسطينية مع غياب حقيقي للشراكة السياسية ، وكان الشعب الفلسطيني يأمل أن تعزز انتخابات عام 2006م قيادة وطنية تؤمن بالشراكة السياسية والوطنية ، ولكن يبدو أن الأمر كان أسوأ مما توقعه الشعب الفلسطيني بكثير ، فكانت النتيجة هي حدوث الانقسام الفلسطيني .(حبيب ، مقابلة : 19-10-2015)

لم تكن الشراكة السياسية بنفس النسبة عند جميع الأطراف السياسية الفلسطينية ، واضح أنه كان هناك رغبة عند حركة حماس بالانخراط في النظام السياسي الفلسطيني في عام 2006 بعد احجامها في عام 1996م ، أيضاً كان هناك رغبة سياسية من بعض القوى الفلسطينية بكسر احتكار حركة فتح والقوى الموالية لها للنظام السياسي الفلسطيني ، ولكن رغبة حماس المتزايدة بالانخراط في النظام السياسي الفلسطيني ، لم تكن متزامنة مع ارادة القوى الاقليمية و الدولية في وصول حماس الى سدة النظام السياسي الفلسطيني ، ولكن كان هناك توجه بدمج حركة حماس وترويضها في النظام السياسي جزء من أجزاء أخرى مكونة لهذا النظام السياسي ، دون أن تقف حركة حماس على رأس النظام السياسي الفلسطيني ، ولذلك اصطدمت الرغبات الداخلية والخارجية وشهدنا النتائج المأساوية للانتخابات بالانقلاب عليها في عام 2007م وحدوث حالة الانقسام المتواصل في الساحة الفلسطينية نظراً للسبب الأساسي وهو عدم قبول حركة فتح بنتائج الانتخابات التي تم اجراءها عام 2006م ، ورغبتها بمحاولة وضع العصي في دواليب الحكومة الفلسطينية الجديدة (أبو عامر ، مقابلة : 29-9-2015)

إن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية وكان هناك اعتراف بها على هذا الأساس ، والذي وقع على اتفاقية أوسلو هي منظمة التحرير الفلسطينية ، وبالتالي كانت ضمنياً أن كل فصائل منظمة التحرير تؤيد اتفاقية أوسلو وما يترتب عليها ، ولكن كان هناك بعض المواقف والتحفظات مثل حركة حماس والجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية ، ولكن باقي الفصائل وافقت على عملية الانتقال الى السلطة الفلسطينية ، حيث كانت هناك شراكة سياسية بين فصائل

منظمة التحرير قبل اتفاق أوسلو لأن منظمة التحرير قائمة أساساً على الشراكة السياسية ، واستكملت هذه الشراكة بعد اتفاق أوسلو مباشرة باستثناء الفصائل التي تحفظت وامتنعت عن الدخول في النظام السياسي الفلسطيني ، ولكن هذه الشراكة لم تكن على مستوى الكل الفلسطيني حيث كانت هذه الشراكة في اطار منظمة التحرير، بمعنى أن هناك قوى أخرى كانت خارج منظمة التحرير خصوصاً حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي ، لم تكن جزءاً من هذه الشراكة إلَّا عندما قررت حماس الدخول في الانتخابات خصوصاً الانتخابات المحلية عام 2005م ، ثم الانتخابات التشريعية عام 2006م ، آنذاك أصبحت حماس جزء من هذه المشاركة السياسية في اطار السلطة الفلسطينية (أبراش ، مقابلة : 1-10-2015)

رفضت حركة حماس اتفاق أوسلو ورفضت تبعات هذا الاتفاق ، ولم تقبل بالدخول في المشاركة السياسية آنذاك نظراً لأن اتفاق اوسلو اطاح بالقضية الفلسطينية ، واقتصرت نصوص الاتفاق على بعض المسميات التي حولت قضية فلسطين الى قضية سكان وإدارة شؤن سكان من خلال الحكم الذاتي الفلسطيني ، بعد ذلك أصبح هناك نضوج سياسي لدى حركة حماس ووافقت على المشاركة في النظام السياسي الفلسطيني ، وكان أحد أسباب مشاركتها هو تقوية وتدعيم المقاومة الفلسطينية في الوقت ذاته ورفضت حركة فتح نتائج الانتخابات التي تم اجرائها في 25 – 1-2006م ، وكان أحد أسباب رفض حركة فتح لهذه النتائج هو أن حركة فتح لا تقبل بالمشاركة في برنامج يتبنى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ، وللأسف اندملت التجربة الديمقراطية الفلسطينية الأولى والمفترض أن تؤسس لثقافة الرأي والرأي الآخر لثقافة الاختلاف ، ثقافة تداول السلطة سلمياً وبشكل ديمقراطي ، ولكن وللأسف فإن التجربة الفلسطينية في هذا السياق تجربة قاصرة لأن الاحتلال لا يمكن له أن يعطي لهذه التجربة فرصة الحياة والتطور والنماء الطبيعي ، وبعد اتفاق أوسلو فإن هناك مشكلة تعيق المشاركة السياسية حتى ننتهي من مرحلة الفرز أي عزل وحصار وانهاء التيار المفاوض الذي يدمر الثوابت . فهناك تياران تعيشهما القضية الفلسطينية وهما تيار تخلى عن الثوابت وهو التيار المفاوض والتيار الآخر هو تيار مقاوم ، ونحن مضطرون أن نعيش حالة من الانفصال ما بين اتجاهين بغض النظر عن حجم هذين الاتجاهين ، ويمكن القول إن الانتفاضة الثالثة تجري فصولها الآن وواضح أنها تتسع وتتقدم إلى الأمام يمكن لها أن تبلور أغلبية في هذا الاتجاه بمعنى عملية فرز كاملة تعطي أفقاً لأغلبية يمكن أن تكون المشاركة السياسية في اطارها مشاركة فاعله وهذا ما يجري اليوم وتفرضه معطيات الشارع الفلسطيني

الذي يواجه عدواً محتلاً ، لأن ما يجري اليوم وعنوان المشاركة السياسية أن يكون هناك قواسم مشتركة بدليل أن حركات التحرير شكلت جبهات وطنية على قاعدة الحد الأدنى من القواسم المشتركة . (العجرمي ، مقابلة بتاريخ 17-10-2015)

ثانياً : حرية الرأي والتعبير

تعد حرية الرأي والتعبير مقدمة أساسية لتشكيل شخصية الإنسان اجتماعياً وسياسياً، وهي المدخل الأساسي لتكوين قناعة ذاتية باتجاه فكري آخر أو تصديق معلومة أو تكذيبها، وهو أمر داخل الإنسان يتشكل باجتهاده الشخصي، ولهذا نصت المادة 6 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق الإنسان في اعتناق الآراء دون مضايقة .(أبو سعدة ، مقابلة بتاريخ 11-10-2015)

حرية الرأي والتعبير هي الحرية في التعبير عن الأفكار والآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو عمل فني بدون رقابة أو قيود حكومية ، بشرط أن لا يمثل طريقة ومضمون الأفكار أو الآراء ما يمكن اعتباره خرقاً لقوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير، ويصاحب حرية الرأي والتعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق والحدود مثل حق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية ، ويعتبر هذا الحق والواجب مقدس لا يمكن مصادرته أو التضييق عليه، ومن يعمل على خلاف ذلك فإنه يؤسس إلى الاستبداد والدكتاتورية، غير أنه لا يجب لأحد أن يتعسف في استخدام هذا الحق، كأن يتطاول أو يسب أو يسقط أو يحقر الآخرين بحجة ممارسة حقه في حرية التعبير. (موقع فلسطين اليوم ، 17-8-2011)

يرى الباحث أنه قبل الانقسام الفلسطيني كان الفلسطينيون يتمتعون بحرية الرأي والتعبير سواء كان ذلك تطبيقاً للديمقراطية الفلسطينية او بدونها، لأن حرية الرأي والتعبير أصبحت جزء من ثقافة الشعب الفلسطيني وبإمكان كل مواطن فلسطيني أن يعبر عن رأيه في أي مكان دون ريب أو خوف ، ولكن خلال مرحلة الانقسام الفلسطيني وفي تلك الفترة الصعبة التي عاشها الفلسطينيون ، كان هذا المبدأ غير مسموح به لحساسية المشهد السياسي والأمني الفلسطيني ، و في الضفة الغربية قامت السلطة بحظر حركة حماس ، وأغلقت مكاتبها وجمعياتها واعتقلت عدد كبير من عناصرها وقياداتها ومنعتها من إقامة أية احتفالات أو القيام باعتصامات أو مسيرات سلمية ، وهذا جزء من حرية الرأي والتعبير ، كذلك الأمر في قطاع غزة حيث لن يتم السماح في بعض الأوقات لحركة فتح من القيام بمهرجانات شعبية أو

اعتصامات أو ما شابه ذلك وهذا بدوره يزيد علينا صعوبة تطبيق الديمقراطية في فلسطين لأن الديمقراطية ليست إنتخابات فقط ولكنها ثقافة تتمتع بها الشعوب ، وتعد الانتخابات جزء من هذه الديمقراطية .

ثالثاً : بناء المجلس التشريعي الفلسطيني والمؤسسات الحكومية

يفترض أن يكون الهدف الرئيسي للانتخابات في أي دولة أن يتم ترسيخ النظام الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة التي تحتاج بشكل مستمر إلى دماء جديدة ، الأمر الذي يجعل ترسيخ مبادئ الديمقراطية أمراً طبيعياً ، ومن خلال ذلك يمكننا إجراء المقارنة بين المجلسين التشريعيين المنتخبين من الشعب الفلسطيني خلال عامي 1996م و 2006م من خلال معرفة الدور الرئيسي لكل منهما وكذلك معرفة الانجازات التي تم تحقيقها لصالح الشعب الفلسطيني .

1- المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996

لقد شكل انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني عام 1996م تحدياً كبيراً لوضع الأساس لبناء مؤسسي وتنظيمي فاعل يضمن ممارسته لعمله البرلماني الديمقراطي. فلقد جاء إقرار النظام الداخلي الفلسطيني للمجلس التشريعي كركيزة أساسية من ركائز البناء المؤسسي والتنظيمي للمجلس ، والذي حدد أسس آليات عمله المنبثقة عن مهامه ومسؤولياته وصلاحياته التشريعية والرقابية القائمة على إقرار القوانين والتشريعات ، وإرساء مبادئ مساءلة ذات شفافية عالية لأعمال السلطة التنفيذية في قضايا الشأن العام ، بما في ذلك حقوق وواجبات الأعضاء والحصانة البرلمانية التي يتمتعون بها ، ومدة دورة المجلس السنوية وفترتها ، وقواعد إدارة الجلسات ، وأسس وشروط تشكيل اللجان الاختصاصية الدائمة والمؤقتة باعتبارها القوة المحركة لأعمال المجلس . (صافي ، 2008 : 18)

أ- لجان المجلس

يقوم المجلس بممارسة مهامه التشريعية والرقابية والمحاسبة ، ودراسة الخطط والبرامج والاتفاقيات والمعاهدات بمساعدة عدد من اللجان ، وهذه إما أن تكون لجاناً دائمة تتشكل مع بداية الدورة التشريعية ، وتستمر حتى بداية الدورة التشريعية الجديدة ، أو لجاناً مؤقتة أو خاصة ، تنشأ بهدف بحث مسألة أو قضية محددة تنتهي بانتهاء هذه القضية . (صافي ، 2008 : 23)

ب-وظيفة المجلس

بتاريخ 7- 3- 1996م تولى المجلس التشريعي الفلسطيني كامل صلاحياته البرلمانية لإصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع ، بهدف تنظيم الحياة وبلورة وحدة القانون ما بين محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة ، والتي كان من أبرز نتائجها إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث واجه المجلس التشريعي عقبات عديدة من أكثرها خطورة: الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية (أوسلو ، وطابا) ، والتي جاءت السلطة الوطنية وانتخاب المجلس كنتاج طبيعي لها ، والتي قامت بتقسيم الأراضي الفلسطينية إلي مناطق تحت مسميات A,B,C,D ، والتي وضعت القيود وحدت من صلاحية واستقلالية المجلس في مجال التشريع ، ناهيك عن العقبة الثانية والتي تمثلت في الموروث القانوني الذي ورثته السلطة الوطنية من تشريعات عثمانية وبريطانية احتلالية وانتدابية ، ومصرية ، وأردنية ، واحتلالية إسرائيلية ، والتي لم تراعِ في أحكامها القانونية المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والحريات العامة ، والتي جاءت بالأساس لتعكس وجهة نظر المستعمر أو الجهة الحاكمة بعيداً تماماً عن مصالح واحتياجات وطموحات الشعب الفلسطيني ، ولكن يمكننا القول أن المجلس نجح في إصدار ما مجموعه 166 قرار حول قضايا مختلفة اشتملت على قضايا قانونية ، وسياسية ، واقتصادية ومالية ، وشئون مجلس ، وشئون أمنية وداخلية وحكم محلى ، وحريات عامة (أبو عامر ، مقابلة بتاريخ 29-9-2015)

ج- تعزيز قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني

لتعزيز قيم الديمقراطية ، لا بد من العمل في ثلاثة اتجاهات وهي : (مجدلاني ، 2002 : 197-199)

1- إرساء قيم التعددية الفكرية والسياسية التي تعبر عن رؤى التيارات والاتجاهات المختلفة في المجتمع ، والتي تشكل عنصر قوة وإثراء للبنية الاجتماعية والسياسية للسلطة والمعارضة على حد سواء ، على قاعدة الرغبة الصادقة في التعايش وتقبل التنوعات الاجتماعية ، وتعبيراتها عن ذاتها ومصالحها المنسجمة مع المصلحة العامة ، والتي تجد تطبيقها الحي والملموس بتكريس مبدأ انتقال السلطة وتداولها بشكل سلمى وديمقراطي عبر الانتخابات الدورية والحرة والنزيهة.

2- بناء مؤسسات المجتمع المدني باعتباره ركيزة لأي مشروع حضاري في العصر الحديث ، وباعتباره عمل يؤسس لقاعدة مجتمعية مبنية على أساس التسامح والتنافس السلمي والديمقراطي ، لحل الإشكاليات المجتمعية بين هذه المنظمات والمؤسسات من جهة ، وبين سلطة الدولة من جهة ثانية ، على قاعدة صيانة السلم الأهلي والمجتمعي ، وتحقيق الأمن الاجتماعي ، ولكونها تشكل في حقيقة الأمر رديفاً لمؤسسات السلطة الرسمية.

3- الالتزام بضمان حقوق الإنسان الأساسية وصيانتها والعمل على تطبيقها ، وفى مقدمتها حقه بالعيش حياة حرة كريمة تضمن حقوقه وتصون كرامته الإنسانية ، في مجتمع يقوم على العدل ، وينبذ كل أشكال القمع واستعباد الإنسان لأخيه الإنسان .

أما على صعيد المجلس التشريعي الفلسطيني فقد جاء في ظل وجود مناخ دولي تسوده قيم الديمقراطية والتعددية والمجتمع المدني وحقوق الإنسان ، وهذا قد فرض عليه استحقاقات هامة باعتباره مؤسسة وطنية منتخبة من الشعب الفلسطيني ، فهو مطالب ، ورغم محدودية صلاحياته التشريعية ، بسن القوانين والتشريعات التي تؤسس لبنية قانونية قادرة على ضمان تعزيز قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون واستقلال القضاء وبناء مؤسسات مجتمع مدني قادرة على ترسيخ الممارسة الديمقراطية . (صافي ، 2008 : 76-77)

2- المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006م

تم انتخاب المجلس التشريعي الفلسطيني في 25-1-2006م ، وقد حازت حركة حماس على الأغلبية بواقع 74 مقعداً بنسبة 56.1 ٪ من مقاعد المجلس التشريعي وبدأ المجلس من تولي صلاحياته في التشريعات وسن القوانين بما هو مطلوب منه في سبيل خدمة الشعب الفلسطيني الذي قام بانتخابه في تلك الفترة .

أ- مدة العضوية في المجلس التشريعي الفلسطيني

نصت المادة (47) من القانون الأساسي المعدل على عضوية المجلس التشريعي بأربع سنوات من تاريخ انتخابه بحيث تجري انتخابات مرة واحدة كل أربع سنوات . (المجلس التشريعي الفلسطيني ، 2009 : 37)

ب- لجان المجلس

قام المجلس التشريعي بتعديل عدد اللجان داخل المجلس من إحدى عشرة لجنة إلى أربع عشرة لجنة في الجلسة التي عقدها المجلس بتاريخ 19-4-2006م ، حيث تم تقسيم لجنة الداخلي والحكم المحلي إلى لجنتين هما : لجنة الداخلية والأمن ، ولجنة الحكم المحلي ، كما أصبحت اللجان الدائمة داخل المجلس التشريعي على النحو الآتي : (المجلس التشريعي الفلسطيني ، 2009 : 33)

1- لجنة القدس
2- لجنة شؤون اللاجئين
3- اللجنة السياسية
4- اللجنة القانونية
5- لجنة الموازنة والشؤون المالية
6- اللجنة الاقتصادية
7- لجنة الداخلية والأمن
8- لجنة الحكم المحلي
9- لجنة التربية
10- لجنة القضايا الاجتماعية
11- لجنة الشهداء والأسرى والجرحى والمقاتلين القدامى
12- لجنة المصادر الطبيعية والطاقة
13- لجنة الرقابة لحقوق الانسان والحريات العامة

ج- الصعوبات التي واجهها المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني

لم يكن المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006م ، بالمستوى المطلوب قانونياً ووطنياً ، كذلك لم يكن على مستوى التحدي من حيث قيامه بالمهام والوظائف البرلمانية التي تم انتخابه من اجل القيام بها ، وهذا يعود إلى العديد من الصعوبات والمعيقات التي جعلت المجلس في حال شلل شبه كامل من تنفيذ مهامه المطلوبة منه ، ومن بين هذه الصعوبات هو الاحتلال الاسرائيلي الذي لم يقبل بنتائج

الانتخابات ، كذلك عدم دخول حركة فتح في المشاركة بالحكومة الفلسطينية التي تترأسها حركة حماس ، وهذا خلل واضح وكبير ، كذلك الاقتتال الداخلي والانقسام بين غزة والضفة . (ابراش ، مقابلة بتاريخ 1-10-2015)

الصعوبات التي واجهها المجلس التشريعي على المستوى الاسرائيلي

1- الاحتلال الإسرائيلي الذي قام باستخدام سياسة الفصل بين الضفة وقطاع غزة ، من خلال الحصار والاغلاق والحواجز التي حدت من قدرة النواب على الوصول إلى مقر المجلس ، الأمر الذي أدى إلى إعاقة انعقاد الكثير من الجلسات .
2- اعتقال الاحتلال الإسرائيلي ما يقارب ثلث نواب المجلس التشريعي بمن فيهم رئيس المجلس وأمين السر ، حيث أطلق سراحهم فيما بعد ، وهذا يعتبر محاولة إسرائيلية للتدخل في نتائج الانتخابات وكسر إرادة الشعب الفلسطيني في تنفيذ الديمقراطية .
3- عدم وجود تضامن برلماني عربي أو إسلامي حقيقي يساعد على القيام بمهامه .
4- سياسة الحصار السياسي التي أعاقت النواب عن التواصل مع البرلمانيين في العالم وعدم قدرة النواب لنقل معاناة الشعب الفلسطيني للبرلمانيين في دول العالم .
5- القوى الدولية الداعمة والمؤيدة لسياسات الاحتلال الاسرائيلي تجاه البرلمان الفلسطيني والفلسطينيون ككل . (عياش ، 2010 : 108-109)

الصعوبات التي واجهها المجلس التشريعي على الصعيد الذاتي

1- التناقض السياسي بين حركتي فتح وحماس

أ- احتدام الصراع السياسي بين حركتي فتح وحماس ، والذي أدى بدوره إلى صراع عنيف انتهى بالاحتكام الى السلاح والاقتتال الداخلي والسيطرة المسلحة لحركة حماس على قطاع غزة .

ب-مقاطعة النواب لجلسات المجلس ، حيث اعتادت كتل برلمانية بأكملها التغيب بشكل متعمد عن حضور جلساته ، في ضوء التناحر الدائر في أروقة المجلس بين حركتي حماس وفتح.

ت-طغيان الفصائلية على المجلس ، حيث أصبح التصويت بالمجلس هو اقرب للتناحر الفصائلى منه إلى تصويت وفق مصالح الشعب الفلسطيني العليا . (ابراش ، مقابلة بتاريخ 1-10-2015)

ث-حالة الاستقطاب الحاد بين حركتي فتح وحماس ، وتشبث كل فريق بموقفه السياسي.

ج- غياب المعلومات ، وإخفائها بسبب حالة الاستقطاب القائمة

ح- قرار حركة حماس بعدم عقد جلسات دون خروج النواب المختطفين ، إلا بوجود بجدول أعمال متفق عليه مسبقاً.

خ- انتقال الحالة الفلسطينية من مرحلة هيمنة الطرف الواحد في المجلس الأول ، إلى مرحلة التناقض بين قطبين تحمل العلاقة بينهما من بوادر الصراع أكثر ما تحمل من عوامل التوافق والتكامل في خدمة المشروع الوطني الفلسطيني .

د- الاختلاف السياسي بين الحكومة التي تستند إلي دعم أغلبية مطلقة من المجلس ، ومؤسسة الرئاسة التي تستند إلي شرعية الانتخاب من قبل الشعب ، وإلى مرجعية منظمة التحرير الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني التي يترأسها رئيس السلطة ، هذا المبدأ الذي لم تقره حتى الآن حماس.

ذ- اختطاف 45 نائباً من كتلة واحدة (من بينهم رئيس المجلس ورؤساء لجان) انعكس سلبا على أداء المجلس ، من حيث فقدان كتلة الأغلبية تمتعها بأغلبية الحضور ، الأمر الذي دفعها إلي استخدام أسلوب تعطيل النصاب لمنع عقد الجلسات. (صافي ، 2008 : 124- 125)

2- الممارسة الديمقراطية

أ- ثقافة انكار الآخر يشكل مرضاً اجتماعياً خطيراً .

ب-غياب الديمقراطية في النظام السياسي ، وفى الاحزاب والفصائل الفلسطينية ، وبالتالي في المجلس.

ت-عدم الاعتداد بوثيقة الوفاق الوطني التي وافقت عليها كل الفصائل الفلسطينية .

ث-غياب أسس العملية الديمقراطية عن المشهد الديمقراطي، ابتداءً من القبول بنتائج الانتخابات ، ومروراً بالتداول السلمي للسلطة ، وانتهاءً بالاحتكام للقانون والرضى بحكم القانون .

ج- عدم الالتزام بأسس العملية الديمقراطية ، وعدم الصدق في الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الفلسطينية الداخلية ، حيث لا يمكن النظر للمأساة التي حلت بالمجلس التشريعي دون النظر لها من خلال الرؤيا الشاملة والكاملة للبيت الفلسطيني العام ، ولذا فإن كل الحلول المقترحة لإحياء دور المجلس لا يمكن أن تنجح إن لم يكن ذلك جزء من علاج الحالة العامة التي أصابت الجسد الفلسطيني .

ح- النجاح في ظل اللون الواحد ، والفشل في ظل التعددية السياسية ، وهذا يتطلب إعادة النظر في ثقافة التعايش والشراكة ، بل والديمقراطية بشكل عام ، وتداول السلطة بعيدا عن ثقافة الاستحواذ ، والاقصاء ، ورفض الآخر ، والمحاصصة . (عياش ، 2010 : 110-111)

" أصبح المجلس التشريعي هو الغائب الأكبر عن الساحة الفلسطينية وأصبح أعضاء كثر من المجلس التشريعي يمارسون سياسة التحريض سواء من حركة حماس أو حركة فتح ، وأصبحوا بعيدون عن مهامهم كبرلمانيين لخدمة أبناء شعبهم وأصبحوا يمارسوا مهامهم لخدمهم فصائلهم سواء في حركة حماس أو حركة فتح ، حيث أصبح لدينا مفهوم أن المجلس التشريعي المنتخب عام 1996م هو غطاء سياسي لحركة فتح ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية ، كذلك المجلس التشريعي المنتخب عام 2006م ، أصبح يمثل غطاء سياسي كامل لحركة حماس وحكومتها " . (أبراش ، مقابلة : 1-10-2015)

أما عدنان أبو عامر يقول :" المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996م ، كان تقريباً بلون واحد فكان معظمه يمثل حركة فتح والأقلية من المستقلين المحسوبين على حركة فتح وبذلك لم يكن هناك تمثيل برلماني قوي بصورة انتخابية معبرة عن طبيعة الألوان السياسية السائدة في الساحة الفلسطينية ولم تكن هناك منافسة بين أقطاب سياسية فلسطينية ، ومع ذلك لم يمارس هذا المجلس الاداء البرلماني المطلوب والمتعارف عليه ، حيث أنه بين عامي 1996م و 2006م لم يكن هناك أي تنافس انتخابي ، حيث كان هذا المجلس بمثابة مظلة للرئاسة الفلسطينية باستثناء سن بعض القوانين واللوائح والمراسيم الرئاسية وتشريعها ، اما على صعيد تشكيل لجان تحقيق أو اقالة حكومات أو استجواب وزراء لم يكن ذلك متواجد داخل المجلس ، ولكن شهدنا بعض الأحيان صدور بعض التقارير للجنة الرقابة وحقوق الإنسان عام 1998م والتي تتحدث عن بعض حالات الفساد لكن لم يمارس المجلس التشريعي خلال الدورة الأولى دوره الكامل ، أما في الدورة الثانية عام 2006م ، فقد حدث الانقسام الفلسطيني ولم يكد المجلس التشريعي أن يأخذ دوره في اجراء دوره البرلماني التشريعي المتعارف عليه في الملاحقة والاستجواب والتحقيق وغيره ، وبذلك انحصر دور المجلس التشريعي في غزة بعد الانقسام على عقد بعض الجلسات الصورية الروتينية في ظل تعطيل المجلس من قبل رئاسة السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم انعقاده بالكلية ، ولذلك لم يستطع المجلس التشريعي أن يأخذ دوره الحقيقي في كثير من القضايا الحياتية والمعيشية للفلسطينيين ، وهناك اتهامات للمجلس

التشريعي الفلسطيني في غزة بانه يمثل الغطاء للحكومة الفلسطينية التي تترأسها حركة حماس منذ عام 2006م ، فلم يقم المجلس باستجواب وزراء حكومة حركة حماس أو تشكيل لجان التحقيق أو اجراء مسائلات قانونية علنيه لهم " .(أبو عامر ، مقابلة : 1-10-2015)

يرى الباحث أن المجلس التشريعي الفلسطيني الذي تم انتخابه عام 1996م ، كان يعمل بأريحية مطلقة وكان يقوم بتأدية وظائفه من خلال غطاء سياسي من قبل الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح ، حيث نرى أن حركة فتح كانت تسيطر بالأغلبية المطلقة على هذا المجلس ، وأن كل القرارات التي تريد تنفيذها حركة فتح كان يتبناها المجلس التشريعي ، ويقوم بالتصويت عليها بالقراءة الأولى والثانية والثالثة ، وبهذا لم يعد المجلس التشريعي المنتخب عام 1996م يحمل هموم المواطن الفلسطيني ويتبنى مشاكله ويقوم على حلها ولكنة أصبح أداة مستخدمة في يد حركة فتح وفي يد رئيس السلطة الفلسطينية ، أما المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 2006م فلم يستطع ممارسة صلاحيته وهذا يعود لأسباب كثيرة منها سياسة الاحتلال في اعتقال عدد كبير من نواب المجلس ، وكذلك الحصار الشامل على قطاع غزة ، أيضاً تعطيل مهام المجلس من خلال رئيس السلطة (محمود عباس) ، كذلك تغيب أعضاء المجلس المنتميين لحركة فتح ، كل هذه الاسباب عملت على تعطيل بل شلل اداء المجلس التشريعي الفلسطيني ، ولكن هذا لا يعفي المجلس التشريعي من تحمل مسؤولياته أمام الشعب الفلسطيني الذي انتخبه بكامل ارادته وحريته ، فإن هذا المجلس تغيب تماماً عن هموم المواطن الفلسطيني وكذلك تغيب تماماً عن الساحة الفلسطينية ولم يستطع هذا المجلس من تنفيذ قرارته الاستراتيجية التي لها دور فاعل في تغيير الواقع الفلسطيني .

المبحث الثاني

المؤشرات الادارية

أولاً : النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم(13) لسنة 1995

وفقاً لقانون رقم (13) لسنة 1995م بشأن الانتخابات نظام الأغلبية، وبموجب هذا القانون، تم تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 16 دائرة انتخابية لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الـ88.

ويتيح نظام الأغلبية للناخب الحق في التصويت لعدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد النيابية المخصصة لدائرته الانتخابية أو أقل، وفق هذا النظام يفوز المرشحون الذين يحصلون على أعلى الأصوات بالمقاعد النيابية المخصصة لكل دائرة انتخابية، إذ لا يعطي هذا النظام أهمية كبيرة إلى عدد الأصوات التي يحصل عليها المرشح الفائز سواء كانت كثيرة أو ضئيلة، أي أنه لا يشترط الفوز بأغلبية مطلقة من عدد أصوات المقترعين.

ووفق هذا القانون يخصص عدد من المقاعد للمسيحيين توزع بموجب مرسوم رئاسي على النحو التالي: (https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en)

دائرة القدس (مقعدان)، ودائرة رام الله (مقعد واحد)، ودائرة بيت لحم (مقعدان)، ودائرة غزة (مقعد واحد). كذلك خصص القانون السابق مقعداً واحداً للطائفة السامرية في دائرة نابلس ، ومن خلال هذا النظام تمت الانتخابات عام 1996م .

النظام الانتخابي وفق قانون الانتخابات رقم(9) لسنة 2005

بتاريخ 18-6-2005م أقر المجلس التشريعي قانون الانتخابات العامة رقم(9) لسنة 2005، حيث اعتمد فيه النظام الانتخابي المختلط الذي يجمع مناصفة بين نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)، ونظام التمثيل النسبي (القوائم)، كما حدد القانون أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني وعددهم 132 عضواً، يتم انتخاب 66 عضواً وفق نظام الأغلبية النسبية ويتم انتخاب الـ 66 عضواً وفق نظام التمثيل النسبي (القوائم).

أ- نظام الأغلبية النسبية (الدوائر)

حدد قانون الانتخابات العامة رقم(9) لسنة 2005م ، انتخاب 66 عضواً من أعضاء المجلس التشريعي بموجب نظام الأغلبية، بحيث يتم توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية ، وفق عدد السكان في الدائرة وبما لا يقل عن مقعد واحد لكل دائرة، وتحدد حصة كل دائرة بموجب مرسوم رئاسي يصدر عن رئيس السلطة الفلسطينية.

بتاريخ 15 -7- 2005م صدر مرسوم رئاسي يوزع عدد المقاعد المخصصة لنظام الأغلبية على الدوائر الانتخابية الست عشرة دائرة وفق عدد السكان إضافة إلى تخصيص 6 مقاعد للمسيحيين على النحو التالي :

اسم الدائرة	عدد المقاعد	عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين (من بين عدد المقاعد الإجمالي)
القدس	6	2
جنين	4	-
طولكرم	3	-
طوباس	1	-
نابلس	6	-
قلقيليه	2	-
سلفيت	1	-
رام الله والبيرة	5	1
أريحا	1	-
بيت لحم	4	2
الخليل	9	-
شمال غزة	5	-
غزة	8	1
دير البلح	3	-
خانيونس	5	-
رفح	3	-
المجموع	66	6

ووفق نظام الأغلبية النسبية (الدوائر) يتنافس المرشحون بشكل فردي وفي كل دائرة على حدة، بحيث تظهر أسماؤهم على ورقة الاقتراع، ويكون لكل ناخب عدد من الأصوات يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرته أو أقل، ويفوز بالمقاعد المخصصة للدائرة المرشحون الحاصلون على أكثرية الأصوات فيها، وفي حال تساوي الأصوات بين مرشحين أو أكثر لدائرة انتخابية ذات مقعد واحد، أو المقعد الأخير في دائرة متعددة المقاعد، يتم إجراء انتخابات بين مرشحين أو أكثر خلال عشرة أيام، وينطبق ذلك على المقعد أو المقاعد المخصصة للمرشحين المسيحيين حيث تعتبر هذه المقاعد الستة المخصصة للمسيحيين حداً أدنى لتمثيلهم في المجلس.

(https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en)

ب- نظام التمثيل النسبي (القوائم)

يتم انتخاب 66 من أعضاء المجلس التشريعي وفق هذا النظام، حيث يتم الترشح في إطار قوائم انتخابية مغلقة على مستوى الوطن، بحيث لا تظهر أسماء المرشحين في أوراق الاقتراع، وإنما تظهر أسماء القوائم الانتخابية ويكون للناخب الحق في اختيار قائمة واحدة فقط.

يتم ترتيب أسماء المرشحين في كل قائمة وفق إرادة القائمة الانتخابية ذاتها، بحيث لا يقل عدد المرشحين عن سبعة ، ولا يزيد عن 66 مرشحاً، مع التزام القائمة بتضمين الأسماء الثلاثة الأولى بامرأة واحدة على الأقل، وامرأة واحدة على الأقل في كل أربعة أسماء تلي ذلك، وامرأة واحدة على الأقل لكل خمسة أسماء تأتي بعد ذلك، وهكذا حتى نهاية القائمة.

يتم توزيع المقاعد على القوائم الانتخابية بطريقة نسبية وفق طريقة "سانت لوغي"، بحيث يخصص لكل قائمة انتخابية حازت على 2٪ (نسبة الحسم) أو أكثر من الأصوات الصحيحة للمقترعين عدد من المقاعد يتناسب وعدد الأصوات التي حصلت عليها على مستوى الوطن، ويفوز بالمقاعد المخصصة لكل قائمة المرشحون لتلك القوائم وفق ترتيبهم فيها.

(https://www.elections.ps/ar/tabid/671/language/en)

ثانياً : الاجراءات الرقابية على الانتخابات الفلسطينية

أتاحت المادة (113-1) من قانون رقم 9 لسنة 2005م بشأن الانتخابات العامة "إجراء العمليات الانتخابية بجميع مراحلها، بما في ذلك الاقتراع بشفافية وعلانية، بما يضمن تمكين المراقبين من مراقبة هذه العمليات في جميع مراحلها، وتمكين مندوبو الصحافة والإعلام من تغطية هذه الانتخابات." وحددت الفقرة الثانية من نفس المادة "اعتماد المراقبين المحليين والدوليين ومندوبي الصحافة والإعلام المحليين والدوليين من قبل لجنة الانتخابات المركزية، وتصدر هذه اللجنة بطاقة اعتماد لمن يطلبها منهم. (الصوراني ، وآخرون ، 2006 : 8)

تعتبر الرقابة على الانتخابات الفلسطينية أحد المبادئ التي نصّ عليها قانون الانتخابات، ولجنة الانتخابات المركزية هي الجهة المسؤولة عن اعتماد وتسهيل عمل المراقبين. وقامت لجنة الانتخابات المركزية بموجب الصلاحيات المخولة لها، بوضع مجموعة من الإجراءات وقواعد السلوك التي تنظم عمل المراقبين.

تبدأ عملية الرقابة على الانتخابات من بداية العملية الانتخابية المتمثلة بفتح باب تسجيل الناخبين الراغبين بالمشاركة في العملية الانتخابية اللاحقة، وخاصة عملية الترشح لمن يرغب في ذلك؛ والاقتراع في وقت لاحق. والعملية الانتخابية والمشاركة فيها وفق أحكام القانون الفلسطيني هي مشاركة اختيارية لمن تنطبق عليه شروط المشاركة في العمليات الانتخابية.

وتأتي أهمية الرقابة على الانتخابات من فكرة سماح القانون الفلسطيني للجمعيات الأهلية غير الربحية بإمكانية تسجيل اعتمادها لدى لجنة الانتخابات المركزية؛ من أجل اعتماد مراقبين محليين أو دوليين لها للرقابة على العملية الانتخابية، ورصد كافة إجراءاتها في كافة مقراتها، وجمع المعلومات والحضور في المراكز الانتخابية والرقابة على موظفيها، والتأكد من تطبيق هؤلاء الموظفين لأحكام القانون الفلسطيني المتعلقة بالعملية الانتخابية، والتي جاءت منسجمة تماماً مع المعايير الدولية، وخاصة المعايير الصادرة عن الأمم المتحدة.

ودور هيئات الرقابة يتمثل في رصد الانتهاكات على شكل تقارير، من شأنها أن تؤثر على سير العملية الانتخابية؛ أو التأكيد على نزاهة وشفافية الإجراءات والممارسات الانتخابية التي تنفذ أثناء العملية الانتخابية من وقت تحديث سجل الناخبين قبل العملية الانتخابية، إلى حين إصدار النتائج النهائية، وما

يتبعها من إصدار الأحكام القضائية؛ نتيجة أية طعون تقدم على قرارات لجنة الانتخابات المركزية . (وكالة وفا للأنباء ، 26-12-2005)

التزامات المراقبين أثناء المراقبة على العمليات الانتخابيّة:

- لا يجوز أن يحضر في مراكز الاقتراع أكثر من وكيل/مراقب واحد على كل قائمة انتخابية/ هيئة رقابة، ولمسؤول المركز تنظيم حضور المراقبين والوكلاء داخل مركز الاقتراع؛ من أجل عدم إحداث فوضى أو إعاقة لعملية الاقتراع والفرز.

- حمل بطاقات الاعتماد الصادرة عن لجنة الانتخابات بشكل واضح أثناء الرقابة.

- عدم التدخل في نشاطات طواقم اللجنة، أو الراغبين بالتسجيل، أو الناخبين إلا في حدود ما تسمح به الأنظمة وقواعد السلوك.

- الامتناع عن محاولة التأثير في قرارات الراغبين في التسجيل/ الاقتراع.

- الامتناع عن إعاقة سير العملية الانتخابية بأي شكل من الأشكال.

- الاستجابة لتعليمات مسؤول مركز التسجيل /الاقتراع والفرز.

- الامتناع عن إثارة الضجيج أو الإزعاج بشكل يؤثر على سير العملية الانتخابية.

- الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه الإخلال بسرية الاقتراع.

- الامتناع عن القيام بالدعاية الانتخابية داخل مراكز الاقتراع. (وكالة وفا للأنباء ، 26-12-2005)

يرى الباحث أن الاجراءات الرقابة كانت تسير بطريقه جيدة جدا خاصة في ظل وجود عدد كبير من المراقبين الدوليين الذين قاموا بمتابعة سير العملية الانتخابية في عامي 1996 و 2006 ، وبناءً على التقارير المقدمة من هؤلاء المراقبين فهناك مؤشرات ايجابية تدل على نجاح عملية سير الانتخابات بطريقة قانونية وديمقراطية ، كما أن الاجراءات الرقابية كانت ناجحة وبشهادة الكثير من الهيئات المحلية والدولية التي كانت تراقب على هذه الانتخابات ، والتي أشادت بنجاح العملية الديمقراطية في

الأراضي الفلسطينية ، حيث كان دور المراقبين الدوليين والمحليين دوراً فاعلاً وناجحاً في هذا السياق ، حيث لم يكن هناك أي أخطاء استراتيجية أو تلاعب أو محاولات تزوير في هذه الانتخابات .

يقول "محمود العجرمي " أستاذ العلوم السياسية ، إن دور المراقبين كان مهماً وناجحاً في الانتخابات الفلسطينية التي تم اجراءها عام 2006م ، وبشهادة الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر والذي قال إن هذه التجربة كان ناجحة جدا للفلسطينيين ، وأن الفلسطينيين استطاعوا أن يحققوا نموذجاً مهماً في تطبيق الديمقراطية خلال عملية الاقتراع . (العجرمي ، مقابلة بتاريخ 17-10-2015)

ثالثاً : إجراءات الفرز ونتائج الانتخابات الفلسطينية

بشكلٍ عام كانت تتم عمليات الفرز والعد من قبل طواقم الاقتراع في محطات الاقتراع وفقًا لدليل الإجراءات الصادر عن لجنة الانتخابات المركزية، ولم تشهد تلك العمليات أي خلل يستدعي الذكر. فقد كانت المحطات مجهزة لعمليات العد والفرز، حيث أُخلي جميع الأشخاص من المحطة من غير المسموح لهم بدخولها، وبقي طاقم المحطة والمراقبين المحليين والدوليين ومندوبو الصحافة، بالإضافة إلى وكلاء المرشحين . (الصوراني ، وآخرون ، 2006 : 73)

حيث شهدت جميع مراكز الاقتراع التزامًا في الجانب المتعلق بإعلان النتائج في المحطات والخطوات التي تلتها، بحيث جاءت متلائمة مع ما حدده دليل الإجراءات. ولم يسجل مراقبو المركز أية ملاحظات سلبية بهذا الشأن، حيث سارت الأمور على ما يرام. واتباعاً للإجراءات الواجبة، فقد قام مسئول كل محطة بقراءة النسخة الكربونية الأخيرة من محضر الفرز على مسامع الحضور ومن ثم جرى تعليقها على مدخل المحطة. وبعد الانتهاء من ذلك، تم نقل صناديق الاقتراع والمواد الانتخابية إلى مكاتب الدوائر في كل دائرة انتخابية بحراسة الشرطة الفلسطينية وفقا للخطوات المتبعة، بما فيها:

– قام مسئول كل محطة بتسليم الصندوق والظرف المغلف الخاص بمحطته إلى الموظف المختص في مكتب الدائرة الانتخابية واستلام إشعار بإخلاء عهدته.

– قام الموظفون المختصون فور استلامهم كل محضر بفتحه وفرزه وإرساله عبر البريد الالكتروني أو الفاكس إلى لجنة الانتخابات المركزية.

– قام الموظفون المختصون بتفريغ نتائج جميع المحطات التابعة لمراكز الدائرة الانتخابية على نموذج خاص بذلك، وحساب مجموع الأصوات التي حصل عليها كل مرشح على مستوى الدائرة.

– تنفيذ جميع ما ذكر أعلاه علنًا وبحضور من رغب من المراقبين ووكلاء الأحزاب والمرشحين. (الصوراني ، وآخرون ، 2006 : 73)

يرى الباحث أن اجراءات الفرز والنتائج كانت تسير وفق القانون ووفق الأنظمة واللوائح المعدة ، من خلال لجنة الانتخابات المركزية ، حيث تمت عملية الفرز بوجود المراقبين الدوليين ووكلاء المرشحين ولم يسجل أي تلاعب أو تزوير خلال عملية الفرز ، ويعتبر هذا النجاح في عملية الفرز هو مؤشر قوي لتطبيق الديمقراطية الفلسطينية والوصول إلى تطوير النظام السياسي الفلسطيني .

المبحث الثالث

المؤشرات الأمنية

أولاً : دور الاحتلال الاسرائيلي خلال العملية الانتخابية وقبلها

يُعدُّ الاحتلال الإسرائيلي أحد أكبر المؤشرات الأمنية التي تنعكس سلباً على تطبيق الديمقراطية في فلسطين ، كما ان الاحتلال الاسرائيلي ما زال حتى اللحظة يمارس اجراءاته القمعية من قتل وتشريد وهدم المباني وتجريف الأراضي الزراعية ومصادرتها وملاحقة المقاومين الفلسطينيين من كافة الفصائل الفلسطينية ، وقتل الأطفال والشيوخ والنساء بدم بارد، كذلك الحصار الخانق على الشعب الفلسطيني ، تأتي كل هذه الجرائم الوحشية التي ينفذها الاحتلال الإسرائيلي من أجل كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتركيعه وتخليه عن ثوابته الوطنية .

حيث ظهر الدور السلبي للاحتلال الإسرائيلي قبل اجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م ، حيث تأثرت عملية تسجيل الناخبين بصورة مباشرة بممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. فبتاريخ ١٣ –9– ٢٠٠٤م ، أغلقت قوات الاحتلال مراكز تسجيل الناخبين في القدس ، وأدت أعمال الاجتياح إلى إغلاق مراكز تسجيل أخرى، خصوصًا في المناطق التي تعرضت للاجتياح أو القريبة منها، وفي أحيان أخرى أغلقت مراكز الاقتراع ، أو شهدت إقبالاً ضعيفًا للغاية في أعقاب جرائم محددة، أو بسبب الإعلان عن إضراب عام على خلفية تلك الجرائم. وتبقى حالة الحصار والقيود المشددة، التي تفرضها قوات الاحتلال على حرية الحركة بين الضفة الغربية وقطاع غزة ، و بين القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية معيقًا أساسيًا يمس بشكل مباشر بجوهر عملية التسجيل للانتخابات التشريعية الفلسطينية (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، 2004 : 54)

وفي قطاع غزة خاصة، كان للاجتياحات المتكررة للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، الأثر المباشر على عملية التسجيل. كما كان لعمليات القتل خارج إطار القانون، وعمليات القصف ذات الأثر على عملية تسجيل الناخبين الفلسطينيين في المناطق التي تشهدها تلك الجرائم. التفاصيل التالية توضح هذه الآثار في كل محافظة.

١- دائرة رفح

- بتاريخ ١٥ -9- ٢٠٠٤م ، تم نقل مركزي تسجيل تل السلطان ٤و ٥ المتواجدين في مدرسة القادسية، إلى مركز تسجيل تل السلطان ٣، لمدة ساعة ونصف. وذلك بسبب توغل قوات الاحتلال الإسرائيلي في حي تل السلطان وإطلاق النار باتجاه المدرسة.

- بتاريخ ٣٠ -9- ٢٠٠٤م ، تم إغلاق مركز التسجيل المؤقت الذي أقيم في مسجد بلال بن رباح في حي تل السلطان بسبب إطلاق نار كثيف من الأبراج العسكرية الإسرائيلية القريبة.

٢- محافظة خان يونس

- بتاريخ ٣ -9- ٢٠٠٤م ، وقبل موعد التسجيل بيوم واحد، تم إغلاق مركز تسجيل خزاعة ٢، المتواجد في مدرسة شهداء خزاعة بقرية خزاعة، ونقله إلى قاعة بلدية خزاعة. وذلك بسبب إطلاق قوات الاحتلال الإسرائيلي النار باتجاه المركز.

- بتاريخ ٦ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل القرارة ١، في قرية القرارة لمدة ساعتين بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار باتجاهه.

- بتاريخ ١٢ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل خان يونس ١، في حي السطر الغربي، لمدة ٤ ساعات بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار باتجاهه.

- بتاريخ ١٥ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل القرارة ٢، في قرية القرارة لمدة ثلاث ساعات بسبب إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال باتجاهه.

- بتاريخ ٢٠ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل القرارة ١، في قرية القرارة، طوال اليوم بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار باتجاهه.

بتاريخ ٢٠ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل خان يونس ١، في حي السطر الغربي لمدة ٤ ساعات بسبب إطلاق النار من قبل قوات الاحتلال باتجاهه.

- بتاريخ ٢١ -9- ٢٠٠٤م ، أغلق المركز السابق ونقل إلى ديوان رشيد شعث سابقًا، في مدينة خان يونس بسبب تكرار الاعتداءات من قبل قوات الاحتلال.

– بتاريخ ١ –10– ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل مخيم خان يونس ٥، المتواجد في مدرسة ذكور خان يونس الإعدادية "الحوراني" لمدة ثلاث ساعات، بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار وقذائف الدبابات باتجاهه.

– بتاريخ ١ –10– ٢٠٠٤ م، أغلق مركز تسجيل مخيم خان يونس ٢، المتواجد في مدرسة خان يونس الابتدائية المشتركة "خالدية"، لمدة ساعة ونصف، بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار وقذائف الدبابات باتجاهه.

– بتاريخ ٣ –10– ٢٠٠٤م ، أغلق نفس المركز لمدة ٤ ساعات ونصف، لذات السبب.

– بتاريخ ٤ –10– ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل مخيم خان يونس ٨، الموجود في مدرسة ذكور أحمد عبد العزيز، لمدة ساعة، بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار وقذائف الدبابات باتجاهه.

– بتاريخ ٥ –10– ٢٠٠٤م ، أغلق مركز تسجيل خان يونس ١ الموجود في ديوان رشيد شعث سابقًا، طوال اليوم بسبب إطلاق قوات الاحتلال النار وقذائف الدبابات باتجاهه.

٣– محافظة دير البلح

– بتاريخ ٤ –9– ٢٠٠٤م ، أغلق مركز التسجيل الوحيد المتواجد في مدرسة بلال بن رباح في منطقة وادي السلقا، جنوب شرق دير البلح، لمدة يومين بسبب اجتياح قوات الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة.

4– محافظة غزة

– بتاريخ ٧ –9– ٢٠٠٤م ، أغلقت ٦ مراكز تسجيل في مدينة غزة، طوال اليوم، حدادًا على أرواح خمسة عشر شهيدًا ارتقوا في اليوم السابق جراء قصف الطائرات الحربية الإسرائيلية لمعسكر كشفي لحركة حماس في حي الشجاعية.

٥. محافظة شمال غزة

شهدت الفترة بين ٢٨ –9–2004م و ١٦ –10– ٢٠٠٤م ، اجتياح واسع النطاق لمحافظة شمال غزة، توغلت خلاله قوات الاحتلال إلى أطراف مخيم جباليا. وقد أوقع هذا الاجتياح عشرات الشهداء، ومئات الجرحى، وطال عشرات المنازل ومئات الدونمات الزراعية. كما دمرت خلاله قوات الاحتلال جزءً كبيرًا

من البنية التحتية للمحافظة. ونتيجة لهذا الاجتياح، أُغلق خلال الفترة بين ٢٩ -9-2004م وحتى ٩ - 10- ٢٠٠٤م ، بشكل كلي ١٧ مركز تسجيل انتخابي في مخيم ومدينة جباليا، وبيت لاهيا، وبيت حانون، والقرية البدوية، وعزبة بيت حانون.

وقد اضطرت لجنة الانتخابات المركزية نتيجة لاستمرار الاجتياح لمحافظة شمال غزة بعد هذا التاريخ، إلى دمج المراكز المغلقة مع مراكز أخرى في المحافظة، حفاظًا على سير عملية التسجيل. وبعد انتهاء عملية "أيام الندم" وهو المسمى الإسرائيلي لعملية اجتياح شمال غزة، افتتحت اللجنة ١٠ مراكز تسجيل في محافظة شمال غزة لمدة ٣ أيام امتدت من ٢٣ إلى ٢٥ -10- ٢٠٠٤ م ، لتمكين المواطنين من التسجيل. (المركز الفلسطيني لحقوق الانسان ، 2004 : 55-58)

يقول " ابراهيم أبراش" أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة ، إن الاحتلال الاسرائيلي فرض عليه القبول بإجراء الانتخابات التشريعية عام 1996م نتيجة ضغوطات أمريكية ، وهذا يأتي تنفيذاً لشرط اتفاق أوسلو الذي تم توقيعه بين الاحتلال الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية ، أما بالنسبة للانتخابات التشريعية عام 2006م ، فإن الاحتلال الإسرائيلي كان يرفض تماماً دخول حركة حماس في هذه الانتخابات ، كذلك فإن الاحتلال الإسرائيلي لم يقبل بنتيجة الانتخابات التي من خلالها فازت حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني ، حيث قام الاحتلال الاسرائيلي بممارسة وضع الحواجز بين المدن الفلسطينية داخل الضفة الغربية والحد من وصول اعداد من الناخبين لصناديق الاقتراع .(أبراش ، مقابلة : 1-10-2015)

يقول "عدنان أبو عامر" أن الاحتلال الإسرائيلي تعرض لضغوط دولية كبيرة بضرورة اجراء انتخابات فلسطينية ، ففي ذلك الوقت كان رئيس الوزراء الاسرائيلي (ارئيل شارون) قد دخل في غيبوبة وقد تسلم عنه الحكم (ايهود أولمرت) ، وكان (جورج بوش) الإبن حاكماً للولايات المتحدة الامريكية ، حيث قام رئيس السلطة (محمود عباس) بإقناع الرئيس الأمريكي بضرورة اجراء انتخابات تشريعية لاحتواء حركة حماس في النظام السياسي الفلسطيني ، وادماجها بصورة أو بأخرى ، فلم يتوقع أحد من الامريكان أو الإسرائيليين أو الفلسطينيين بأن تصل حركة حماس إلى قمة النظام السياسي الفلسطيني من خلال فوزها بنتائج كاسحة ، لذلك قام الأمريكان بممارسة ضغوط واضحة على الإسرائيليين ولم تكن هناك عقبات كبيرة أمام اجراء هذه الانتخابات ، حيث جرت الانتخابات في الضفة والقدس بأريحية

كاملة وكل الفلسطينيون مارسوا حقهم في التصوت بصورة طبيعية ، وفي مدينة القدس مارس المرشحون الدعاية الانتخابية على مرأى ومسمع الاحتلال الإسرائيلي ، حيث كان هناك قراراً اسرائيلياً أمريكياً دولياً بإجراء انتخابات تشريعية فلسطينية لمحاولة تجديد النظام السياسي الفلسطيني خاصة بعد وفاة الرئيس الفلسطيني السابق (ياسر عرفات) والاستماع لمطالب الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) بضرورة تجديد الدماء في النظام السياسي الفلسطيني بعيدة عن السيطرة التقليدية لحركة فتح طوال السنوات الماضية . (أبو عامر ، مقابلة : 29-9-2015)

ثانياً : دور الأجهزة الأمنية الفلسطينية في إدارة العملية الانتخابية

يرى الباحث أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية والتي كانت نتاجاً لاتفاق أوسلو كانت حريصة على انجاح العملية الانتخابية سواء كان ذلك عام 1996م أو انتخابات عام 2006م بما يرونه بأنه جزء من مهامهم الأمنية في بسط السيادة على مراكز الاقتراع المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتوفير حالة من الأمن والاستقرار خلال عملية الاقتراع وعدم السماح لإرباك الساحة الفلسطينية من خلال منع حدوث أعمال الشغب خلال تلك الفترة .

الفصل السادس

دور الديمقراطية في حماية الأمن القومي الفلسطيني

المبحث الأول : نماذج يمكن الاستفادة منها (الهند ، ماليزيا ، تركيا)

المبحث الثاني : دور الديمقراطية في تحقيق المشاركة السياسية الفلسطينية

المبحث الثالث : دور الديمقراطية في استعادة الحقوق الفلسطينية

الفصل السادس

دور الديمقراطية في حماية الأمن القومي الفلسطيني

المقدمة :

تُعرَف الديمقراطية في دول العالم بأنها الطريق التي تسلكها الشعوب والحكومات للوصول إلى تحقيق أهدافها ، من خلال ما يعرف بالمشاركة السياسية لجميع مكونات الدولة من أحزاب ومنظمات وغيرهم ، وسيتناول هذا الفصل دراسة دور الديمقراطية في حماية الأمن القومي الفلسطيني ، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية ، المبحث الأول تعرض لدراسة نماذج تاريخية نجحت في ممارسة الديمقراطية ، وكانت نموذجاً يحتذى به ، أما المبحث الثاني فيتحدث عن دور الديمقرطية في تحقيق المشاركة السياسية الفلسطينية من خلال دور منظمات المجتمع المدني ودور الشباب الفلسطيني ، وكذلك دور المرأة الفلسطينية وصولاً إلى الاستقلالية في اتخاذ القرار الفلسطيني ، أما المبحث الثالث فتناول دور الديمقراطية في استعادة الحقوق الفلسطينية من خلال إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وبناء استراتيجية وطنية وإعادة بناء المؤسسات الوطنية .

المبحث الأول: نماذج يمكن الاستفادة منها (الهند ، ماليزيا ، تركيا)

أولاً : التجربة الديمقراطية في الهند

تقع الهند في جنوب آسيا. سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية، والثانية من حيث عدد السكان، وهي البلد الديمقراطي الأكثر ازدحاماً بالسكان في العالم. ويحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الغرب ،الهند هي جمهورية تتكون من 28 ولاية وسبعة أقاليم إتحادية مع وجود نظام برلماني ديمقراطي. وتمتلك ثاني عشر أكبر اقتصاد في العالم في سوق صرف العملات ورابع أكبر قوة شرائية في العالم. وقد حولتها الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1991م ، إلى واحدة من أكبر الاقتصادات نمواً ، وتبلغ مساحة الهند 3287590 كلم مربع كما يبلغ عدد سكان الهند حوالي 1,252,000,000 حسب إحصائية البنك الدولي لعام 2013م ، ومن واقع الحياة الديمقراطية في الهند استطاعت من خلاله تحقق الاكتفاء الغذائي من الإنتاج الزراعي، و هي بذلك تعد من أكبر الدول الصناعية في العالم، كما أنها تضم عدد كبير من العلماء و العمالة الفنية بالإضافة إلى أنها حققت تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات و التكنولوجيا الحيوية و الفضاء . (موقع مصرس نت ، 01-01-2012)

كما أن الهند تتميز بالتنوع في الأعراق و الثقافات و الديانات، وفي الهند أربعة عروق مختلفة وهي : العرق الأسود والعرق الأصفر والعرق التوراني والعرق الآري ، وهذا التنوع هو أصل الحياة في الهند، أيضاً تضم عدد لغات متنوعة، ويعترف الدستور الهندي بوجود 22 لغة في الهند و هي لغات لها نصوصها و آدابها. بالإضافة إلى ذلك هناك آلاف اللهجات في الهند ، وبرغم هذا التنوع ، فإن الهند واحدة من أكثر المجتمعات استقراراً على مستوى قارة آسيا (لوبون، 2009 : 100)

الديمقراطية في الهند مهمة لعدة أسباب، لاسيما عندما يتعلق الأمر بالعالم العربي، فهي ديمقراطية كانت قادرة على إعادة إنتاج نفسها، وتحدي التحيز الموجود في أدبيات الديمقراطية بعمومها ، ومن الأمثلة على ذلك وجهة النظر التي تروج لها نظريتا التنمية والتحديث، واللتان تشترطان لقيام الديمقراطية ووصلها إلى مستويات عليا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتفترضان أن إضعاف التقاليد يسهل تحقيق التنمية السياسية، أو اكتساب الديمقراطية. وقد عززت الهند ديمقراطيتها رغم كل الصعاب، والمتمثلة في عدد السكان الضخم، والأداء الاقتصادي المتواضع لعدة عقود منذ استقلالها في عام 1947م، والتنوع الفسيفسائي في مجتمعها، وهي العوامل التي كان يُعتقد أنها عوائق أمام بناء

الديمقراطية. وإلى حد ما، تقف الديمقراطية في الهند، مسلحة ب 66 عامًا من جهود ترسيخها، ندًا للديمقراطيات القائمة في أوروبا. (صديقي ، 2013 : 2)

اجتهدت الهند في بناء نموذج ديمقراطي أصيل، استطاعت أن تقلل من حجم التداعيات التي تولدت عن التعدد اللغوي الشديد التركيب (أكثر من 33 لغة مستعملة في البلاد، إضافة إلى 2000 لهجة محلية)، ويخفف من بروز التعصب الديني خصوصاً من طرف الهندوس ضد المسلمين (والذين يشكلون ثاني أكبر تجمع للمسلمين في العالم) هذا علاوة على وجود تحدي خارجي ممثلا في السباق النووي بينها وبين باكستان، وقد كان للقيم الديمقراطية المترسخة في المجتمع الهندي الدور الفعال في مواجهة مختلف التحديات التي تواجهها، إذ يعتبر الدستور أن الشعب هو مصدر السيادة والشرعية ومن ثم فإن إقرار القوانين يختص به البرلمان، الذي يجسد إرادة الأمة.(داس ، 2010 : 2)

تواصل ديمقراطية الهند التطور على أكثر من مستوى كالاقتصاد والسياسية والتطور العسكري ، وقد تعززت على خلفية أنواع مختلفة من المنافسات، ومن ذلك النضال ضد الفساد الذي يعد مشكلة كبيرة وواحدًا من عيوب النظام، وقد برزت ظاهرة الناشط السيد (هازار) ، والذي لجأ إلى طرق سلمية مثل الصيام للاحتجاج ضد الفساد والمطالبة بإنشاء ديوان مظالم لمكافحة الفساد ، وبالفعل نجحت الهند بالقضاء على هذه الظاهرة التي كانت قد أثقلت كاهل الشعب الهندي والحكومة وأصبح لدى الهند أكبر جهاز رقابة حكومي لمتابعة الأداء الحكومي ومنع التلاعب بمكونات ومقدرات الدولة . (صديقي ، 2013 : 7)

إن الأساس الذي انطلقت منه الهند لبناء نظام سياسي ديمقراطي ، هو وجود دستور قوي وراسخ ، حيث إن عملية كتابة الدستور في الهند مرت بمراحل مختلفة؛ فقد تم تشكيل لجنة من 60 أكاديمياً من أساتذة القانون، واستمرت كتابة الدستور في الهند لأكثر من عام تقريباً، وبعد الانتهاء من كتابة مسودة الدستور تم تقديم هذه المسودة إلى الأحزاب السياسية مع مطالبتهم مراجعتها والتعليق عليها كتابةً وإبداء الملاحظات وإرسالها للجنة القانونية مرة أخرى لتتمكن اللجنة من إعادة الصياغة بما هو مناسب للجميع. وبالتالي الهند لم تعرف سوى دستور واحد وهذا هو أساس البناء السياسي الديمقراطي الراسخ ، كما أن دستور الهند، هو من أطول وأكثر الدساتير المستقلة في العالم شمولاً، والذي دخل حيز التنفيذ في 26 –1– 1950م. ومقدمة الدستور تعرِّف الهند باعتبارها دولة ذات سيادة، وأنها جمهورية اشتراكية

وعلمانية وديموقراطية. كما أن النظام في الهند نظام برلماني ، ويوجد بمجلس الوزراء مجالس ممتدة كل المجالات المختلفة في الحياة السياسية والاجتماعية (مجلس للصحة، وللتعليم، وللفقر ...إلخ)، وهذه المجالس تعمل يومياً وتقدم تقارير دورية أسبوعية وشهرية وبها عدد مستشارين في مختلف المجالات وظيفتهم الأساسية تقديم تقارير دائمة لمؤسسة الرئاسة وصناع القرار، وعددهم حوالي 1500 شخص ، ومن هنا يكمن سر نجاح التجربة الديمقراطية في الهند . موقع المركز العربي للبحوث والدراسات ، (2014-05-22

الانجازات التي حققتها الهند خلال ممارستها للعملية الديمقراطية :

تتميز تجربة الهند التنموية بتناقضاتها الصارخة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تقف مظاهر الثراء والتقدم التكنولوجي، جنبا إلى جنب مع مظاهر التخلف والفقر المدقع، فقد نجحت الهند في إنجاز تسع خطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من عام 1951م وحتى عام 2000م، فضلاً على نجاحها في إيجاد قطاع وطني لتكنولوجيا المعلومات، ويتسم المجال السياسي بالتسلط أكثر مما يتسم بالديمقراطية، مع نجاح الهند في بناء أكبر ديمقراطية حقيقية خارج العالم الغربي، وفي حال نجاحها في تحقيق رؤيتها لعام 2020م، فإن الهند مرشحة لأن تكون النمر الآسيوي المقبل في القرن الحادي والعشرين. كما تتمثل الرؤية المستقبلية للهند عام 2030م في أن يكون شعب الهند بحلول عام 2020م أكثر عدداً وأفضل تعليماً وأكثر صحة وغنى من أي وقت مضى في تاريخ الهند الطويل. وقد جاءت منهجية الرؤية في شكل سيناريو، يمكن إدراكه إذا حققت الدولة الاستخدام الأمثل لمواردها المتاحة ، البشرية والمؤسسية والتكنولوجية ، وهذه الرؤية تكفل للهند نهضة اقتصادية وتنموية غير مسبوقة حول العالم ، وعلى صعيد تكنولوجيا المعلومات، سوف تحظى الهند بلقب وادي سيليكون آسيا، وذلك لما سوف تشهده من تطورات كبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ودخولها مجالات عديدة، مثل التكنولوجيا الطبية، مع ما سيترتب على هذا التطور من فرص عمل أكثر من قطاع تكنولوجيا المعلومات. (موقع عمان ، 19-07-2011)

يرى الباحث أنه رغم تعدد الأعراق في الهند ورغم تعدد اللغات التي وصلت الى 22 لغة متعارف عليها ورغم الفقر والجهل ورغم مظاهر التخلف التي سبقت نجاح التجربة الديمقراطية في الهند ، إلَّا أن الهند تميزت بنموذج ناجح في الديمقراطية من خلال الالتزام بالمشاركة السياسية بين القوى السياسية في

الدولة ، حيث استطاعت بناء المؤسسات السياسية والقضائية والاعلامية، وتمكنت من بناء صرح ديمقراطي متميز . فللهند نظام برلماني مستقر ونظام اقتراع منتظم و حر ونزيه، كما أن نسبة مشاركة الناخبين في الاقتراعات عالية(لكن الاشكال أن فئة الفقراء هم من يصوتون بكثافة في الانتخابات، وليس الفئات المتوسطة)، وهناك تداول سلمي حول السلطة. وتتمتع الهند بسلطات راسخة، كما أن الصحافة حرة ونزيهة ونابضة بالحياة". كما أن النظام السياسي في الهند بمكوناته ساعد في تطوير التجربة الديمقراطية وعزز التنمية الاقتصادية وأصبحت الهند إحدى أكبر الدول الآسيوية على كافة المستويات .

ثانياً: التجربة الديمقراطية في ماليزيا

ماليزيا اتحاد يتألف من ثلاث عشرة ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية . وهي دولة جزرية تضمّ عدد من الجزر وتتألف من شبه جزيرة ماليزيا (ماليزيا الغربية) و(ماليزيا الشرقية) التي تقع في بحر الصين الجنوبي . ويحدّ ماليزيا تايلند من الشمال وسنغافورة من الجنوب، وجزيرة سومطرة من جهة الغرب ، أما ماليزيا الشرقية فتقع على جزيرة بورنيو حيث تتقاسم حدودها مع إندونيسيا وبروناي ويبلغ مجموع مساحة أراضي ماليزيا حوالي 329758 كم2 ، كما ويبلغ عدد سكان ماليزيا حوالي ٢٧,٧٣ مليون نسمة، حيث أصبحت ماليزيا اليوم دولة متعددة الأعراق حيث توجد فيها ثلاثة أعراق رئيسية هي الملاوية والصينية والهندية . كما يوجد هناك نحو ٢١٤ مجموعة إثنية و إثنية فرعية أخرى . وماليزيا بلد متعدد الأديان أيضاً، وهي موطن لأربع ديانات عالمية كبرى، هي الإسلام والبوذية والهندوسية والمسيحية . وتشمل الديانات الأخرى التاوية والسيخية والعقيدة البهائية . ولذلك فإن الحفاظ على الوحدة الوطنية يكتسب أهمية كبيرة بالنسبة لماليزيا في ظل هذا التنوع. (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2009 : 2)

تسعى ماليزيا دائما الى تحقيق الديمقراطية والعدل بين تركيبة سكانها العرقي، وبالتالي فإن ذلك سينعكس على قوة الدولة وتعزيز دورها في الانظمة السياسية المتماثلة. (الحديثي وآخرون ، 2013 :255)

الانجازات التي تم تحقيقها من واقع الممارسة الديمقراطية

إن الممارسة الحقيقية للديمقراطية في ماليزيا ونجاحها نتج عنه تعزيز الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وهي كالآتي :

1- الحق في التعليم

وتعترف ماليزيا بأهمية التعليم كوسيلة أساسية للتنمية الوطنية. ولذلك فقد كرست له القدر الأكبر من المخصصات في الميزانية الوطنية منذ استقلالها في عام ١٩٥٧م . واليوم، ونظرًا لتزايد أهمية التعليم والتدريب والتعليم مدى الحياة، فقد خصصت ماليزيا بموجب الخطة التاسعة لماليزيا مبلغاً يقدَّر بحوالي 10 مليار دولار أمريكي للإنفاق على تطوير التعليم والتدريب . (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2009 : 8)

2-الحق في الصحة

تتميز الخدمات الصحية في ماليزيا بوجود أرفع الخدمات الطبية التي توفر علاجات موثوق بها وآمنة وفعالة في أجواء مريحة مع سهولة الوصول عليها وبأسعار معقولة، أصبحت ماليزيا بالتأكيد خياراً رائداً للمرضى الأجانب الذين يبحثون عن علاج الرعاية الصحية في الخارج. وقد قفزت صناعتنا الخاصة بالرعاية الصحية بالتأكيد قفزة إلى الأمام. وقد حققت ماليزيا نجاحاً كبيراً في السيطرة على العديد من الأمراض المعدية عاماً بعد عام . وتجري السيطرة على هذه الأمراض بواسطة تدابير الصحة العامة، كالأحكام المتعلقة بمياه الشرب المأمونة، وبرنامج تحصين الأطفال، واتباع الإجراءات السلمية في الصرف الصحي والتخلص من النفايات، وتحسين الرقابة على نوعية التغذية والغذاء، فضلاً عن تحسين الخدمات الصحية. (موقع MHTC ، 16-11-2012)

3- القضاء على الفقر

نفذت الحكومة الماليزية سياستها الموجهة للفقر برامج محددة أبرزها:

أ-برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحي .

ب- برنامج أمانة اختيار ماليزيا: وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وهو

عبارة عن تقديم قروض بدون فوائد للفقراء بهدف استخدام هذه القروض من خلال انشاء مشاريع صغيرة لتحسين الدخل .

ج- منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130-260 دولارا أمريكياَ لمن يعيل أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة .

د- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء .

هـ- دعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة ، كما أن إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة جعل الدولة تركز على العمل الصحي في الريف والمناطق النائية، وتقدم خدمات أفضل ومجانية إلى جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.

و- القيام بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة(فاطمة، 2009 : 6-8)

يرى الباحث أن التجربة الماليزية نجحت في مكافحة الفقر وإن أهم العوامل التي ساعدت على النجاح هو المناخ السياسي للبلاد حيث لعب الاستقرار السياسي دور مهم في دفع عملية التنمية نحو الأمام ذلك أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة ، كذلك اعتمدت ماليزيا إستراتجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على السكان الأصليين إلى جانب اهتمامها بالتنمية البشرية ، حيث أن مكافحة الفقر كانت من أولويات السياسة الوطنية ، أيضاً استقرار السياسات الاقتصادية والمشاركة الشعبية والإدارة الجيدة ، أي المشاركة الفعالة من قبل مؤسسات المجتمع المدني والشفافية في الحكم والمساءلة العامة كما أن نظام الحكم قائم على عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

4- الحق في سكن لائق

يهدف تأمين الحق في المأوى إلى توفير سكن لائق وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية لجميع السكان . ويعتبر السكن اللائق أحد جوانب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي لا بد من توفره . ومن هذا المنطلق كان هناك التأكيد من الحكومة الماليزية على توفير السكن اللائق، والمريح والجيد بأسعار ميسرة لجميع الماليزيين. (الجمعية العامة للأمم المتحدة ، 2009 : 12)

يرى الباحث أن التجربة الديمقراطية في ماليزيا نتج عنها المشاركة السياسية الفاعلة وتشكيل حكومة قادرة على تلبية متطلبات الحياة العامة للشعب والحفاظ على مقدرات الدولة وحماية حقوق الإنسان وتوفير كل ما يلزم من شأنه أن يحقق الحياة الكريمة لكل من يعيش في تلك الدولة ، وهذا بدوره يعزز من الأمن القومي في ماليزيا ، ويجعل معظم سكان الدولة يعيشون في أجواء مستقرة وآمنه .

ثالثاً: التجربة الديمقراطية في تركيا

كما ويبلغ عدد سكان الجمهورية التركية حوالي 71 مليون نسمة وتتسم التركيبة السكانية لتركيا بتعدد أعراقها ، حيث تعتبر الحكومة التركية أن البلاد ملكا للأتراك بغض النظر عن انتمائهم العرقي، لذا فإن التقسيم العرقي في تركيا يتكون من78 ٪ أتراك ، 14٪ كرد ، 8٪ أقليات أخرى وهم (عرب، وزازيون، وشركس، وجورجيون، وأرمن، ويونان، وألبان، وآشوريون، وآراميون، وبوسنيون، وشيشانيون، وبلغاريون، ولازيون، وروس، وألمان، وإستونيون، ورومانيون ومجموعات عرقية من قفقاسيا وأوزبك وقرغيز وقازان وتتار وأذريين وغيرهم). (موقع الجزيرة نت ، 18-09-2013)

الأقليات والطوائف في تركيا

أ- يهود الدونمة

تتمتع الأقلية اليهودية في تركيا بنفوذ واسع في الدولة كما أنها برعاية السلطة على الرغم أن عدد أفرادها لا يتجاوز الـ30 ألف نسمه، وقد كانت هذه الأقلية على الدوام مؤيداً جوهرياً للقوى العلمانية السياسية وغير السياسية في تركيا، وأسهمت في تكريس العلمانية وتقاليدها منذ البداية. شاركوا يهود الدونمة في تأسيس الدولة العلمانية التركية، وساندوا أتاتورك في تحديث تركيا وفق النمط الغربي، وتغلغلوا في صفوف المجتمع التركي حتى أصبحوا من أغنى سكان الجمهورية التركية ، كما أنهم فرضوا السيطرة الكاملة على المراكز التجارية والاقتصادية والإعلامية داخل الجمهورية، واعترفت تركيا بوجود اسرائيل عام 1949م بعد احتلالها لفلسطين عام 1948م مما أدى إلى منحهم قوة سياسية ، كما أن يهود الدونمة يعتبرون جماعة من اليهود عاشوا في غرب آسيا الصغرى ، ويقال أنهم أسهموا في تقويض وإنهاء الخلافة العثمانية عن طريق جمعية الاتحاد والترقي التي انضم لها أغلبهم ،أظهروا الإسلام وأبطنوا اليهودية ،وكلمة الدونمة تعنى بالتركية "الردة أو العودة ".(موقع قدس نت ، 12-07-2010)

ب-العلويون

هم أحد المذاهب أو المدارس الدينية في الإسلام، وهي غطاء لعدد كبير من الجماعات الدينية الشيعية، ومعظم العلويين هم إثنياً ولغوياً أتراك انحدروا من وسط وشرق الأناضول وأطلقت عليهم عدة تسميات من قبيل القزلباش والبكتاشية التهتاجية فضلاً عن تسميات أخرى لها طابع إثني مثل الزاز ، كما و تشكل الأقلية العلوية بين 15٪ و20٪ من مجموع سكان تركيا وتعد الأقلية العلوية بنداً أساسياً في النزاع العلماني الإسلامي، وهي تطال ذهنية متجذرة في الدولة التركية لم تستطع التجربة العلمانية أن تمحوها أو أن تخفف من غلوائها، إذ ينتاب تركيا بين الحين والآخر تمزق اجتماعي ناتج عن أعمال العنف بين الأغلبية السنية والأقلية العلوية ، كما أن تركيا لا تعترف بالعلويين كجماعة دينية، وبالتالي فليس لديهم، كعلويين، صلات جوهرية مع المؤسسات الرسمية في الدولة .(صحيفة الراكوبة ، 12-08-2010)

ج- الأقليات الاخرى

تتوزع الأقليات الأخرى بين طيف واسع موزع على أساس عرقي أو ديني أو مذهبي، لكن الأقلية العرقية الكبرى في تركيا هي بالتأكيد الأكراد الذين يشكلون نحو خمس عدد سكان البلاد ، ويمكن ملاحظة أن قوى اليسار الكردي في تركيا غالباً تنادي بالانفصال وتقود التمرد المسلح، ومن أبرزها حزب العمال الكردستاني التركي، في حين يفضل الحزب الإسلامي الكردستاني التركي التآخي التركي- الكردي- العربي والحياة داخل الدول التي يوجد فيها أكراد على أساس مفهوم المواطنة الحديثة.

وهناك الأقلية العربية والتي تشكل نحو 2٪ من مجموع السكان فهي لا تمثل خطراً سياسياً بأمن تركيا ووحدتها ، وليس لها علاقة واضحة بموضوع العلمانيين والإسلاميين ، ومن بين الأقليات الأخرى اليونانيين والذين يشكلون ما بين 50 و80 ألفا من السكان يتوزعون بغالبيتهم في المدن الكبرى لا سيما إسطنبول ويعملون في المجال التجاري مع اليهود ، ولهذه الأقلية تأثيرها في العلاقات التركية اليونانية .

كذلك الأقليات الدينية الأخرى حيث نجد مجموعة من السريان يدينون بالأرثودكسية ويقطنون إسطنبول والمناطق المحاذية لسوريا يقدر عددهم بنحو 20 ألفاً، فضلاً عن الكلدان الذين يقطنون المناطق المحاذية للحدود مع العراق وسوريا يقدر عددهم بنحو عشرة آلاف نسمة، توجد مطرانيتهم بإسطنبول وبطريكهم الأكبر في الموصل شمال العراق. (موقع الجزيرة نت ، 25-04-2011)

يرى الباحث أن التركيبة العرقية والأقليات في تركيا كانت تشكل تحدياً كبيراً في النهوض بتركيا سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي ، لا سيما أن حزب العمال الكردستاني ما زال يقف موقف المعارضة المسلحة وناداً للحكومة التركية ، وهذا بدوره يمكن أن يحقق شيئاً من الفشل في التعايش بحرية واستقرار بين الحزب والحكومة التركية .

" يعد الحزب الديمقراطي الذي كان حاكماً في تركيا عام 1961م هو من أقر أن تركيا دولة علمانية ديمقراطية مما يعني أن الشعب التركي أصبح يواجه العلمانية أو يغير في مسار الثورة التي تنتهك الحقوق والحريات العامة بسلاح الديمقراطية ، التي تحترم الحقوق والحريات الشخصية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، كذلك احترام الحقوق الدينية لكافة مكونات المجتمع التركي " . (جول ، 2013 : 43)

كان من أبرز المحطات في حياة الشعب التركي والذي يشهد لها التاريخ بالخير هو عندما أقيمت ندوة لبلدية أسطنبول عام 1997م ، حيث كان رجب طيب أردوغان رئيساً لبلدية اسطنبول ، وكان عضواً في حزب الرفاه الاسلامي ، وكانت هذه الندوة بعنوان " ندوة الديمقراطية " حيث أن هذه الندوة كسرت حاجز الخوف لدى الشعب التركي ، وجاءت هذه الندوة في وقت صعب على الشعب التركي حيث ألغيت فيه الديمقراطية ، وضاعت هيبة الأحزاب السياسية في ظل استبداد مركزية الدولة ، ودارت الندوة حول أربعة محاور رئيسية وهي :

- نظرية الديمقراطية
- الديمقراطية والثقافات المختلفة
- الديمقراطية كسلوك سياسي
- الديمقراطية في تركيا

كانت الأوضاع السياسية في تركيا تمر في منحدراً خطيراً ، فحدث الانقلاب على حزب الرفاه الاسلامي في تاريخ 28-3-1997م ، وأصبح المجتمع التركي يفتقد إلى التوافق بين الشعب والحكومة ، وأصبحت الدولة بعد الانقلاب تنحاز الى تيار أيديولوجي دون آخر ، وهذا الانحياز مضر بالمجتمع التركي وأصبحت الدولة تعطل المسار الديمقراطي ، وأصبح هناك وعياً كبيراً لدى الشعب التركي

بضرورة تغيير مساره إلى المسار الديمقراطي والذي هو حق لا يمكن التنازل عنه كما تحدث رئيس بلدية اسطنبول آنذاك . (بسلي ، 2011 : 228-229)

الانجازات التي تم تحقيقها من واقع ممارسة الديمقراطية

من خلال التجربة الديمقراطية التركية والنجاح التي حققته الدولة في إدارة شؤون البلاد والنهوض بها لأعلى المستويات بين دول العالم كان للاقتصاد نصيب كبير من هذه التجربة ، حيث كان النمو الاقتصادي أحد الأعمدة الرئيسية التي ساعدت على نجاح التجربة التركية ، حيث أن الامكانيات الاقتصادية متمثلة في الآتي : (جول ، 2013 : 118-125)

أ- موارد طبيعية غنية تحت الأرض وفوقها .

ب-كتلة سكانية شابة ومفعمة بالحيوية .

ج-زخم من التراث التاريخي والثقافي .

د- ثقافة ثرية وعريقة في بناء الدولة .

هـ-طاقات كامنة للمبادرة ذات المقدرة العالية في المنافسة الدولية ، وقدرات ضخمة على الاستثمار تؤهلها للمنافسة الدولية .

و-موقع جيواستراتيجي يؤهلها للإطلاع بدور مؤثر في المنطقة .

ي-قدرة على تحقيق النجاح في ظل أصعب الظروف ، كما هو ثابت في التاريخ التركي القريب والبعيد .

حيث عمل حزب العدالة والتنمية على تحقيق الأهداف الآتية :

أ-تشجيع المؤسسات الاستثمارية على دخول السوق بهدف تفعيل أسواق المال .

ب-تطوير هياكل أسواق المال وأساليب عملها .

ج-الارتقاء ببورصة إسطنبول للأوراق المالية إلى مصاف البورصات العالمية .

د-تشجيع وتطوير أشكال التمويل مثل الشراكة الاستثمارية والعقارية وشركات رأس المال الاستثماري .

هـ-حماية حقوق صغار المساهمين في أسواق الاوراق المالية .

و-دعم أسواق البيع الآجل ، من اجل زيادة القدرة على التبوء والحد من تأثير التذبذبات في أسواق المال على الاقتصاد .

وقد انجزت حكومة العدالة والتنمية في فترة حكمها ما يلي :

أ- تضاعف كبير في احتياطي البنك المركزي

حيث في عام 2002 م كان قد بلغ الاحتياطي من العملات الصعبة حوالي 26 مليار دولار ، وقد زاد هذا الاحتياطي ووصل الى 82 مليار دولار في عام 2011م ، أي أنه زاد بمعدل أربعة أضعاف .

ب-عجلات الاقتصاد لم تتوقف أبداً

في الفترة من (1993م- 2002م) كان معدل النمو الاقتصادي 3.1 ٪ ، أما في الفترة من (2003م-2010م) وصل معدل النمو الى 4.9 ٪

ج-الاستقرار الاقتصادي

كسب الاقتصاد في خلال هذه الفترة استقراراً كبيراً مع حملات التنمية التي زادت من رفاه جماهير الشعب وعملت على تحقيق مستقبلاً زاهراً للشعب التركي .

د- في عهد حكومة العدالة والتنمية علت الابتسامة وجوه المتقاعدين

فقد كان أدنى مرتب للفرد المتقاعد في عام 2002م حوالي 130 دولار أمريكي ، ليصبح أدنى راتب في عام 2011 م حوالي 302 دولار أمريكي .

هـ- تنفيذ أضخم حملة خصخصة

حيث حققت حكومات العدالة والتنمية ما بين عام 2003م وعام 2011م عمليات خصخصة أضافت الى الخزانة العامة 34 مليار دولار .

و- تقليص كبير في الديون العامة

كانت حجم الديون في عام 2002 بنسبة 61.4 ٪ من الدخل القومي غير الصافي ، واستطاعت حكومة العدالة والتنمية أن تقلص هذه النسبة الى 28.7 ٪ ، وفي عام 2011م تم سداد جميع الديون التي كانت قد أثقلت الحكومة التركية .

ك- المصارف الحكومية تتحول من الخسارة إلى الربح

استطاعت حكومة العدالة والتنمية أن تستخدم اجراءات صارمة من خلالها وجهت بوصلة المصارف نحو تحقيق الأرباح ، وبذلك تكون الحكومة قد خففت العبء عن كاهلها .

ل- مواجهة الأزمات المالية

في عام 2001م تأثرت تركيا بالأزمة الاقتصادية العالمية ، وفي السنوات السبعة الأخيرة استطاعت الحكومة أن تتبنى خطط استراتيجية طويلة الأجل ، لمواجهة الأزمات العالمية أو الأزمات المحلية وذلك من أجل تفادي أي خسائر مالية في كل القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والخدماتية .

م- الدخل الفردي يتضاعف ثلاثة أضعاف

حيث كان دخل الفرد السنوي في عام 2002م لا يتجاوز 3492 دولار ، وبفضل السياسات الاقتصادية التي تنفذها حكومة العدالة والتنمية فقد أصبح دخل الفرد السنوي في عام 2010م ما يقارب 10500 دولار ، وهذا يعني ان الدخل تضاعف ثلاثة أضعاف .

وفي 30-9-2013م أعلن رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردوغان) مجموعة من الاصلاحات الديمقراطية التي تبنتها الحكومة التركية من أجل استمرارية الحياة الديمقراطية لمدة 11 عام ، حيث شملت هذه الاصلاحات مجالات كثيرة متعلقة بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات ، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة والحقوق الخاصة ، ولعل أبرز ما تضمنته هذه الاصلاحات ما يلي : (باكر ، 2013 : 2-3)

١- على مستوى النظام الانتخابي والحياة الحزبية في تركيا:

أ- طرح موضوع النظام الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب السياسية على ١٠ ٪ من أصوات الناخبين، كحد أدنى للدخول إلى البرلمان، للنقاش بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى ٥٪ أو إلغاء النسبة كلياً.

ب- توسيع نطاق المساعدات المالية المقدمة من الدولة للأحزاب السياسية من خلال خفض الحد الأدنى المتوجب عليهم الحصول عليه من 7% من أصوات الناخبين إلى 3%

ج- إفساح المجال أمام تطبيق مبدأ الرئيس المناوب في الأحزاب السياسية (شرط وجود مادة تتعلق بالموضوع في النظام الداخلي للحزب وألا يتجاوز العدد اثنين).

د- السماح باستخدام لغات ولهجات متعددة في إطار الدعاية الانتخابية غير اللغة التركية.

٢- على مستوى الحقوق والحريات:

أ- السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.

ب- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية (والذي يتضمن إعلاءً للعنصر التركي دون غيره).

ج- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء (القضاء -القضاة والمدعين-، الجيش، الشرطة).

د- تشديد عقوبة جريمة التمييز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.

هـ- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلى ثلاث سنوات.

و- السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة التي كانت تطُلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام ١٩٨٠م .

ي- السماح باستخدام الأحرف المفتاحية والتي كانت محظورة في اللغة(X, Q, W) وهي من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية

ك- إعادة أراضي دير "مور غابرييل" السرياني إلى أوقاف الدير.

ل-تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

يرى الباحث أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا نجحت في توظيف الدين بما يخدم مصلحة البلاد، رغم وجود ثنائي من التيارات العلمانية والإسلامية، إلى تحقيق علاقة ديمقراطية بين تلك التيارات المتعارضة فكرياً، بل والتوصل إلى صياغة دستور أعاد الثقة بين الجيش والسلطة السياسية، وكذلك خلق نموذج اقتصادي وسياسي حقق نوعا من الانفتاح والتواصل مع العالمين العربي والإسلامي ، وللاستفادة من التجربة التركية، علينا اتباع الاتي :

1- تجديد الدماء السياسية وإشراك الشباب، والثقة بالمجتمع وأفراده؛ فما فائدة التعليم إذا كان المتعلمون لا يفهمون ولا يمكن الثقة بآرائهم؟

2- ترسيخ مفهوم أن السلطة هي خدمة للشعب، وليست مغنماً واقعاً في سلوك الدولة والمعارضة.

3- سؤال الإنجاز هو الفيصل في تقييم المسؤولين. ولا يكفي الفصل، بل يجب التحقيق والعقوبة في حالة التقصير الضار.

4- العمل المؤسسي وفق خطط مدروسة وواضحة .

5- وصول نتائج النهضة لكل مواطن ولكل بيت .

ومن خلال ما سبق يمكن من خلال الانجازات التي قدمتها الحكومة التركية في ظل التجربة الديمقراطية ، أن يعزز الأمن القومي التركي ويوفر الحياة الكريمة لكل مواطن يعيش في هذه الدولة ، مع توفير الأمن والسلامة في كل مناحي الحياة .

المبحث الثاني : دور الديمقراطية في تحقيق المشاركة السياسية الفلسطينية

مفهوم المشاركة السياسية

تعدّ المشاركة السياسية مؤشراً هاماً يدلُّ على مدى ارتقاء الشعب على سلم الديمقراطية، وعلى مدى تقدمه، واستعداده لمواجهة تحديات الحياة بشكل جماعي لا يستثني أحداً من أفراده؛ وذلك لارتباط المشاركة السياسية بمفهوم التنمية السياسية، الذي ينعكس على التنمية المستدامة بشكل عام. والمشاركة السياسية موجودة في كافة المجتمعات، إلا أن هذا الوجود يتباين بين مجتمع وآخر؛ فتنخفض في المجتمعات المتخلفة، أو ما يطلق عليها دول العالم الثالث، وتزداد في دول العالم المتقدمة ، ومن الواضح أن هناك عوامل عديدة تَحُدُّ من المشاركة السياسية، أهمها: الفقر، والأمية. وبدون مواجهة هذين الداءين بالطرق العلمية المخططة والمنظمة؛ سيبقى المجتمع يعاني الضعف في السير على طريق التنمية السياسية، والعجز عن توفير الموارد الاقتصادية (رحال، 2004، ص1–2).

كما ينطلق مفهوم المشاركة من تفاعل الإنسان مع المجموعة أو الجماعة التي يعيش معها، يشاركها وتشاركه جوانب كثيرة من حياته. تحدث السياسيون قديمًا عن المشاركة الاجتماعية معبرين عنها بإتاحة الفرصة ، لأن يأخذ الفرد دوره في المجتمع كي يستطيع التعبير عن رأيه وعن نفسه، وذلك بالقيام بعمل فردي من أجل التأثير على السياسات العامة، وإدارة شؤونه العامة أيضًا، أو من أجل اختيار الحكام في المجالات والمستويات المختلفة. أطلق بعضهم على هذه المشاركة مصطلح "المشاركة الشعبية "، أو الجماهيرية وعرّفوها بأنها "العملية التي يلعب من خلالها الفرد دورًا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وتتبني أفضل الوسائل لإنجاز هذه الأهداف . (سيد فهمي ، 2004 : 69)

أصبح مفهوم المشاركة السياسية يلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، وفي إطار ما يعرف ب "التنمية المستدامة للمجتمعات، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث التي توصف أنظمتها بالشمولية أو بسيادة المفاهيم الإرثية على مفاهيم المواطنة في تحديد النخب السياسية. لذلك يمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل ذاتية أهمها الفقر والأمية، وأن هذه المشاركة تبقى محدودة أيضا في الدول الديمقراطية المستقرة . (رسل ، 1996 : 53)

أولاً : دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية

نظراً لازدياد الخبرة العملية في مختلف مجالات العمل السياسي الوطني لدى قطاعات واسعة من الشعب الفلسطيني أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي، أو نتيجة لممارسات هذا الاحتلال، له أثر كبير في تزايد أعداد منظمات المجتمع الفلسطيني خاصة بعد إقامة السلطة الفلسطينية وما تلى ذلك من أحداث، ورغم كثرة أعداد المنظمات إلا أن العديد من هذه المنظمات لا تمثل على أرض الواقع أكثر من جسم لا حراك به . (MAS ، 2007 : 13-14)

كما تعد منظمات المجتمع أكثر احتكاكاً مع الشعب الفلسطيني ومع مصالحه ، الأمر الذي بفرض عليها العمل كمنظمات من أجل صياغة السياسات العامة وممارسة الضغط من أجل إجراء تعديلات تحقق مصالح الأغلبية ، وتكفل مشاركتها السياسية تدعيما للديمقراطية . (المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، 2007 : 85)

وعند الحديث عن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في صنع السياسة أو في المشاركة السياسية ، يجب معرفة من هو الشريك الآخر والأساسي في عملية صنع السياسة وهو الدولة. وعملياً تعتبر الدولة هي الجهة الوحيدة التي تقوم بصناعة السياسات. بَيْدَ أن هذه العملية لا تنطلق من فراغ، فهي عملية ذات طابع ديناميكي ونتاج تفاعل أطراف عديدة حكومية وغير حكومية، داخلية وخارجية، حيث تتم عملية صنع السياسات من خلال مشاورات واتصالات وضغوطات. فهناك إقرار أن للجماعات المنظمة في المجتمع دورًا أساسيًا في عملية صنع السياسة سواء من خلال صراعاتها مع بعضها البعض، أو صراعها مع الدولة في سبيل التأثير على عملية صنع السياسة . (هويدا ، 2005 : 203-204)

شاركت معظم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في النضال الوطني الفلسطيني ، خاصة في مرحلة الانتفاضة الشعبية الأولى ، وما صاحبها من الفعاليات والنشاطات الاجتماعية المنظمة خلال تلك الفترة، حيث اكتسبت هذه المنظمات التقدير والاحترام من الشعب الفلسطيني وخاصة في مجال تطوير هذه المنظمات لدورها على صعيد التنمية الاجتماعية والاقتصادية وموضوعات التحول الديمقراطي، هذا إلى جانب قيام هذه المنظمات بالاستجابة السريعة لاحتياجات وأولويات المجتمع وتطويرها لبرامجها

بحيث تتأقلم بسرعة للتغيرات الجارية على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية . (عزت ، 2004 : 6-8)

إن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني رغم محاولاتها الجادة في الضغط من أجل مشاركتها السياسية في النظام السياسي الفلسطيني فقد قامت بإنشاء العديد من المراكز التي تعمل على مراقبة العمل الحكومي وتقوم بانتقاده ، وتوصل الشعب الفلسطيني إلى القيادة الفلسطينية ومن بين هذه المنظمات مركز الائتلاف من أجل النزاهة –أمان والذي أسس عام 2000م بمبادرة عدد من مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح، كحركة مجتمع مدني ، تسعى لمكافحة الفساد وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني ، كذلك مركز حقوق الإنسان ، والذي يسعى إلى الدفاع عن حقوق الانسان ومصالحه ، والعمل على حماية الإنسان من خلال التقارير التي يقدمها الى الجهات الدولية وينقل فيها معاناة الشعب الفلسطيني وكذلك ينقل الجرائم المرتكبة من الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني ، كذلك المنظمات الإغاثية والتي تقوم السلطة الفلسطينية بإغلاقها في هذه الفترة والتي تعتبرها السلطة بأنها منافس قوي لها ، حيث تقوم هذه السلطة بتهميش هذه المنظمات وهذا يتناقض مع جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني وأهدافها ، ويتنافى أيضا مع طبيعة الدور الذي على السلطة السياسية القيام به نحو هذه المنظمات باعتبارها تمثل البديل التكتيكي للسلطة في ظروف معينة، حيث تقوم هذه المنظمات وانطلاقاً من مبدأ الشراكة والتعاون تقوم هذه المنظمات بتوفير العديد من الخدمات التي تعجز السلطة عن القيام بها في بعض الأحيان، مثل القطاع الصحي أو الزراعي .

يرى الباحث أن نشاط منظمات المجتمع المدني ينحصر بين مجموعة من المجالات التي تحاول تقديم الخدمة للشعب الفلسطيني، مثل المجال التنموي و والمجال الخيري و والمجال الإنساني والمجال الحقوقي والقانوني، وهي مجالات يتأثر نشاطها بالمحددات القانونية وسياسة الدولة وقدرات قيادات منظمات المجتمع المدني ، وتقبل المجتمع لها إضافة إلى التمويل والعوامل الخارجية. كما أن هذه الجمعيات تلعب دوراً هاماً في تعزيز قدرات الأفراد في المشاركة ، وبلورة مفهوم المواطنة الكاملة بحقوقها المدنية والسياسية ، وتنمية المجتمع من باب ارتباط عملها بحاجات المجتمع . كما أن الدور الذي يطلب من منظمات المجتمع المدني القيام به لا يعني أن هذه المنظمات قد أصبحت جزءاً من هيكلية النظام السياسي، تأتمر بأمره وتنفذ برامجه وقراراته دون مراجعة أو محاسبة، ويجب لهذا الدور أن يقوم

على الاستقلالية التامة، بحيث تتمتع هذه المنظمات بالاستقلال التنظيمي والاقتصادي ، حتى تتمكن من أداء دورها نحو المجتمع بعيدا عن هيمنة السلطة ورغباتها. من هنا فإن هذا الأمر يتطلب من السلطة السياسية أن تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شخصيات اعتبارية مستقلة ذات هيئات خاصة مستقلة، وأهداف خاصة محددة، وأن تتعاون معها على هذه الأسس دون محاولة تقيدها أو تحييدها أو استغلالها وتحويلها إلى أداة أخرى من أدوات السلطة السياسية.

ثانياً : دور الشباب الفلسطيني في تعزيز المشاركة السياسية

تتعدد وتتنوع قضايا المشاركة السياسية باعتبارها المدخل الحقيقي لتعبئة الأجيال القادمة التي تعمل على تجديد الدماء في القائمين على الحكم والدولة من أجل المساهمة في حركة التنمية المتواصلة ، ويعتبر الشباب في المجتمع الفلسطيني مسيساً بسبب الأوضاع التي عاشها ويعيشها منذ بدء الصراع العربي الاسرائيلي ، والظلم التاريخي الذي عاشه أبناء الشعب الفلسطيني وهو الذي أدى إلى تشكيل الوعي السياسي للشباب الفلسطيني تجاه قضيته حيث شكل الشباب الوقود والمحرك لمسيرة الثورة والعمل الوطني الفلسطيني . (الشامي ، 2011 : 1240)

ويعتبر البعض أن مهمات البناء هي المهمات الديمقراطية وتقابلها المهمات الوطنية ، ممثلة بالنضال الفلسطيني حيث إن كلا العمليتين : البناء الديمقراطي والنضال ضد الاحتلال هما جزءان من المسألة الوطنية. (سالم،2000 : 39)

وبعد اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي عام 1993م ، كان هناك اعتقاد من الشباب أنه سيكون لهم مشاركة سياسية في أي حكومة فلسطينية قادمة او المرحلة الانتقالية الناتجة عن الاتفاق، ولكن حصل العكس تماماً ، مع العلم أن معظم الشهداء في الانتفاضة الأولى كانوا من الشباب ، وأن المعتقلين من الشباب ، وكذلك القيادة الفلسطينية الموحدة للانتفاضة الأولى كانت من الشباب ،كما أدت الانتفاضة إلى إضعاف سلطة الحمولة والعشيرة لصالح الموقف الوطني المتوافق عليه بين القوى والفعاليات الوطنية والإسلامية والتي شكلت إبانها اللجان الوطنية والشعبية والإصلاحية لإدارة شؤون المجتمع ، ولكن الشباب لم يأخذوا حقهم الكامل في تلك المرحلة رغم أن عملية السلام جاءت نتيجة تضحيات هؤلاء الشباب وأقيمت الحكومات نتيجة تضحياتهم .(أبو رمضان، 2008 : 62)

وعند البحث عن مشاركة الشباب في بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وفي العمل السياسي الفلسطيني نجد أن هذه المشاركة كانت هامشية وضعيفة ، بسبب سيطرة الشيوخ على قيادة معظم الأحزاب الفلسطينية ، كما أن معظم القيادات السياسية والأمنية كانت من القيادات الوافدة من الخارج ، حيث تم استغلال الشباب بسياسة التعيينات في وظائف إدارية وأمنية دون إشراكهم في مؤسسات اتخاذ القرار ، وهذا ما جعل النظام السياسي الفلسطيني نظام ضعيف ولم يتطور ولا يوجد به دماء جديدة وشابه لاستمرارية هذا النظام بكل قوة . (البرغوثي، 1997 ، 235)

ومن أجل تعزيز المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني ، ومن أجل تقرير مصيره فلا بد من تفعيل طاقات أبناء الشعب الفلسطيني ، وخاصة جيل الشباب، ولذلك فإن هناك مهام كبيرة ملقاه على الشباب الفلسطيني منها :

_ الاستمرار في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي.

_ العمل عمى تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني.

_ العمل على وجود برنامج سياسي فلسطيني موحد.

_ العمل على وجود رؤية فلسطينية مستقبلية .

_ المشاركة في الفعاليات الوطنية الرسمية.

_ خدمة المجتمع كقيم هامة (انجلر، 2001 : 49)

كما أن الشباب الفلسطيني يواجه معيقات وتحديات كبيرة تمنعه من المشاركة السياسية في النظام السياسي الفلسطيني ومنها الآتي :

- عدم وجود تشريعات خاصة بالشباب و بمشاركتهم السياسية.

- عدم وجود مقررات مالية لدعم أنشطة الشباب.

- ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب.

- وجود عامل الهجرة بين جيل الشباب إلى الدول الغربية.

- انتشار الأمراض الاجتماعية بين جيل الشباب مثل المخدرات والعنف.

- كلما انخفض المستوى التعليمي أدى إلى انخفاض نسبة المشاركة السياسية .

وبالنظر إلى الحالة الفلسطينية فإننا نجد أن هناك معوقات أخرى خاصة تؤثر على عملية المشاركة السياسية مثل :

1_ تشتت الشعب الفلسطيني في الداخل و في الخارج.

2 _ عدم وجود دولة فلسطينية ذات سيادة ، كذلك عدم وجود دستور ، الأمر الذي يعني

عدم وجود نظام سياسي فلسطيني يشمل جميع الفلسطينيين.

3 _ عدم وجود سيادة فلسطينية على الأرض، وهو ما يعني عدم سيطرة السلطة

الفلسطينية على الموارد الطبيعية.

4_ عدم استقرار نظام الحكم في فلسطين.

5 _ وجود تعددية حزبية وسياسية بشكل يؤدي إلى محدودية التنمية .

6 _ عدم اكتمال السلطة الوطنية بسبب غياب السيادة والاستقلال والقيود المفروضة على السلطة ، وحالة التشرذم الحزبي ، والاستقطاب السياسي (أبو عمرو ، 1995 : 101)

يرى الباحث أن الشباب الفلسطيني الذي عانى سنوات طويلة ما زال يعاني حتى الآن نتيجة تهميشه منذ أن تم توقيع اتفاق أوسلو ، وأن الاحتلال الإسرائيلي ربما كان لا يقبل بأن يكون للشباب الفلسطيني دور مهم في نشأة السلطة الفلسطينية لأن وجود طاقات كبيرة وفعالة في حكومة فلسطينية ، فهذا يعني أن هذه الحكومة سوف تنمو وتتطور وتحقق أهدافها ، أيضاً جاءت الاحزاب السياسية لتزيد من واقع هموم الشباب الفلسطيني ، حيث اعتمدت هذه الأحزاب على استنزاف طاقات الشباب مع بقائهم في الصفوف المتأخرة للحزب ، وأصبحوا رهينة لاستخدامهم في الأوقات المناسبة فقط ، حيث يرى الباحث أن الانتفاضتين الأولى والثانية كان الشباب هم في المقدمة ، وهم من واجهوا الاحتلال الإسرائيلي وهم من استشهدوا وهم من تم اعتقالهم وهم من أصيبوا وهم من حوصروا وقطعت أرزاقهم ، وهم خريجو

الجامعات الذين ما زالوا يبحثون عن فرص للعمل لتأمين مستقبلهم وحياتهم . وعلى صعيد التمثيل في البرلمان والحكومة لم يكن هناك أي دور للشباب الفلسطيني ، حيث يقتصر البرلمان الفلسطيني على مجموعة من الشيوخ كبار السن الذين لم يلقوا للشباب أي اهتمام ، كذلك الحكومات التي تم تشكيلها منذ قدوم السلطة الفلسطينية حتى يومنا هذا لم يكن للشباب أي مكان يتم من خلاله تفعيل دور الشباب وضخ دماء جديدة في النظام السياسي الفلسطيني ، لذلك لا بد من السعي الجاد للسماح لفئة الشباب الفلسطيني واعطائهم الفرصة لمشاركتهم في النظام السياسي الفلسطيني ، من أجل الارتقاء بالمجتمع الفلسطيني .

ثالثاً : دور المرأة في المشاركة السياسية

دخلت المرأة الفلسطينية من بوابة النضال الوطني الذي شرع لها المشاركة في الحياة العامة، وأكسبها ثقة المجتمع واحترامه، لكنه حدّ أيضًا من قدرة الحركة النسوية على تطوير البرنامج النسوي الاجتماعي، لأنها يجب أن تعايش قضايا الوطن، وتنظر لها بشكل شمولي، وليس بشكل خاص، في الوقت الذي تناضل النساء العربيات فيه من أجل قانون أحوال شخصية أكثر عدالة ومساواة، ما زالت المرأة الفلسطينية تناضل لدحر الاحتلال وللحصول على المتطلبات الأساسية التي تمكنها من العيش بكرامة، فتجربتها هي جزء من التجربة السياسية الوطنية، ولا يمكنها الفصل بين النضال الاجتماعي الديمقراطي وبين نضالها الوطني (نزال ، 2006 : 12)

إن جدلية الوطني والنسوي بالنسبة للمرأة الفلسطينية ما زالت قائمة، وتختلف فيها وجهات النظر. ترى حنان عشراوي أن القضية الوطنية ما زالت تأخذ الأولوية على حساب القضايا النسوية عند البعض من أتباع الفكر السياسي التقليدي، على اعتبار أن قضايا النساء متحدّية لهذا الفكر، وتقع ضمن القضايا الداخلية القابلة للتأجيل، مما يهمش هذه القضايا ويحيّدها. تضيف مستغربة كيف يكون ذلك في حين أن المبادئ والحقوق غير قابلة للتمييز والتأخير، فالنضال ضد القهر والظلم والتمييز، وحجب حق تقرير المصير هو عملية متكاملة تتجسد في مختلف مناحي الحياة، وتستمد قوتها وشرعيتها من شمولية تطبيقها (عشراوي ، 1995 : 94)

بعد توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير والاحتلال الإسرائيلي عام 1993م ، دخل الوضع الفلسطيني مرحلة جديدة نقلته إلى نظام يمتلك بعض سمات الدولة وفق هذا الاتفاق، هذا المناخ العام جعل الحركة النسوية الفلسطينية تبدأ بالبحث عن أدوار جديدة لها من خلال التأثير على منظومة التشريعات والقوانين للكيان الجديد، ومن ثم ابتداع آليات جديدة للمشاركة في رسم السياسات وترأس مناصب قيادية. خاضت

المرأة الانتخابات للمرة الأولى عام 1996م ، في ظل السلطة الفلسطينية وفي ظل قانون انتخابي فلسطيني ضمن لها المساواة المبدئية بين الرجل والمرأة، جاءت نتيجة الانتخابات دون الطموح بنجاح 5 نساء من بين 88 عضوًا في المجلس التشريعي أي ما نسبته 5.6٪ (كتانة ، 2006 : 19)

تعد المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية حقيقة لا يمكن إنكارها حتى من قبل من يعتبرون أن دور المرأة ينحصر في شؤون البيت وفي ممارسة بعض المهن التقليدية في أحسن الظروف. كذلك استمرار الدور النضالي الذي لعبته المرأة الفلسطينية ، واستطاعت أن تجعل من قضيتها الخاصة جزءًا من القضية الوطنية ، حيث أصبحت قضية العدالة الاجتماعية والسياسية جزءًا لا يتجزأ من قضية الحرية والاستقلال. حيث هناك بعض الأمور التي ساعدت النساء فعلاً على المشاركة السياسية وكانت بمثابة مقومات لهذه المشاركة وهي :

- تبني منظمة التحرير رؤية وطنية متقدمة نسبيًا فيما يتعلق بقضية المرأة وحقوقها السياسية
- وجود الثقافة المدنية التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني مما أشاع احترام التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي تسهيل المشاركة السياسية والعامة للمرأة الفلسطينية (نزال ، 2006: 15)
- تطور الوعي النسوي تجاه العمل السياسي وفي المجالات المختلفة خاصة في مجال القانون والحقوق مما عزز مشاركتها السياسية والعامة .
- توقيع السلطة الوطنية الفلسطينية على الاتفاقيات الدولية المناصرة للمرأة وحقوقها كاتفاقيات حقوق الإنسان ، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها.
- عملت الأحزاب الفلسطينية وتحديدًا اليسارية منها على تشجيع النساء بالانخراط في العمل الوطني السياسي، وذلك انطلاقًا من الفكر اليساري الهادف إلى خلق منظمات نسوية ذات برنامج نسائي محدد (اللبدي ، 2004: 67)

يرى الباحث أن على النساء الفلسطينيات الاهتمام بالقضايا الوطنية ، والنظر إليها من زوايا نسوية لأن الاحتلال ما زال موجودًا، فقضايا الحدود والمستوطنات واللاجئين وقضايا حقوق الإنسان والأسرى والحقوق الديمقراطية، هي قضايا " نوع اجتماعي" وليست قضايا وطنية فحسب، فعند البحث في جذور هذه القضايا وتأثيراتها نجد أن النساء أكثر من يؤثر ويتأثر بها. كذلك ساعدت المشاركة الجماهيرية للنساء في الانتفاضات المختلفة على تشريع حقوق المرأة في المجتمع، وأمدت النضال الوطني الفلسطيني بشرعية أقوى لإنهاء الاحتلال. من هنا نجد الاهتمام بالقضايا الوطنية باعتبارها قضايا نسوية

يساعد على جذب الانتباه لقضايا النساء ويقوي شرعية المطالبة بها اجتماعيًا، وبالتالي يمكن الدمج بين ما هو وطني وبين ما هو اجتماعي ونسوي ولا داعي للفصل بينهما وإعطاء الأولوية لأحدهما على حساب الآخر. كذلك يجب الاهتمام بإشاعة الديمقراطية في المجتمع لأنها هي التي تضمن الحقوق للجميع وتضمن عدم فقدانها.

ثالثاً : المشاركة السياسية واتخاذ القرار

يعد القرار السياسي أحد مطالب الشعب الفلسطيني وهو أحد المرتكزات المهمة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني ، حيث إنه منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994م كانت حركة فتح تهيمن على الساحة الفلسطينية ، وكانت محتكرة للقرار السياسي الفلسطيني ، حيث كانت الحركة تسيطر على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996م ، وكذلك الرئاسة الفلسطينية ، مع تهميش واضح لباقي الفصائل الأخرى في مسألة اتخاذ القرار الفلسطيني ، حيث كان المجلس التشريعي يسن ويشرع القرارات ويوافق عليها بالإجماع في ظل عدم وجود فصائل قوية منافسة بإمكانها أن تقف موقف المعارضة القوية في المجلس التشريعي ، كذلك عند النظر الى الحكومات الفلسطينية التي تم تشكيلها منذ عام 1996م وحتى عام 2014م كانت هذه الحكومات بلون واحد بعيدة عن تماماً عن المشاركة الحقيقية والفاعلة للأطر الأخرى ، هذا يعني أن القرار السياسي الفلسطيني كان حكراً لمن يسيطر على السلطة سواء كان ذلك خلال الفترة التي كانت فيها حركة فتح على رأس الهرم السياسي أو تلك الفترة التي كانت فيها حركة حماس تتزعم الحكومة الفلسطينية .

إن الساحة السياسية الفلسطينية ما تزال تعاني الإشكاليات والمعيقات نفسها التي عانت منها خلال السنوات السابقة، وأبرزها عدم استيعاب قوى ومكونات الشعب الفلسطيني تحت مظلة واحدة وهي منظمة التحرير الفلسطينية، وغياب الرؤية الاستراتيجية الموحدة، وعدم التوافق على أولويات العمل الوطني في المرحلة الراهنة، واستمرار حالة التنازع بين برنامجي المقاومة والتسوية، إلى جانب تشتت مراكز صناعة القرار الفلسطيني وتعرضها لضغط الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية، وللحصار الإسرائيلي في قطاع غزة .(موقع مركز الزيتونه للدراسات ، 18-06-2012)

المبحث الثالث: دور الديمقراطية في استعادة الحقوق الفلسطينية

أولاً : إعادة ترتيب البيت الفلسطيني

عند الحديث عن ترتيب البيت الفلسطيني فإن الأذهان تتطرق مباشرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ، كون أنها كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منذ سنوات طويلة ،حيث حصلت منظمة التحرير الفلسطينية على صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني سنة 1974م ، ومن خلال هذه الصفة حققت مكاسب دولية واسعة لاستعادة حقوق الشعب الفلسطيني. ومنذ نشأتها وحتى الآن مرت المنظمة بتطورات سياسية ودولية متغيرة، بدأتها في المطالبة بالتحرير الكامل، ومن ثم اعلان الدولة ، ثم جاءت باتفاقية أوسلو، ثم انعقاد المجلس الوطني الحادي والعشرين سنة 1996م ، الذي صادق على إلغاء بنود أساسية وجوهرية في الميثاق الوطني الفلسطيني، ليشكل بذلك مسارًا جديدًا للمنظمة . (درويش ، 2010 : 78)

ما يفاقم مشكلة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني هو نظام المحاصصة في منظمة التحرير الفلسطينية ، والذي أدى إلى تسويغ ممارسة السلطة الفردية ، وتهميش دور المؤسسات الوطنية عبر حصر صياغة المواقف وتركيب الهيئات والمؤسسات في يد حركة فتح ، فنتج عن ذلك تغييب المؤسسات والهيئات الوطنية والحزبية على حد سواء، كما هيأ لاحقًا لعملية تغييب دور الفصائل المشاركة في المنظمة ، وترسيخ الحكم الفردي . (هلال ، 1998 : 63)

وبعد الانقسام الفلسطيني الذي حدث في عام 2007م فإننا نقول إن هناك اختلاف كبير بين برنامج منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامج الحكومة الفلسطينية والذي تم انتخابها عام 2006م وأصبحت هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، وبما أن هناك انقسام فلسطيني إذاً لا يوجد هناك قراراً فلسطينياً موحداً ولا سلطة واحدة ، بمعنى أن هناك تعطيل كبير في النظام السياسي الفلسطيني وهناك تشققات كبيرة يجب إعادة العمل من أجل إصلاحها داخل البيت الفلسطيني ، ومن هنا لا بد من إعادة ترتيب هذا البيت ، والعمل الجاد لتوحيد الجهود من أجل الخروج من الأزمات التي تطال جميع مناحي الحياة السياسية والاجتماعية في فلسطين والعمل على وحدة الصف ووحدة القرار الفلسطيني ، من خلال المشاركة السياسية لجميع الفصائل الفلسطينية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة صياغة

ميثاق جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يهدف إلى استعادة الحقوق الفلسطينية . (ابراش ، مقابلة بتاريخ 28-9-2015)

من هنا، يمكن الإشارة إلى أن خلاف الفصائل الفلسطينية حول برنامج المنظمة ونظامها لم ينعكس على شرعيتها، لقد كان الجميع متمسكًا بها، ويريد لها برنامجاً يمثله ليكون قادراً على إدارة الصراع، فالتجاذب حصل حول البرنامج الذي ينبغي عليها السير فيه، وهنا صدرت أولى دعوات الإصلاح والحوار الوطني من أجل منظمة تعكس اسمها وميثاقها الأصلي (نوفل ، 2007 : 28)

أما موقف الفصائل الفلسطينية في اعادة ترتيب البيت الفلسطيني ، فقد أكدت القوى الوطنية والاسلامية في الضفة الغربية المحتلة على أهمية تعزيز وحدة الشعب الفلسطيني وصموده في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، وكذلك موقف الإدارة الأمريكية الذي يهدد باتخاذ قرارات مشابهة بوقف المساعدات، حيث أكدت الفصائل أن حقوق الشعب الفلسطيني وثوابته لا يمكن التنازل عنها بالمقايضة بالأموال أو بالتهديدات الأمريكية والاسرائيلية، وإن معركة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال ماضية حتى الوصول إلى الحرية والاستقلال وحق عودة اللاجئين وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس وإطلاق سراح الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال.(موقع وكالة فلسطين اليوم ، 06-01-2015)

يرى الأمين العام للجبهة الديمقراطية (نايف حواتمه) أنه يتوجب إعادة ترتيب البيت الفلسطيني وانهاء الانقسام بين فتح وحماس بالعودة الى صناديق الاقتراع ، حيث إن حل الأزمات وترتيب البيت الوطني الفلسطيني ، يشترط انتخابات شاملة لمجلس وطني جديد موحّد، ومؤسسات السلطة التشريعية والرئاسية ، كذلك إجراء الانتخابات في كل مؤسسات المجتمع المدني مثل البلديات والنقابات وغيرها، من أجل حل كل الأزمات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني ، ومن ثم قيام دولة وتشكيل حكومة وحدة وطنية على حدود عام 1967 م، وتكون القدس عاصمتها ، أما الشرط الثاني الذي يحقق حل الازمة الفلسطينية بحسب قول حواتمه يكون من خلال دعوة اللجنة التحضيرية للمجلس الوطني المنتخب، والدورة العادية لجنة تفعيل وتطوير منظمة التحرير عملاً بإتفاق القاهرة 2005م، والمشكلة من الأمناء العامين للفصائل الـ 13، اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، رئيس المجلس الوطني وشخصيات وطنية، وهذا ما يضمن مشاركة الجميع بلا استثناء، وإعداد مشاريع لحل الأزمات الطاحنة المزمنة لتوحيد

الصف الفلسطيني، والاتفاق على سقف زمني لانتخاب مجلس وطني موحّد جديد بالتمثيل النسبي الكامل في الوطن والشتات. (موقع وكالة معاً ، 03-10-2015)

لذلك، جاء في إعلان القاهرة عام 2005م ، أنه بعد إصلاح منظمة التحرير الفلسطينية تصبح مؤهلة لتكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، فقد أعاد مشروع إصلاحها لحمة الفصائل الفلسطينية بضم الفصائل الإسلامية والسلطة إلى هذه القاعدة. ومن الممكن أن تتحول هذه القاعدة إلى برنامج متكامل لتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية على أسس جديدة وفنية . ومن الممكن القول هنا، أن عملية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني من خلال بناء منظمة التحرير الفلسطيني يجب أن يسبق ذلك إصلاح سياسي وتوافق سياسي بين مختلف القوى والفصائل الفلسطينية. (الحمد ، 2005 : 18-19)

يرى الباحث أن هذا الخلاف الفلسطيني والتجاذب في الرؤى والبرنامج الوطني ، يدعو مختلف القوى والفصائل الفلسطينية إلى إدراك أهمية التوافق على ميثاق فلسطيني جديد، وضرورة إصلاح منظمة التحرير على أسس جديدة دون التعارض مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على مستوى الأدوار والصلاحيات ، كإحدى دعائم ترسيخ الوحدة الوطنية الفلسطينية .

ثانياً: بناء استراتيجية وطنية

في الانتفاضة الأولى، تغيرت الاستراتيجية الوطنية إلى استخدام الحجارة ووسائل المقاومة الشعبية، وحشد الفعاليات الجماهيرية، ومقاطعة الاحتلال، أساساً لهذه الاستراتيجية، في حين أصبحت العمليات العسكرية شكلاً جديداً من أشكال المقاومة والكفاح. ومنذ اتفاق أوسلو الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، انتهت فعلياً مرحلة المقاومة ، وحلت مكانها طاولة المفاوضات والتنازلات ، حتى وصل المفاوض الفلسطيني إلى طريق مسدود أمام عقلية المفاوض الإسرائيلي الذي لا يعرف سوى لغة المقاومة ، فقام الرئيس الراحل (ياسر عرفات) بتشجيع وتمويل الانتفاضة الثانية، معيداً استراتيجية المقاومة في وجه الاحتلال الإسرائيلي ، من أجل أن تكون هذه الانتفاضة وسيلة ضغط على الاحتلال الإسرائيلي من أجل تحقيق بعض الحقوق الوطنية. وبعد استشهاد عرفات، عادت الاستراتيجية الفلسطينية إلى مربع المفاوضات من جديد و التي أصبحت منهجاً للحياة داخل رئاسة السلطة الفلسطينية من أجل الحفاظ على بقاء هذه السلطة، ضمن إعادة تأهيل للأمن الفلسطيني، والالتزام بخطط الجنرال الأمريكي، دايتون، في التنسيق الأمني الكامل مع الاحتلال، لإنهاء أشكال

المقاومة وبذورها. واعتبرت هذه الاستراتيجية المفاوضات الطريق الوحيد المتاح للوصول إلى حل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، هذه الاستراتيجية التي اتبعتها السلطة الفلسطينية عمدت على تعزيز الانقسام الفلسطيني، وفصل قطاع غزة عن الضفة الغربية، وأنشأت عصبيّات وهمية، لا علاقة لها بالمشروع الوطني. لكن في حين أنجزت المقاومة في غزة مشروعاً مقاوماً، بانت نتائجه في الحرب الأخيرة عام 2014م، وتمثلت في تعزيز قدرات المقاومة وبنيتها التحتية، وتسليحها وتدريبها، وتطوير قدراتها الصاروخية. (موقع فلسطين أون لاين ، 31-12-2014)

وفي ردود فعل الفصائل الفلسطينية دعت حركة الجهاد الاسلامي الى ضرورة بناء استراتيجية وطنية جامعة كإطار حل للقضايا الوطنية العالقة ، حيث أن معظم القضايا العالقة في البيت الفلسطيني هي قضايا متعلقة بثوابت القضية الفلسطينية كالقدس واللاجئين والاستيطان والانقسام والحصار ، ويقول أمين عام الجهاد الاسلامي في فلسطين (محمد الهندي) : إن حركة الجهاد الاسلامي حريصة جداً على بناء منظمة التحرير ولا نريد ان ندق مسماراً آخراً في نعشها ، وتابع قوله نريد بناء المنظمة على أسس توافقية يجمع عليها الكل فلسطيني مع ضرورة أن تقوم وتحافظ على الثوابت الفلسطينية.(موقع سرايا القدس ، 06-09-2015)

ومن ناحية أخرى دعت حركة المبادرة الوطنية بضرورة إنهاء الانقسام وتطبيق اتفاق المصالحة الذي تم توقيعه في الشاطيء 2014م، وقالت الحركة أن المستفيد الأكبر من الانقسام الفلسطيني هو الاحتلال الإسرائيلي ، فلا بد من توحيد الصفوف وتكاتف الجهود لتحقيق استراتيجية وطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية والعمل على استعادة الحقوق الفلسطينية المسلوبة (موقع المبادرة الوطنية الفلسطينية ، 13-11-2014)

كما ودعى سياسيون وأكاديميون فلسطينيون من الضفة والقطاع وأراضي 48 والشتات، إلى إعادة بناء الكيان التمثيلي الفلسطيني الموحد، والقيادة الوطنية الواحدة، والبرنامج الوطني الموحد، في مواجهة مشروع الاحتلال الاستعماري الاستيطاني العنصري .(موقع قدس برس ، 17-12-2014)

استجابت الأطراف المتنازعة على السلطة المتمثلة بحركتي فتح وحماس نداء الفصائل الفلسطينية التي ناشدتهم برأب الصدع ، والخروج من الأزمة الراهنة والتوجه إلى حوار وطني لتحقيق استراتيجية وطنية من خلالها يتم تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق الشراكة السياسية وصولاً إلى تحقيق بعض مطالب الشعب

الفلسطيني ، الذي يعاني قسوة الحياة المريرة التي أثقلته عبر سنوات طويلة ، وتوجه الفلسطينيون لعقد جلسة الحوار، والتي نتج عنها ميثاق الشرف الفلسطيني بتاريخ 17-3-2005م والذي اعتبره البعض بأنه خطوه مهمه في تحقيق الاستراتيجية الوطنية .

ميثاق الشرف الفلسطيني

فيما يلي نص وثيقة الشرف الفلسطينية التي تبنتها فصائل المقاومة الفلسطينية والتي وضحت من خلالها مواقف الفصائل من ثوابت القضية الفلسطينية والعلاقات الداخلية والخارجية كما يلي:

أولاً : في ثوابت القضية الوطنية:

1) فلسطين هي جزء من الأرض العربية والإسلامية، والشعب الفلسطيني هو جزء من الأمة العربية والإسلامية .

2) تحرير الأرض الفلسطينية والعمل المشترك على جميع الصعد الفلسطينية والعربية والدولية.

3) التأكيد على وحدة الشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وحمايته بكل الوسائل الممكنة.

4) يشكل الكيان الصهيوني العدو الرئيسي للشعب الفلسطيني لاغتصابه الأرض وطرد الشعب ، والقتل الجماعي وهدم البيوت واقتلاع الأشجار وتدمير الاقتصاد والاستيلاء على مقدرات الشعب الفلسطيني وحرمانه منها لأكثر من نصف قرن من الزمان.

5) صون وحماية حقّ العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي طردوا منها والعمل على استرداد هذا الحقّ بكل الوسائل المشروعة.

6) الالتزام بهدف دحر الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

7) حماية الشعب الفلسطيني بكافة الوسائل الممكنة عسكرياً وأمنياً واقتصادياً وسياسياً.

8) يؤكد الجميع على ضرورة بناء نظام اقتصاد فلسطيني مستقل في كافة المجالات، وتوجيه الموارد المتاحة لتعزيز مقومات الصمود، وتشجيع الإنتاج الوطني، واعتماد سياسة نزيهة تنهي حالة الهدر

والتبذير العام والفساد في المؤسسات القائمة والتوزيع العادل لعبء المواجهة مع الاحتلال، ودعم صمود جميع فئات الشعب الفلسطيني.

9) إن قضية الأسرى والمعتقلين هي من أولويات العمل الفلسطيني وجزء من السيادة الوطنية والتحرير، والتأكيد على واجب العمل على إخراجهم بكل الوسائل المشروعة.

10) إن التعاون أو التخابر أو التنسيق الأمني مع الاحتلال جريمة كبرى يجب أن يعاقب عليها بأقسى عقوبة حسب القانون المعمول به في فلسطين.

ثانياً: العلاقات الداخلية:

يؤكد الجميع على المبادئ التالية:

1) احترام عقيدة الشعب والأمة واحترام العرف التام والموروث الحضاري والثقافي وحقوق الإنسان وتفعيل دور المرأة وحفظ حقوقها في كل مناحي الحياة.

2) التأكيد على صيانة الوحدة الوطنية وعدم تعريضها للخطر.

3) حماية الحريات السياسية وحقّ تشكيل المؤسسات المدنية والنقابية والتجارية والثقافية وحرية الإعلام والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر بما لا يتناقض مع عقيدتنا وموروثنا الثقافي وفي إطار القانون.

4) إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الفلسطيني الإداري والمالي تكفل تحقيق العدل والمساواة والشفافية والمساءلة من قبل الجميع، وصيانة الأموال والممتلكات العامة، ومحاسبة من يسيء استخدام منصبه والتصرف في المال العام.

5) تطبيق سيادة القانون واستقلال القضاء التام وحمايته من التعديات من أي جهة كانت، وتنفيذ قراراته ضمن سياسة الفصل بين السلطات، وتحويل كل أجهزة السلطة إلى مؤسسات محكومة بالقوانين تمهيداً لتحويلها إلى مؤسسات الدولة المستقلة.

6) اعتماد الانتخابات للبتّ في كل شأن من الشؤون الفلسطينية ودعمها وعدم تعطيلها.

7) الحفاظ على مؤسسات المجتمع المدنية وتطويرها ودعمها ووضع الضوابط التي تضمن تطورها وخدمتها للمجتمع بأسره.

8) وضع برامج تفصيلية متخصصة حول التعامل مع ظاهرة العملاء، بما يكفل القضاء عليها، ويمنع تكرارها، وبما يكفل حماية المجتمع منها.

9) اعتماد ثقافة الحوار البناء وصولاً للقواسم المشتركة، وتحريم استخدام السلاح في حلّ النزاعات الفصائلية أو العائلية أو الفردية.

10) وضع برامج تربوية تعليمية تؤكد على المعاني والمبادئ المتفق عليها للنهوض بالتعليم والثقافة والتربية بما لا يتناقض مع عقيدة الأمة وموروثها الثقافي والحضاري.

11) تفعيل دور المؤسسات الدينية وتطوير دور المساجد التربوي والإعلامي والثقافي.

12) تشكيل المرجعية الوطنية الفلسطينية الشاملة المؤقتة ووضع برنامج عملها.

ثالثا: العلاقات الخارجية:

يؤكد الجميع على ما يلي:

1) بناء علاقات سياسية متوازنة مع الدول العربية والإسلامية تخدم قضايا الأمة وتحافظ على وحدتها وتقدمها.

2) العمل على بناء نظام اقتصادي متكامل مع الدول العربية والإسلامية والانفتاح على بقية دول العالم.

3) ضرورة بناء علاقات متوازنة مع كافة دول العالم على الأسس الأخلاقية والمبادئ السياسية التي تحفظ حقوق شعبنا وحمايته وردّ العدوان عنه.

4) التأكيد على شرعية المقاومة المسلحة والنضال السياسي وكافة الوسائل الجهادية والكفاحية التي مارسها ويمارسها الشعب الفلسطيني لتحقيق الحرية والاستقلال، وحشد كل الطاقات لإدانة كل أشكال الاحتلال والطغيان في فلسطين والعراق وأفغانستان وكل شبر يحتله الأجنبي. (مركز الزيتونة للدراسات ، 2014-09-21)

يرى الباحث أنه بدون شك هناك خلاف داخلي فلسطيني وهذا الخلاف يعود لاختلاف الأيدولوجيات السياسية ، حيث إن حركة حماس لديها أيدولوجية إسلامية ، وحركة فتح لديها أيدولوجية علمانية، والفصائل الفلسطينية اليسارية لديها أيدولوجية اشتراكية أو يسارية ، وهناك برامج سياسية مختلفة ، حيث هناك برامج تقوم على أساس المفاوضات التي يعتبرونها بأنها الخيار الأساسي لإنهاء الاحتلال وهناك برامج تقوم على أساس المقاومة المسلحة والتي يعتبرونها بأنها هي الطريق لتحرير فلسطين ، ولذلك ما لم يتم الاجماع على استراتيجية فلسطينية موحدة سيبقى الشعب الفلسطيني غير قادر على توحيد صفوفه ، وأعتقد أن وثيقة الوفاق الوطني والتي تسمى (وثيقة الأسرى) التي تم التوصل إليها في يونيو عام 2006م ، هي تُشَكِّل أرضية لاستراتيجية فلسطينية موحدة لمواجهة الاحتلال ومواجهة سياسات الاحتلال الإسرائيلي ، وبالتالي الفلسطينيون ليسوا بحاجة للبدء من الصفر لأنه لديهم اتفاقيات عديدة بين حركة فتح وحركة حماس والفصائل الأخرى سواء كان اتفاق القاهرة مارس 2005م ووثيقة الوفاق الوطني 2006م ، فالفلسطينيون بحاجه لتطبيق هذه الاتفاقات والوصول إلى استراتيجية وطنية موحدة حتى يستطيع الشعب الفلسطيني أن يتجه بالاتجاه الصحيح وصولاً إلى تحقيق الوحدة الوطنية والشراكة السياسية ، والوصول إلى توحيد القرار الوطني الفلسطيني بشكل حر ومستقل .

ثالثاً: إعادة بناء المؤسسات الوطنية

من المتوقع أن يعرّض إضعاف المؤسسات الوطنية الحقلَ السياسي الوطني (سواء أكان ممثلاً في دولة، أم في سلطة حكم ذاتي، أم في حركة تحرر وطني) إلى التصدع والتفكك، الأمر الذي يجعله عرضة للاستقطاب داخلياً والتلاعب خارجياً. وفي الحالة الفلسطينية، فقد ساهم شلل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بشكل كبير – وخصوصاً المجلس الوطني الفلسطيني ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية الأُخرى، اللذان أصبحان عملياً امتداداً أدواتياً للسلطة الفلسطينية – في إضعاف الحقل السياسي الوطني. ويعود شلل مؤسسات السلطة الفلسطينية (الهيئات التنفيذية والمجلس التشريعي الفلسطيني) إلى الآثار التي ترتّبت على الاستقطاب المتنامي وتأثيرات السياسات الاستعمارية الإسرائيلية وسياسات مراكز القوى الإقليمية والدولية. (هلال ، 2007 : 3)

تتولَّى الوزارات والمؤسسات التي تمثل قطاع الحكم في فلسطين دورًا بارزًا وشاملاً في إسناد مسيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الرئيسية التي تحددها أجندة السياسات الوطنية الفلسطينية. وفي هذا السياق، نذكر

النقاط التالية التي نوضح من خلالها وعلى سبيل المثال، الآثار الفعالة التي يتركها القطاع العام إذا ما عمل على تحقيق هذه الأهداف الوطنية بصورة ناجحة.

1- الحكم الرشيد

تلعب السلطات الثلاث دورًا أساسيًا في ضمان الحكم الذي يجب أن يتسم بشفافيته وخضوعه للمساءلة وكفاءته وفعاليته ، ويمكن الارتقاء بمستوى كفاءة وفعالية مؤسسات القطاع العام في هذه السلطات الثلاث، على المستويين الوطني والمحلي، من خلال تحديث إمكانياتها المؤسساتية والتنظيمية .

2- السلامة و الأمن

مما لا شك فيه أن تطوير الإمكانيات المؤسساتية والتنظيمية لأجهزة الأمن الفلسطينية سيعود بالفوائد المادية والملموسة على السلامة والأمن. ومن ناحية أعم ، يضمن رفع مستوى إمكانيات السلطة القضائية وقطاع العدالة تعزيز إنفاذ مبدأ سيادة القانون على نحو شامل وثابت في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يعزز تطوير إمكانيات السلطة التشريعية وغيرها من هيئات الرقابة الأخرى مستوى فعالية الرقابة الديموقراطية على أجهزة الأمن وضمان حماية حقوق الإنسان.

3- تحقيق الازدهار على المستوى الوطني

يعتبر وجود إطار قانوني مستقر ومؤسسات قطاع عام فعالة ، عاملاً أساسيًا وحيويًا في إعادة إنعاش القطاع الخاص في فلسطين على المدى القريب. كما يساهم هذا الإطار القانوني في ضمان استدامة نمو هذا القطاع على المدى المتوسط. ومن جانب آخر، يساعد تطوير الإجراءات الخاصة بإعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والمالية على مستوى الحكومة في توزيع الموارد المتوفرة بصورة عادلة.

4- تحسين جودة الحياة

من شأن تعزيز إمكانيات مؤسسات القطاع العام التي تشارك في إعداد السياسات الاجتماعية، وتوفير المساعدات الاجتماعية، وضمان وصولها إلى مستحّقيها، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية الأساسية، أنتج آثار إيجابية مباشرة على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية. وفضلاً عن ذلك، تتأتّى الآثار الإيجابية التي ينشدها المواطنون من قدرة القطاع العام على تنظيم عمل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية التي تقدم الخدمات الأساسية لهم. (وزارة التخطيط ، 2008 : 45-47)

يرى الباحث أن المؤسسات الوطنية لم تقم بواجبها الوطني والإنساني بما يناسب الأهداف التي بُنيت من أجل تحقيقيها ، حيث إن هذه المؤسسات ما زالت تخضع للمحاصصة بين العديد من القوى السياسية في الساحة الفلسطينية ، فعند إعادة النظر في مؤسسات القطاع العام نجد أن هناك ضعف كبير في أدائها ، وسبب هذا الضعف يعود لعدم تعيين الرجل المناسب في المكان المناسب ، وكذلك سبب آخر وهو عدم تطبيق معايير الحكم الرشيد في تلك المؤسسات ، ولعل أبرز ما يبرر ذلك هو انتشار ظواهر كثيرة داخل هذه المؤسسات مثل ظاهرة الفساد ، وظاهرة المحاصصة ، كما يرى الباحث أنه لا بد من إعادة النظر في بناء هذه المؤسسات من جديد من خلال وضع خطط استراتيجية جديدة ، وإعادة هيكلتها ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وكذلك تطبيق معايير الحكم الرشيد في كل المؤسسات والقضاء على ظاهرة المحاصصة ، ومن خلال ذلك يتم الارتقاء بهذه المؤسسات في خدمة أبناء الشعب الفلسطيني في كافة المستويات التعليمية والصحية والشبابية والثقافية والسياسية والنهوض بمستوى الخدمة المقدمة مما يعزز الأمن القومي الفلسطيني .

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

استطاع الباحث بعد الدراسة والتحليل اثبات صحة الفرضية والإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال النتائج التي توصل لها ، والتي جاءت على النحو الآتي :

اولاً : نتائج لها علاقة بالفرضية

1- غياب الدور الحقيقي للأمن القومي الفلسطيني منذ نشأة السلطة الفلسطينية وعجزه عن تحقيق أهداف ومصالح الشعب الفلسطيني .

2- هناك مهددات خطيرة تواجه الأمن القومي الفلسطيني وهي المهددات الخارجية والمتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين منذ عام 1948 وكذلك الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ تسعة أعوام ، كذلك التحديات الإقليمية والتي أصبحت تشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي الفلسطيني ، أيضاً هناك المهددات الداخلية والمتمثلة في الانقسام الفلسطيني ،التنسيق الأمني ، ضعف التنمية ، الفساد ، التطرف الفكري ، وخطر التزايد السكاني .

3- النظام السياسي الفلسطيني والذي جاء مع نشأة السلطة الفلسطينية عام 1994 م كان نظاماً سياسياً بلون واحد وكانت حركة فتح تحتكر هذا النظام تحت سقف منظمة التحرير الفلسطينية مع وجود بعد الأقليات من الأحزاب السياسية الأخرى حتى ، حيث كانت حركة فتح تسيطر على كافة مؤسسات السلطة الفلسطينية بما فيها الرئاسة والمجلس التشريعي الفلسطيني ، ولم يكن هناك أي مشاركة سياسية حقيقية في صناعة القرار الفلسطيني بسبب غياب بعض الأحزاب والفصائل الكبرى مثل حركتي حماس والجهاد الاسلامي .

ثانياً : الإجابة على تساؤلات الدراسة

1- هناك عوامل داخلية أدت إلى ضعف التجربة الديمقراطية في فلسطين خلال الفترة الممتدة منذ عام 1994م وحتى عام 2014م ، ومن بين هذه العوامل هو عدم وجود مشاركة سياسية حقيقية بين التنظيمات الفلسطينية ، واستمرارية الانقسام الفلسطيني بين الضفة المحتلة وقطاع غزة ، كذلك ضعف الكفاءة والقدرة ، وان كل فصيل سياسي لديه برنامج مختلف تماماً عن الفصيل الآخر وهذا يعني عدم وجود توافق بينهم مما يعزز ذلك من تكريس عدم تحقيق المشاركة السياسية .

2- أن القرار السياسي الفلسطيني هو أحد المرتكزات المهمة التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني ، حيث أنه منذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994 كانت حركة فتح تهيمن على الساحة الفلسطينية وكانت محتكرة للقرار السياسي الفلسطيني ، حيث كانت الحركة تسيطر على غالبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب عام 1996 ، وكذلك الرئاسة الفلسطينية ، مع تهميش واضح لباقي الفصائل الأخرى في مسألة اتخاذ القرار الفلسطيني .

3- توصلت الدراسة بأن هناك غياب للشراكة السياسية بين الفصائل الفلسطينية، وبالتحديد بين حركتي فتح وحماس، وعدم قبول كل منهما للآخر ، نظراً لتبني كل فصيل منهجاً مخالفاً للفصيل الآخر .

4- استنتجت الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية الأخرى التي أدت إلى ضعف الأمن القومي الفلسطيني ، منها الانقسام الفلسطيني ، والخلافات المتواصلة بين حركتي فتح وحماس من خلال الاختلاف الفكري بينهما ، وكذلك صراع الصلاحيات ، وتعزيز ظاهرة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ، وانتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات الأمنية والإدارية للسلطة الفلسطينية.

5- توصلت الدراسة بأن الانتخابات التشريعية عام 1996 م لم تكن بمستوى النجاح المطلوب لأنها كانت تعتبر أحد نتائج اتفاق أوسلو الذي رفضته شريحة كبيرة من الفصائل الفلسطينية ، والعديد من هذه الفصائل لم تعترف بهذا الإتفاق، لأنه يعتبر اتفاق كارثي حلَّ على القضية الفلسطينية .

6- خلال التجربة الديمقراطية الفلسطينية الثانية عام 2006م ، والتي فازت بها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي وجد الباحث أن هناك أطرافاً فلسطينية لا تقبل تطبيق الديمقراطية بوجهها الحقيقي ورفضت مبدأ المشاركة السياسية في الحكومة الفلسطينية التي تم انتخابها مما أدى إلى نشوء حالة من الصراع المسلح عام 2007 م ، وتم تعطيل مصالح الشعب الفلسطيني بعد هذا الصراع .

7- ما يفاقم مشكلة إعادة ترتيب البيت الفلسطيني هو نظام المحاصصة في منظمة التحرير الفلسطينية والذي أدى إلى تسويغ ممارسة السلطة الفردية وتهميش دور المؤسسات الوطنية عبر حصر صياغة المواقف وتركيب الهيئات والمؤسسات في يد حركة فتح ، فنتج عن ذلك تغييب المؤسسات والهيئات الوطنية والحزبية على حد سواء، كما هيأ لاحقًا لعملية تغييب دور الفصائل المشاركة في المنظمة ، وترسيخ الحكم الفردي .

التوصيات:

1- يوصي الباحث بضرورة انهاء الانقسام الفلسطيني وتحقيق المصالحة الفلسطينية على أكمل وجه بما يعزز من بناء الثقة بين حركتي فتح وحماس وانهاء كل الخلافات بينهما .

2- يوصي الباحث بضرورة اصلاح منظمة التحرير الفلسطينية وفق ميثاق وطني فلسطيني تتفق عليه جميع الاحزاب والحركات الفلسطينية ، بما يضمن وجود مرجعية أساسية للفلسطينيين لصناعة القرار الفلسطيني .

3- ضرورة الإعلان عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية تشارك فيها جميع التنظيمات الفلسطينية وقبول نتائجها من أجل ممارسة الديمقراطية بصورتها الحقيقية .

4- ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية تشارك بها جميع التنظيمات الفلسطينية و تتبنى برنامج إعادة اصلاح المؤسسات الأمنية والإدارية ، والعمل على تعزيز الأمن القومي الفلسطيني .

5- ضرورة تفعيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني ، بحيث يصبح موقع إجماع وطني من حيث عضويته ومهامه وصلاحياته .

6- الإهتمام بعنصر الشباب وطاقاته وكفاءته العلمية والعملية من خلال إلحاقهم بمواقع إدارية وأمنية عليا من أجل النهوض والارتقاء وضخ دماء جديدة في النظام السياسي الفلسطيني.

7- ضرورة تحسين جودة الحياة من شأن تعزيز إمكانيات مؤسسات القطاع العام التي تشارك في إعداد السياسات الاجتماعية، وتوفير المساعدات الاجتماعية، وضمان وصولها إلى مستحّقيها، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية الأساسية من أجل تحقيق آثار إيجابية مباشرة على المواطنين الفلسطينيين في حياتهم اليومية .

8- ضرورة إعداد رؤية تنموية لاقتصاد فلسطيني قادر على مواجهة تحديات التنمية وتطوير القدرة الذاتية في مواجهة خطط التهميش الإسرائيلية، ولمواجهة تحديات تحقيق التنمية المستدامة في فلسطين .

9- ضرورة وقف كامل للتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي ، ووقف المفاوضات بصورة فوريه ، وتبني سياسات جديدة من شأنها أن تساعد في المحافظة على الثوابت الوطنية والعمل على استعادة الحقوق الفلسطينية .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر :

القرآن الكريم .

ثانياً : المراجع العربية

1- أبو دحو، ابتسام (1997) : التعليم في فلسطين رؤية استراتيجية ، فلسطين .

2- أبو رمضان ، محسن(2008) : التحول السياسي في فلسطين – أسباب التراجع ومعوقات التقدم ، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان ،رام الله .

3- أبو عرفه ، عبد الرحمن (2013) : الفساد في المجتمع الفلسطيني قراءات أولية

4- أبو عمرو ، زياد (1995): المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين، مؤسسة مواطن ، رام الله .

5- الأزعر، محمد خالد(1996): التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني ، ط 1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

6- البرغوثي، إياد (1997): "النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية"، في: إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط 1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله .

7- الزين ، سمير (2005) : تحولات التجربة الفلسطينية "المشكلات البنيوية للنظام السياسي"، مركز الغد العربي للدراسات، عمّان

8- الجرباوي ، علي (1998) : البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين ط1 ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية مواطن – رام الله

9- الجنحي ، علي بن فايز (2007) : دور التربية في وقاية المجتمع من الإنحراف الفكري ، كلية التدريب ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، المملكة العربية السعودية – جدة

10-الحروب، خالد (1996): حماس الفكر والممارسة السياسية، ط 1، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية

11-الخواجا ، حمدي (2012) : أثر الفساد على الجوانب الإقتصادية والإجتماعية ، رام الله – فلسطين

12-الخزرجي ، تامر (2004) :النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة ط1 ، عمان –الأردن

13-الشقاقي ، خليل (1996) : التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات ،مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، نابلس – فلسطين

14-الشعيبي ، عزمي (2008) المؤسسة الأمنية الفلسطينية ، نحو اعتماد رؤية وطنية ، المركز الفلسطيني والدراسات الاستراتيجية ، رام الله

15-الشطي، إسماعيل، وآخرون (2004): الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

16-الزبيدي، باسم وآخرون (2001): الفساد في فلسطين، مركز البحوث والدراسات. الفلسطينية، نابلس

17-الزبيدي ، باسم (2010) : حماس والحكم دخول النظام أم التمرد عليه – فلسطين – رام الله – المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية .

18-اللبدي ، فدوى(2004) المرأة و ميدان العمل السياسي، جامعة بير زيت، معهد دراسات المرأة، المجلد 2 .

19- المدهون ، نافذ (2014) : إدارة الحكم والرشيد وتطبيقاتها في فلسطين ، فلسطين – غزة

20-المصري ، محمد (2008) الأمن القومي الفلسطيني – الرؤية والبناء المؤسسي ، مجموعة باحثين ، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية – رام الله

21-النواتي ، مهيب (2002) : حماس من الداخل، دار الشروق للنشر، غزة، ط1

22-بركات ، حليم (1995) : الديمقراطية والعدالة الاجتماعية : في سبيل اغناء التجربة العربية – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – فلسطين – رام الله

23-بسلي ، حسين أوزباي (2011) رجب طيب أردوغان (قصة زعيم) ، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، بيروت

24-جول ، محمد زاهد (2013) التجربة النهضوية التركية ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، بيروت ط 1

25- حبيب ، ابراهيم (2010) : أصول دراسات الأمن القومي ، غزة ، كلية العودة الجامعية.

26- زريقات ، مراد بن علي (2006) : عرض كتاب الإنسان الاجتماعية ودورها في مقاومة الاحتلال ، جامعة نايف للعلوم الأمنية .

27- سالم ،وليد (2000) المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين، مؤسسة مواطن ، رام الله .

28- سعد ، وائل (2006) دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات اسقاط حكومة حماس – بيروت – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

29- سلامة، جمال علي (2007): النظام السياسي والحكومات الديمقراطية، دراسة تأصيلية للنظم البرلمانية والرئاسية، دار النهضة. العربية، القاهرة، 2007 ، ط 2 .

30- سيد فهمي، محمد(2004) : المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث

31- شبات ، شاكر (2008) : الأمن الفلسطيني بين اشكالية المفهوم والتطبيق ، المركز الفلسطيني للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، رام الله

32- صالح ، محسن وآخرون (2007) : منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة واعادة البناء – مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات – بيروت –لبنان

33- صالح ، محسن (2007) ، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006-2007 ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، ط1

34- صقر ، مصباح (2011): إصلاح الأمن الفلسطيني بين تحديات الواقع ومقتضيات الطموح – ط 1 – فلسطين – غزة

35- صوراني ، غازي (2006) : الاقتصاد الفلسطيني بين الواقع والآفاق

36- عباس ، محمود (1994) :الطريق إلى أوسلو ، ط 1 ، لبنان – بيروت

37- عبد العظيم ، سعيد (1990) : الديمقراطية في الميزان ، الاسكندرية ، جمهورية مصر العربية .

38- عبير مصلح وآخرون (2007) ، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، ط 1، رام الله

39- عزت، عبد الهادي،(2004) : رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية، رام الله، مركز بيسان للبحوث والانماء .

40-علبي ، عاطف (2006) : المنهج المقارن مع دراسات تطبيقية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط 1 ، بيروت

41- عيتاني ، مريم (2007) : صراع الصلاحيات بين فتح وحماس في ادارة السلطة الفلسطينية ، 2006-2007 ، بيروت ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات .

42- غباري ، محمد (1989) : الخدمة الاجتماعية ورعاية الأسرة والطفولة والشباب ، ط 2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية .

43- كيالي ، ماجد (2009) : الصراع على السياسة والسلطة في الساحة الفلسطينية المقدمات والتداعيات وما العمل: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى

44- معوض ، جلال (1998) :صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 1

45- منيف ، عبد الرحمن (1991) : الديمقراطية اولاً الديمقراطية دائماً ، دمشق ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

46- منصور ، سيد أحمد ، الشربيني زكريا أحمد (2003) : سلوك الانسان بين الجريمة والعدوان الارهابي ، القاهرة ، دار الفكر العربي .

47- هلال ، جميل (1998) : النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1بيروت، ومؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله،

48- هلال، جميل (1995): إشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة العامة الفلسطينية ، أوراق نقدية، ط 1، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله

49- هلال ، جميل (1998) : اشكاليات مأسسة الديمقراطية في الحياة الفلسطينية –مؤسسة الدراسات الفلسطينية مواطن – رام الله

50- ورغي ، جلال (2010) : الحركة الاسلامية التركية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، ط 1

51- نوفل، أحمد سعيد وآخرون (2007): منظمة التحرير الفلسطينية تقييم التجربة وإعادة البناء ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

52- يوسف ، أحمد (2014): التغريبة الفلسطينية وطن وأحلام ودموع ، فلسطين – غزة – بيت الحكمة للدراسات والاستشارات .

ثالثاً : المراجع الأجنبية المترجمة

52 – بالاست، غريغ (2004): أفضل ديمقراطية يستطيع المال شراؤها، بيروت، الدار العربية للعلوم، مركز التعريب والبرمجة

53–دال، روبرت (2000) : عن الديمقراطية، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

54–داس جورشاران (2010) : الهند عوامل النهوض وتحديات الصعود ، قراءة في تجربة الهند التنموية ، مركز الجزيرة للدراسات .

55–رسل، دالتون(1996) : دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة د.احمد يقوب المجدوبة وآخر، عمان – الأردن، دار البشير

56– سوزان ، اكرمان (2003) : الفساد والحكم ، ترجمة فؤاد سروجي ، الأهلية للنشر والتوزيع ، ط 1 ، عمان

57–غوستان لوبون (2009) : حضارات الهند ، ترجمة عادل زعيتر ، القاهرة ، دار العالم العربي

58– ماكنمارا، روبرت (1970) : جوهر الأمن . القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

59–يارغر، هاري آر (2011) : الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي ،أبوظبي ،مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية .

رابعاً : المراجع الأجنبية

60-Azar Edward And .c.I.Moon(1988):National Security In the third world (mary land : center for International Development and conflict management , university of mary land) .

61- Hans.j.Morgantau(1985) , Politics Among Nations : the setrugle for power and peace (Alfred .A. konop .inc , Sixth Ed) .

62- Hussein Agha and Ahmad Khalidi, A Framework for a Palestinian National Security Doctrine (London, UK: Royal Institute for International Affairs/Chatham House, 2005

63- Kolodzeij , Edward (1992):" Renaissance in Security Studies ? Caveat Lector" International studies Quarterly .

64- Palestine Economic Policy Research Institute-Mapping Palestinian Non-governmental Organizations in the West Bank and the Gaza Strip-Ramallah- (2007 (MAS)

خامساً : الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه)

65-أبو عرب ، خليل (2008) أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا .

66- أبو عامر ، عدنان (2006) : "الانتخابات البلدية في قطاع غزة: قراءة قانونية سياسية"، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، المنعقد في كلية التجارة بالجامعة الإسلامية- غزة، من 13-15 فبراير 2006 .

67-أحمد ، عائشة (2000) الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية وعملية التحول الديمقراطي في فلسطين

68-الجابري ، نعمان (2013) التحول من الدكتاتورية إلى الشرعية الديمقراطية في اسبانيا والعراق ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة للأكاديمية العربية بالدنمارك ، كلية القانون والسياسة .

69-الحلولي ، منذر (2009) الثقافة السياسية وأثرها على التحولات الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الازهر بغزة ، برنامج ماجستير دراسات "الشرق الأوسط .

70- الدبس ، معتز (2010) : التطورات الداخلية وأثرها على حركة المقاومة الاسلامية حماس 2000-2009 ، جامعة الأزهر بغزة – فلسطين – غزة .

71-الدجني ، حسام (2006) : فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 م وأثره على النظام السياسي الفلسطيني – جامعة الأزهر غزة – كلية الآداب والعلوم الانسانية .

72-الحديثي عطا الله ، الحسيني اسراء (2008) تعدد القوميات في ماليزيا ودورها في تطور نظامها السياسي واستقراره – جامعة بغداد – العراق .

73-المصري ، احمد (2010) دور إسرائيل في ضرب مرتكزات الأمن القومي العربي ، رسالة ماجستير منشورة ، مقدمة لجامعة الازهر بغزة ، كلية الدراسات العليا ، قسم العلوم السياسية .

74-أمين ، سوزان (2011) التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق ، رسالة ماجستير منشورة مقدمة الى لأكاديمية العربية في الدانمارك بكوبنهاغن ، كلية القانون والعلوم السياسية .

75-أيوب ، حسن (2006) : آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني (اشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية 1993-2003 كعامل محوري – جامعة النجاح الوطنية .

76-بوساحيه ، عبد السميع (2005) التحولات الديمقراطية في الجزائر والأردن (1989 ، 2005) دراسة مقارنة .

77-أبو حشيش ، شفيق (2014) " البعد السياسي لعملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي – تونس نموذجاً " – جامعة الأزهر بغزة

78-درويش ، عبد العزيز (2010) آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها على التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية

79-حامد ، قصي (2008) دور الولايات المتحدة الأمريكية في إحداث تحول ديمقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج بوش الابن 2001-2006) .

80-سليمان ، بسام (2013) دور السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية، والأمن، والديمقراطية في ظل الاحتلال الإسرائيلي" رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا .

81- صافي ، يوسف (2008) تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني 1996-2008 ، مركز هدف لحقوق الانسان .

82-عامر ، باسل (2014) أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (1993-2013) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا .

83-عودة ، عواد (2011) إشكالية العلاقة بين حركة فتح وحركة حماس وأثرها على عملية التحول الديموقراطي في فلسطين (2004-2010م) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا .

84-عياش ، حسن (2010): المجلس التشريعي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة 1996 – 2006 ، جامعة الازهر – غزة

85-كرابيت ، ساميه (2009) الديمقراطية ومعوقاتها في دول العالم الثالث ، الجامعة الحرة ، هولندا ، قسم العلوم السياسية .

86-منذر ، عبد اللطيف وآخرون (2008) الرؤية الاستراتيجية للدولة الفلسطينية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، دراسة مقدمة من المعهد الفلسطيني للاستشارات وحل النزاعات ، غزة ، فلسطين.

سادساً : الدوريات والتقارير والوكالات

87- أبو دف ، محمود (2007) : صبغة تربوية مقترحة لمواجهة ظاهرة التعصب الفكري بين المسلمين ، المجلة التربوية – غزة – فلسطين .

88- أبو عبيدة ، عمر (2012) : قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الدين العام الخارجي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد السابع والعشرون، فلسطين ،ص162 .

89- أبو غوش ، نهاد (2011) : التطبيع الثقافي في فلسطين ، مقال في صحيفة الحياة الجديدة الصادرة بتاريخ 11-9-2011 ، العدد 5695 .

90- انجلر ،نادية (2001) مقترح مشروع حول سياسة عامة خاصة بقطاع الشباب في محافظة رام الله والبيرة ، مركز بيسان للبحوث والإنماء ، رام الله .

91- الحمد، جواد (2005) : منظمة التحرير الفلسطينية.. نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط .

92- الجمعية العامة للأمم المتحدة (2009) : تقرير وطني مقدم عن ماليزيا وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٥/1 – جنيف .

93- الصاوي، علي (2004)، دور المجالس العربية في محاربة الفساد، ورقة مقدمة في مؤتمر "برلمانيون ضد الفساد ، بيروت .

94- الصوراني، غازي (2006) الأوضاع الاقتصادية والتنموية في فلسطين، غزة، فلسطين، ورقة بحثية منشور في الانترنت .

95- الصوراني ، راجي ، وآخرون (2006) : تقرير عن الانتخابات التشريعية الثانية 25 يناير 2006 ، المركز الفلسطيني لحقوق الانسان – غزة – فلسطين .

96- الشامي ،محمود (2011) مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني نحو العولمة، مجلة الجامعة الإسلامية_ غزة ، سلسلة الدراسات الإنسانية ، المجلد التاسع عشر ،العدد الثاني.

97- الشعيبي ، عزمي (2004) : ندوة "الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية ، دراسة حالة فلسطين المحتلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان .

98- القدومي ، نبيل (2013) : مؤتمر التعاون من أجل التنمية في فلسطين: قيود وآفاق ، مؤسسة التعاون ، رام الله وغزة .

99- المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، تفعيل مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني نحو المواطنة المسؤولة والإصلاح، رام الله، 2007 .

100- المجلس التشريعي الفلسطيني (2009) ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار ، غزة – فلسطين

101- بال ثينك للدراسات الاستراتيجية (2010) : مشروع نحو نظام سياسي ديمقراطي ومؤسساتي في فلسطين" ، فلسطين – غزة .

102- باكر ، حسين (2013) : تقرير عن حزمة الاصلاحات الديمقراطية في تركيا –التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية – مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة .

103- رحال، عمر، (2004)، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مجلة تسامح، ع2، مؤسسة مفتاح، رام الله- فلسطين.

104- سعاد ، عبد الفتاح محمد (2007) ، ورقة بحثية عن الفساد المالي والاداري وتحديد مظاهره المختلفة

105- صديقي ، العربي (2013) : تقرير عن ديمقراطية الهند وتحديات النجاح ، مركز الجزيرة للدراسات.

106- عبد الهادي، مها (2006) : النظام السياسي بعد الانتخابات التشريعية 2006 ، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد 34 ، 35 .

107- كتانة، ريما(2006) : المرأة والانتخابات المحلية، رام الله، منشورات مفتاح .

108- لجنة الانتخابات الفلسطينية (2006) : تقرير عن الديمقراطية في فلسطين – الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية واعضاء المجلس التشريعي لعام 1996 .

109- لجنة الانتخابات المركزية ، دليل الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 ، ، رام الله .

110- محمد، مازن. (2006): في قضايا الفساد ومؤثراته المختلفة، مجلة النبأ ، العدد 80 .

111- مخول، عصام (2007):" تأثير احتلال الضفة والقطاع على نمو وتطور الاقتصاد الإسرائيلي، أوراق العمل المقدمة للمؤتمر السنوي الاقتصادي الفلسطيني، رام الله .

112-مؤتمر أمان السنوي الثالث (4-3- 2007) : صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات في السلطة الوطنية الفلسطينية .

113- مقداد ، محمد (2009) : ورقة عمل بعنوان " التنمية الاقتصادية والسياسية في فلسطين في ضوء الانتكاسة الاقتصادية العالمية " ، الجامعة الاسلامية ، غزة ، مؤتمر المتغيرات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية .

114- نزال، ريما(2006) المرأة والانتخابات المحلية، قصص نجاح، القدس، منشورات مفتاح .

115- هلال ، جميل (2007) تقرير عن الاستقطاب في الحقل السياسي الفلسطيني .

116- هويدا ، عدلي (2005) ، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة الإنفاق للخدمات الاجتماعية : "ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية .

117- وزارة التخطيط الفلسطينية (2008) : خطة الاصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 ، وزارة التخطيط -غزة – فلسطين .

سابعاً : المادة الالكترونية

118- الحسيني ، سنينة (2013) : انتكاسة التجربة الديمقراطية الفلسطينية.. عوامل متعددة ومستقبل غامض ، موقع الكنروني
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/306744.html ، منشور بتاريخ 22-9-2013

119- نوفل، ممدوح (1995): الآنتخابات الفلسطينية تنهي مرحلة الفصائل المسلحة ، موقع الكتروني
www.mnofal.ps/printable/?nb=390 ، منشور بتاريخ 20-11-1995

120- عبد الودود ، رضى (2005)حماس والانتخابات التشريعية : سر المشاركة موقع الكتروني http://almoslim.net/node/85535 ، موقع المسلم، منشور بتاريخ 2005/6/25

121- شبكة فلسطين للحوار (2012) : تقرير عن اتفاقية أوسلو : اتفاقية أوسلو – 19 عامًا من الفشل المتتالي ، موقع الكتروني https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1037570 ، منشور بتاريخ 13-9-2012

122- مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، موقع الكتروني (http://www.achr.eu/art222.htm) ، منشور بتاريخ 18-8-2007

123- (http://www.alhaqaeq.net/?rqid=2&secid=5&art=32233) ، موقع الكتروني ، منشور بتاريخ 28-7-2005

124- صالح ، محسن (2005) موقع الكتروني (http://www.alzaytouna.net/permalink/4734.html) ، منشور بتاريخ 18-1-2005

125- وكلة قدس برس انترناشيونال : شخصيات فلسطينية تطالب بمجلس وطني يبني الوحدة الوطنية ، موقع الكتروني(http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=9050) ، منشور بتاريخ 31-8-2015

126- الهندي ، محمد (2015) الدعوة لبناء استراتيجية وطنية لحل القضايا الوطنية العالقة ، موقع الكتروني (http://saraya.ps/post/43241) ، منشور بتاريخ 6-9-2015

127- سليمان ، هاني (2014) ، تجربة التحول الديمقراطي في الهند ، موقع الكتروني (http://www.acrseg.org/6873) ، منشور بتاريخ 22-5-2014

128- صالح ، محسن (2012) : موقع الكتروني (http://www.alzaytouna.net/permalink/37149.html)

129- مركز الجزيرة للدراسات (2007) : التجربة الديمقراطية في ماليزيا ، موقع الكتروني (http://www.aljazeera.net) منشور بتاريخ 9-10-2007

130- مقال منشور على صحيفة الراكوبة ، موقع الكتروني (http://www.alrakoba.net/news-action-show-id-11070.htm) منشور بتاريخ 12-8-2010

131- حواتمه ، نايف (2015) : شروط لترتيب البيت الفلسطيني ،موقع الكتروني (https://www.maannews.net/Content.aspx?id=801429) منشور بتاريخ 3-10-2015

132- اللحام ، نسرين (2015) : استعراض لتجربة الهند وكيف تحققت ، موقع الكتروني (http://omandaily.om/?p=193420)، منشور بتاريخ 16-1-2015

133- ساق الله ، نرمين (2012) : ارتفاع الكثافة السكانية يشكل عبئاً اقتصادياً موقع الكتروني (http://felesteen.ps/details/33671)، منشور بتاريخ 15-4-2012

قائمة الملاحق

- **ملحق رقم (1)** : مرسوم رئاسي رقم 1 لسنة 1995 بشأن الدعوة للانتخابات
- **ملحق رقم (2)** :مرسوم رئاسي رقم 2 لسنة 1996 بشأن أعضاء السلطة التنفيذية
- **ملحق رقم (3)** :مرسوم رئاسي رقم 3 لسنة 1996 بشأن إجراءات انعقاد الاجتماع الأول للمجلس التشريعي
- **ملحق رقم (4)** : مرسوم رئاسي رقم 4 لسنة 1996 بشأن لجنة الانتخابات الفلسطينية
- **ملحق رقم (5)** : مرسوم رئاسي رقم 5 لسنة 1995بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني
- **ملحق رقم (6)** : مرسوم رئاسي لسنة 2005 بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية
- **ملحق رقم (7)** : البيان التأسيسي لحركة حماس

ملحق رقم (1)

مرسوم رئاسي رقم (1) لسنة 1995 بشأن الدعوة للانتخابات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات. وعلى القانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات. أصدرنا المرسوم التالي :

مادة (1)

الدعوة للانتخابات

الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس مدعو لانتخابات عامة، حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس الفلسطيني يوم السبت الموافق 20 يناير (كانون ثاني) 1996 .

مادة (2)

الاقتراع

تجرى عملية الاقتراع على المرشحين لرئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس الفلسطيني وفقاً للجداول النهائية للمرشحين والناخبين .

مادة (3)

بدء الترشيح

يفتح باب الترشيح اعتبارا من يوم 14 ديسمبر (كانون أول) 1995 ولمدة تسعة أيام .

مادة (4)

التنفيذ والنفاذ

على رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الوقائع الفلسطينية .

صدر في مدينة غزة بتاريخ 13 كانون أول 1995 ميلادية الموافق 20/رجب/1416 هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (2)

مرسوم رئاسي رقم (2) لسنة 1996

بشأن أعضاء السلطة التنفيذية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات.

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات المعدل بالقانون رقم 16 لسنة 1995 م.

أصدرنا المرسوم التالي:

مادة (1)

يؤدي رئيس السلطة الوطنية المنتخب أمام رئيس المجلس الوطني الفلسطيني وقاضي القضاة رئيس المحكمة العليا وقاضي القضاة الشرعي اليمين التالي [أقسم بالله العلي العظيم أن أكون مخلصاً للوطن، وأنا أحافظ على الدستور والقانون، وأحافظ على مصالح الشعب الفلسطيني وسلامة أراضيه وتحقيق أمانيه وآماله الوطنية والله على ما أقول شهيد.

مادة (2)

يقوم رئيس السلطة الوطنية المنتخب خلال خمسة أسابيع من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى للمجلس التشريعي بتقديم أعضاء السلطة التنفيذية للمصادقة عليهم مجتمعين أو فرادي ويكون قرار المصادقة بالأغلبية المطلقة.

مادة (3)

يؤدي وزراء السلطة التنفيذية أمام رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية قبل مباشرة مهام وظائفهم اليمين التالي [أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وأن أحافظ على الدستور والقانون وأن أحافظ على مصالح الشعب الفلسطيني وأن أقوم بالواجبات الموكلة إلى حق القيام.

مادة (4)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ 1996/1/16 ميلادية.

الموافق 25 شعبان / 1416 هجرية.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (3)

مرسوم رئاسي رقم (3) لسنة 1996

بشأن إجراءات انعقاد الاجتماع الأول للمجلس التشريعي

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .

بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات المعدل بالقانون رقم (16) لسنة 1995م، وعلى المراسيم الرئاسة أرقام 1، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6، بشأن الانتخابات .

واستعداداً لانعقاد المجلس التشريعي بعد الانتخابات .

أصدرنا المرسوم التالي :

مادة (1)

يصدر رئيس السلطة الوطنية المنتخب مرسوماً يحدد فيه موعد ومكان انعقاد الاجتماع الأول للمجلس التشريعي على أن يتم هذا الاجتماع خلال خمسة وأربعين يوماً من تاريخ إعلان أسماء الفائزين في انتخابات المجلس .

مادة (2)

يكون النصاب القانوني للاجتماع الأول للمجلس بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

مادة (3)

عند افتتاح الجلسة الأولى للمجلس يشغل كرسي الرئاسة أكبر الأعضاء الحاضرين سناً وإذا تعذر قيام الأكبر سناً بواجبات الرئاسة لأي سبب من الأسباب يجوز استخلافه بمن يليه سناً ويتولى أعمال السكرتارية أصغر الأعضاء الحاضرين سناً ومنهما يتكون المكتب المؤقت وتنتهي مهمتهما بانتخاب مكتب المجلس .

مادة (4)

يعلن الرئيس المؤقت للمجلس فتح باب الترشيح لرئاسة المجلس ويكون ذلك أما بترشيح العضو لنفسه أو بترشيحه من قبل عضو آخر .

مادة (5)

في حالة وجود مرشح واحد فقط للرئاسة يعلن الرئيس المؤقت انتخاب هذا العضو رئيساً بالتزكية وعندها يشغل كرسي الرئاسة .

مادة (6)

في حالة وجود أكثر من مرشح للرئاسة يتولى المكتب المؤقت الأشراف على عملية انتخاب الرئيس ويكون ذلك بتسليم كل عضو ورقة ليدون عليها اسم العضو الذي يريد انتخابية رئيساً ويدعو الرئيس المؤقت الأعضاء واحداً تلو الآخر ليلقي ورقته بالصندوق المعد لذلك وبعد انتهاء عملية التصويت تجري عملية فرز الأصوات والعضو الذي يحصل على الأغلبية المطلقة من الأعضاء الحاضرين يكون رئيساً، وإذا لم تتوفر هذه الأغلبية يجري التصويت مرة أخرى على العضوين اللذين حصلا على أكثرية الأصوات وفي هذه الحالة يكتفي بالأغلبية النسبية وإذا تساوت الأصوات يقترع بينهما .

مادة (7)

بعد إتمام عملية انتخاب رئيس المجلس يجري انتخاب نائبي الرئيس وأمين السر واحداً تلو الآخر بالطريقة التي جرت فيها انتخاب الرئيس .

مادة (8)

يؤدي أعضاء المجلس اليمين التالي أمام رئيس المجلس]أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للوطن وأن أحافظ على الدستور والقوانين الفلسطينية وأن أخدم الأمة وأن أقوم بالواجبات الموكولة إلي حق القيام.

مادة (9)

يقوم رئيس السلطة الوطنية بإلقاء خطاب شامل يعرض فيه سياسة السلطة التنفيذية في المرحلة القادمة .

مادة (10)

بعد انتهاء خطاب الرئيس يعلن رئيس المجلس رفع الجلسة وتأجيل الاجتماع إلى موعد آخر .

مادة (11)

يكلف ديوان الفتوى والتشريع بإعداد مشروع اللائحة الداخلية للمجلس .

مادة (12)

على جميع الجهات المختصة كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في مدينة غزة بتاريخ 1996/1/16 ميلادية .

الموافق 25 شعبان / 1416 هجرية .

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (4)

مرسوم رئاسي رقم (4) لسنة 1996

بشأن لجنة الانتخابات الفلسطينية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية .

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية .

بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات .

وعلى القانون رقم (13) لسنة 1995 بشأن الانتخابات .

وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا .

أصدرنا المرسوم التالي :

(1) تشكل لجنة الانتخابات الفلسطينية الدائمة على النحو التالي :

-السيد محمود عباس رئيساً .

وعضوية كل من :

1- المحامي توفيق أبو غزالة .

2 -الدكتور جابي برامكي .

3-المحامي إبراهيم السقا .

4-الدكتور منذر صلاح .

5-المحامي علي السفاريني .

6-الأستاذة لميس العلمي .

7-الدكتور محمد اشتية .

8-الدكتور رياض الخضري .

(2) تعمل اللجنة وفقاً لأحكام قانون الانتخابات و/أو أي تشريع آخر يتعلق بالانتخابات في فلسطين .

(3) تصدر اللجنة الأنظمة واللوائح اللازمة لأداء مهامها .

صدر في مدينة غزة بتاريخ 1996/3/5 .

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (5)

مرسوم رئاسي رقم (5) لسنة 1995

بشأن توزيع مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون رقم (5) لسنة 1995 بشأن نقل السلطات والصلاحيات، وعلى القانون رقم (13) لسنة 1995م بشأن الانتخابات وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا، أصدرنا المرسوم التالي

أولاً: توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية كما يلي:

الرقم	الدائرة	عدد المقاعد
1	القدس	6
2	مدينة غزة	10
3	أريحا	1
4	رفح	5
5	نابلس	8
6	سلفيت	1
7	طولكرم	4
8	بيت لحم	4
9	شمال غزة	7
10	الخليل	9
11	طوباس	1
12	رام الله	7
13	جنين	6
14	دير البلح	5
15	قلقيلية	2
16	خانيونس	7

ثانياً: استناداً للمادة (5) لسنة من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995، تحدد المقاعد التالية للأخوة من أبناء شعبنا المسيحيين:

دائرة غزة	**مقعد واحد**
دائرة رام الله	مقعد واحد
دائرة بيت لحم	مقعدان
دائرة القدس	مقعدان

ثالثاً :استنادا للمادة (5) من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام 1995 يحدد مقعد لأبناء شعبنا الفلسطيني من الطائفة السامرية في دائرة نابلس

رابعاً :على رئيس وأعضاء لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية تنفيذ بنود هذا المرسوم. ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الوقائع الفلسطينية

صدر في مدينة غزة بتاريخ: 14 كانون أول 1995 ميلادية

الموافق 21 رجب 1416 هجرية

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (6)

مرسوم رئاسي لسنة 2005 بتحديد موعد لإجراء الانتخابات التشريعية

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

بعد الاطلاع على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته،
وعلى قانون الانتخابات رقم (9) لسنة 2005م،
وعلى المرسوم الرئاسي رقم (11) لسنة 2005، بتأجيل موعد الانتخابات التشريعية العامة
وبناءً على الصلاحيات المخولة لنا،
وتحقيقاً للمصلحة العامة،

رسمنا بما هو آت:

مادة (1)

تجري الانتخابات لعضوية المجلس التشريعي في القدس وجميع محافظات الوطن يوم الأربعاء الموافق 2006/01/25م.

مادة (2)

يفتح باب الترشيح لعضوية المجلس التشريعي يوم الخميس الموافق 2005/11/24م، وحتى نهاية المدة المحددة في القانون.

مادة (3)

يلغى المرسوم الرئاسي رقم (11) لسنة 2005م، وكل حكم آخر يخالف أحكام هذا المرسوم.

مادة (4)

على الجهات المختصة، كل فيما يخصه، تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة غزة بتاريخ: 2005/8/20م.

محمود عباس
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية

ملحق رقم (7)

نص البيان التأسيسي لحركة حماس

بسم الله الرحمن الرحيم

(يا أيها الذين أمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون)

يا جماهيرنا المرابطة المسلمة:

أنتم اليوم على موعد مع قدر الله سبحانه النافذ في اليهود وأعوانهم ..بل أنتم جزء من هذا القدر الذي سيقتلع جذور كيانهم إن آجلا أم عاجلا بإذن الله سبحانه وتعالى.

إن مئات الجرحى وعشرات الشهداء الذين قدموا أرواحهم خلال أسبوع في سبيل الله من أجل عزة أمتهم وكرامتها، ومن أجل استعادة حقنا في وطننا رفعا لراية الله في الأرض_ لهي تعبير صادق عن روح التضحية والفداء التي يتمتع بها شعبنا والذي قض مضاجع الصهاينة وزلزل كيانهم ،والذي أثبت للعالم أن شعبا يطلب الموت لا يمكن أن يموت.

لا بد أن يفهم اليهود برغم قيودهم وسجونهم ومعتقلاتهم.. برغم المعاناة التي يعانيها شعبنا في ظل احتلالهم المجرم.. برغم شلالات الدماء التي تنزف كل يوم ..برغم الجراح ،فإن شعبنا أقدر منهم على الصبر والثبات في وجه طغيانهم وغطرستهم حتى يعلموا أن سياسة العنف ستقابل أشد منها من أبنائنا وشبابنا لأنهم يعشقون جنات الخلد أشد مما يعشق أعداؤنا الحياة الدنيا.

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المرابط في الأرض المحتلة رفضا لكل الاحتلال وضغوطاته.. رفضاً لسياسة انتزاع الأراضي وغرس المستوطنات.. رفضا لسياسة القهر من الصهاينة.. جاءت لتوقظ ضمائر اللاهثين وراء السلام الهزيل.. وراء المؤتمرات الدولية الفارغة.. وراء مصالحات جانبية خائنة على طريق كامب ديفيد.. وأن يتيقنوا أن الإسلام هو الحل وهو البديل.

أن يعلم كل المستوطنون المستهترون أن شعبنا عرف ويعرف طريقه –طريق الاستشهاد وطريق التضحية، وأن شعبنا جواد كريم في هذا الميدان ،ولن تجديهم سياسة العسكريين والمستوطنين وستتحطم كل محاولاتهم لإذابة شعبنا وإبادته برغم رصاصهم وبرغم عملائهم وبرغم مخازيهم..

وليعلموا أن العنف لا يولد إلا العنف وأن القتل لا يولد إلا القتل .وصدق القائل :"وأنا الغريق فما خوفي من البلل".

وللصهاينة المجرمين : ارفعوا أياديكم عن شعبنا –عن مدننا –عن مخيماتنا–عن قرآننا ،معركتنا معكم معركة عقيدة ووجود وحياة.

وليعلم العالم أن اليهود يرتكبون الجرائم النازية ضد شعبنا. وأنهم سيشربون من نفس الكأس.

(ولتعلمن نبأه بعد حين)

حركة المقاومة الإسلامية

1987-12- 14